بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كليه الدراسات العليا

أثر الإعتمادات المستندية على تمويل التجارة الخارجية في السودان

دراسة قياسية

(دراسة حالة بنك النيل للتجارة والتنمية في الفترة 2008–2015)م

THE IMPACT OF DOCUMENTARY CREDITS ON FOREIGN TRADE IN SUDAN

ANECONOMITRICS STUDY

A CASE STUDY ALNILE BANK FOR COMMERCE AND DEVELOPMENT (2008-2015)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد التطبيقي (قياسي)

إعداد الطالبة:

إسراء سعيد علي ميرغني

إشراف :

د. هويدا آدم الميع

2019م – 1440هـ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الإستهلال

قال تعالى:

(قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ) النمل/40

صدق الله العظيم

وعن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ :

(إِنَّ مَثَل مَا بعَثني اللَّه بِهِ منَ الْهُدَى والْعلْمِ كَمَثَلَ غَيْثٍ أَصَاب أَرْضاً فكَانَتْ طَائِفَةٌ طَيبَةٌ، قبِلَتِ الْمَاءَ فأَنْبَتتِ الْكلأَ والْعُشْبَ الْكَثِيرَ، وَكَانَ مِنْهَا أَجَادِبُ أَمسكَتِ الماءَ، فَنَفَعَ اللَّه بِهَا النَّاس فَشَربُوا مِنْهَا وسَقَوْا وَزَرَعَوا. وأَصَابَ طَائِفَةٌ مِنْهَا أُخْرَى، إِنَّمَا هِيَ قِيعانٌ لا تُمْسِكُ مَاءً وَلا تُنْبِتُ كَلأً فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقُهَ فِي دِينَ اللَّه، وَنَفَعَه بمَا بعَثَنِي اللَّه بِهِ، فَعَلِمَ وعَلَّمَ، وَمثلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذلِكَ رَأْساً ولَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ) متفقٌ عَلَيهِ.

الإهداء

أهدي ثمرة هذا المجهود إلى من حملتني في بطنها تسعة أشهر ولم يرهقها حملي ثم حملتني في يديها إلى أن قوي جسمي فما كان لي إلا أن أحملها في قلبي إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولا أمي الغالية، إلى أبي الذي لم يكل ولم يمل ليوفر لنا حياة طيبة معلمي الأول وسندي الذي أتكئ عليه، إلى من تقاسمنا سوياً حلو ومر الحياة رياحين حياتي إخوتي، إلى أصدقائي رفقاء الدروب، إلى أهلى وجميع من يستوطنون وجدي.

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين خلق اللوح والقلم وخلق الخلق من عدم ودبر الأرزاق والآجال بالمقادير وحكم وجمل الليل بالنجوم في الظلم، اللهم صل على نبينا محمد جاع فصبر وربط على بطنه الحجر، ثم أعطى فشكر وجاهد وانتصر.

الشكر كل الشكر إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا جامعتي الأم التي كانت فخراً لي، وأخص بالشكر أساتذة كلية الدراسات التجارية وكلية التكنولوجيا قسم الدراسات التجارية.

أتوجه بالشكر الجزيل للدكتوره هويدا أدم الميع على ماقدمته لي من دعم حتى يكتمل هذا البحث بهذه الصورة. كما أشكر زملائي ببنك النيل للتنمية والتجارة على ماقدموه لي من عون وإتاحة معلومات وأخص بالشكر إدارتي العلاقات الخارجية والإدارة المالية.

المستخلص

تناول هذا البحث أثر الإعتمادات المستندية على تمويل التجارة الخارجية في السودان بالتركيز على تجربة بنك النيل للتنمية والتجارة في الفترة من2008 إلى 2012م. مشكلة الدراسة تتمثل في تقدير أثر الإعتمادات المستندية على تمويل التجارة الخارجية. وإفترضت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإعتمادات المستندية وتمويل التجارة الخارجية في السودان، إفترضت الدراسة أيضاً أن السبب الرئيسي لعجز الميزان التجاري السوداني هو أن معظم عمليات التجارة الخارجية تكون للإستيراد. وإتبع الباحث في هذا البحث المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة موضوع الدراسة، المنهج الوصفي لوصف الظاهرة، وإستخدم الإسلوب القياسي لتقدير أثر الإعتمادات المستندية على تمويل التجارة الخارجية. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإعتمادات المستندية والميزان التجاري السوداني إلا أنها ضعيفة القيمة (0.0000847). أوصت الدراسة بدعم البنك المركزي لإلتزامات البنوك المحلية تجاه البنوك الخارجية وذلك لتعزيز الثقة بين البنوك الخارجية والمحلية، كما أوصت بزيادة حصيلة الصادر عن طريق منح تسهيلات لتصدير السلع الزراعية والحيوانية للخارج، تحسين أساليب ووسائل الأرشفة في البنوك السودانية، عمل دراسات تختص بالتحصيلات المستندية وأثرها على الصادرات السودانية.

Abstract

This study dealt with the impact of documentary credits on the financing of foreign trade in Sudan, focusing on the experience of the Nile Bank for Trade and Development in the period 2008-2015. The problem of the study is to estimate the impact of documentary credits on the financing of foreign trade. The study assumed a statistically significant relationship between the documentary credits and the financing of foreign trade in Sudan. The study also assumed that the main reason for the Sudanese trade balance deficit is that most foreign trade operations are for imports. In this research, the researcher followed the historical methodology for tracking the phenomenon in question, the descriptive method to describe the phenomenon, and used the standard method to estimate the impact of documentary credits on the financing of foreign trade. The study reached a number of results, the most important of which is the existence of a positive correlation statistically significant between the documentary credits and the Sudanese trade balance, but they are weak value (0.0000847). The study recommended that the Central Bank should support local banks' obligations towards foreign banks to enhance confidence between foreign and local banks. It also recommended increasing the proceeds by granting facilities to export agricultural and animal goods abroad, improving archival methods and methods in Sudanese banks, and conducting studies related to documentary collections and their impact on Sudanese exports.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
مستخلص الدراسة	د
Abstract	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الجداول	
فهرس الاشكال	ط
الفصل الاول	
المبحث الاول: الاطار المنهجي:	1
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	4
الفصل الثاني	
المبحث الاول: مفهوم التجارة الخارجية	11
المبحث الثاني: طرق تمويل التجارة الخارجيّة	16
المبحث الثالث: وسائل الدفع في تمويل التجارة الخارجية	17
الفصل الثالث	
المبحث الاول: مفهوم الإعتماد المستندي	23
المبحث الثاني: أنواع الإعتمادات المستندية	25

المبحث الثالث: الخطوات العملية لتنفيذ الإعتمادات المستندية	29
الفصل الرابع	
المبحث الاول: مراحل تطور التجارة الخارجية في السودان	35
المبحث الثاني: الإعتمادات المستندية في السودان	42
المبحث الثالث:تحديات عمليات النقد الأجنبي في السودان	43
الفصل الخامس	
المبحث الاول: بنك النيل للتجارة والتنمية	46
المبحث الثاني: ماهية الإقتصاد القياسي وبناء	55
المبحث الثالث: الإختبارات الأولية لبيانات الدراسة	62
المبحث الرابع: نتائج تقدير أثر الإعتمادات المستندية على الميزان التجاري	66
المبحث الخامس: الخاتمة	71

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-4	الميزان التجاري خلال الفترة من 1982-1989 القيمة بملايين الدولارات	38
2-4	الميزان التجاري خلال الفترة من 1990-1998 القيمة بملايين الدولارات	39
3-4	الميزان التجاري خلال الفترة من 1999-2007 القيمة بملايين الدولارات	40
4-4	الميزان التجاري خلال الفترة من 2008-2015 القيمة بملايين الدولارات	41
1-5	بعض الإحصاءات الوصفية للميزان التجاري خلال فترة الدراسة	56
2-5	إحصاء وصفي للميزان التجاري خلال فترة الدراسة	57
3-5	بعض الإحصاءات الوصفية للاعتماد المستندي خلال فترة الدراسة	58
4-5	إحصاء وصفي للاعتماد المستندي خلال فترة الدراسة	59
5-5	إستقرار متغيرات الدراسة مع القاطع بإستخدام إختبار Augmented Dickey Fuller (ADF)	63
6-5	اختبار آنجل جرانجر Engle Granger	66
7-5	يوضح نتائج تقدير باستخدام المربعات الصغرى العادية	66
8-5	نتائج التقييم الاحصائي للمعنوية الجزئية في النموذج بإيجاز	68
9-5	إختبار مشكلة إختلاف التباين بإستخدام Breusch-Pagan-Godfrey	68
10-5	إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي بإستخدام Breusch-Godfrey-LM	69
11-5	إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج بإستخدام إختبار JB	69

فهرس الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
5-1	الاتجاه العام لميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة	57
5-2	الاتجاه العام للاعتماد المستندي خلال فترة الدراسة	58
5-3	شكل الإنتشار بين الإعتمادات المستندية و الميزان التجاري	60

الفصل الاول : الاطار المنهجي والدراسات السابقة

1-1 الاطار المنهجي:

1-1-0 المقدمة:

منذ بداية البشرية إحتاج الإنسان للتبادل التجاري لإشباع حاجاته المتجددة والمتزايدة بدءاً من وسائل التبادل البدائية،تنامت الإحتياجات والتبادل التجاري ليتجاوز حدود البلدان عن طريق مايسمى بالتجارة الدولية أو الخارجية والتي إمتازت بدعم النمو الإقتصادي وتوفير فرص عمل كما دعمت المنشأت المحلية وتزويدها بالخبرة الكافية لتقديم المنتجات للأسواق العالمية وحصولها على ميزة تنافسية وكذلك توفير أصناف متنوعة للأفراد من الخدمات والسلع فجاءت الحاجة لوسائل دفع وتمويل لعمليات التجارة الخارجية فتعددت الأدوات والوسائل لتمويلها ونسبة لوجود العديد من المخاطر التي تحف الطرفين في عملية التبادل التجاري لجأت الدول لإستخدام وسائل أداء وضمان تحقق التوازن بين مصالح الطرفين (البائع والمشتري) ومن أهم هذه الوسائل الإعتمادات المستندية.

ظهرت الإعتمادات المستندية كوسيلة لتمويل التجارة الخارجية وأصبحت من أهم وسائل التمويل في التجارة الخارجية لأسباب عديدة من أهمها قلة مخاطر الإعتمادات المستندية ونسبة لأهمية الإعتمادات المستندية فقد ركزت الدراسة على تحديد أثرها على تمويل التجارة الخارجية وذلك بإستخدام الميزان التجاري في قياس هذا الأثر.

1-1-1 مشكلة البحث:

نسبة لتوسع العلاقات التجارية بين مختلف الدول والتكتلات الإقتصادية إتفقت جميع دول العالم على إستخدام بعض العملات في عمليات التجارة الدولية بإعتبارها عملات لدول ذات إقتصاد قوي كالدولار واليورو مثلاً، تعد توفر هذه العملات من المرتكزات الأساسية للتجارة الخارجية فتختلف قيمة عملات الدول بناءً على مقدرتها على توفير عملة حرة مقبولة عالمياً، إلا أن الأفراد يصعب عليهم توفير عملات حرة فإعتمدوا بدورهم على مؤسسات ذات مقدرة مالية تعمل كوسيط في معاملات التجارة الخارجية .تعتبر الإعتمادات المستندية إحدى وسائل الدفع في تمويل التجارة الخارجية والتي إعتمدت على المستندات في التعامل بين المصدرين والمستوردين لتسهيل عمليات التجارة الخارجية بينهم. وتتمثل مشكلة البحث في تقدير أثر الإعتمادات المستندية على تمويل التجارة الخارجية، ويمكن طرح مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي :

- ماهو أثر الإعتمادات المستندية على تمويل التجارة الخارجية في السودان؟

وتتم الإجابة علي السؤال الرئيسي من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي درجة تأثير الإعتمادات المستندية على الميزان التجاري؟
2. ماهو سبب العجز المستمر في الميزان التجاري السوداني؟

1-1-2 أهمية البحث:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في الإضافة المعرفية لموضوع الدراسة، وقلة الدراسات السابقة حول أثر الإعتمادات المستندية على تمويل التجارة الخارجية وذلك في محيط الباحث، وتتمثل الأهمية العملية للبحث في مد المؤسسات المتخصصة بنتائج البحث والتوصيات من تحديد أثر الإعتمادات المستندية على تمويل التجارة الخارجية وذلك لرسم السياسات واتخاذ القرارات والتنبؤ.

1-1-3 أهداف البحث:

1. التعرف على مصادر تمويل التجارة الخارجية.
2. دراسة وسائل الدفع في تمويل التجارة الخارجية.
3. تحديد أثر الإعتمادات المستندية على تمويل التجارة الخارجية في السودان.

1-1-4 فروض البحث:

1. توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإعتمادات المستندية وتمويل التجارة الخارجية في السودان.
2. معظم عمليات التجارة الخارجية تكون للإستيراد.

1-1-5 منهج الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة موضوع الدراسة، كما استخدم الباحث المنهج الوصفي لوصف الظاهرة ، وتم إستخدام الأسلوب القياسي لتقدير أثر الإعتمادات المستندية على تمويل التجارة الخارجية. معتمداً على مصادر ثانوية تتمثل في تقارير بنك السودان المركزي والكتب وتقارير بنكية، في حدود البحث الزمنية والمكانية والموضوعية قالبحث خاص بتقدير أثر الإعتمادات المستندية في السودان خلال الفترة من (2008-2015) وذلك لعدم تمكن الباحث من الحصول على معلومات في فترات سابقه.

1-1-6 هيكل البحث:

يتكون البحث من خمسة فصول وعدد من المباحث، يحتوي الفصل الأول على المقدمة والإطار المنهجي، تضمن الفصل الثاني ماهية التجارة الخارجية في ثلاثة مباحث، إحتوي المبحث الأول على

مفهوم التجارة الخارجية وتناول المبحث الثاني مصادر تمويل التجارة الخارجية والمبحث الثالث تحدث عن وسائل الدفع في تمويل التجارة الخارجية، تناول الفصل الثالث الإعتمادات المستندية وتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول على مفهوم الإعتمادات المستندية، تناول المبحث الثاني أنواع ومزايا الإعتمادات المستندية، تحدث المبحث الثالث عن الخطوات العملية لتنفيذ الإعتمادات المستندية، احتوى الفصل الرابع علي التجارة الخارجية في السودان واشتمل علي ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول مراحل تطور التجارة الخارجية في السودان، وتحدث المبحث الثاني عن الإعتمادات المستندية في السودان، كما ناقش المبحث تضمن المبحث الثالث تحديات عمليات النقد الاجنبي في السودان، إشتمل الفصل الخامس على الداسة التحليلية، المبحث الأول إحتوى على نبذة عن بنك النيل للتنمية والتجارة، وأوضح المبحث الثاني ماهية الإقتصاد القياسي والنماذج القياسية، المبحث الثالث إشتمل على الإختبارات الأولية لبيانات الدراسة وناقش المبحث الرابع نتائج تقدير أثر الإعتمادات المستندية على التجارة الخارجية معتمداً على بيانات الميزان التجاري السوداني، تناول المبحث الخامس على الخاتمة وشملت النتائج والتوصيات والمصادر والمراجع والملاحق.

2-1 الدراسات السابقة:

1-2-1 سارا عبدالقادر حسن محمد فضل(2018م):

تناولت الورقة أثر التبادل الإقتصادي الخارجي على الميزان التجاري في اسودان في الفترة (1982-2015)، تمثلت مشكلة الدراسة في وجود إختلال في الميزان التجاري السوداني، وعدم قدرة الإقتصاد السوداني على إحداث التوازن فيه نتيجة للعديد من الأسباب المتمثلة في الحصار الذي فرض على الإقتصاد السوداني والذي أثر في حجم التبادل مع العالم الخارجي، هدفت الدراسة للتعرف على أثر التبادل التجاري الخارجي على الميزان التجاري في السودان، إفترضت الدراسة وجود علاقة عكسية بين الواردات وسعر الصرف وطردية بين الصادرات وسعر الصرف، وعلاقة عكسية بين بين التضخم والواردات. إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى إستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أثر الحصار الإقتصادي الذي فرض على السودان سلباً على حجم الصادرات والواردات، نتيجة لحظر إستيراد زتصدير بعض المنتجات لبعض الدول. و أوصت الدراسة على العمل على زيادة الإمتيازات الإستثمارية لجذب أكبر قدر من الإستثمارات الأجنبية وبالأخص في القطاعات الإنتاجية لزيادة حجم العائد من الصادرات، كما أوصت بالسعي للإستفادة من السياسات في جانب التبادل الخارجي وإيجاد أسواق خارجية جديدة للمنتجات المحلية لتحسين موقف ميزان المدفوعات والميزان التجاري خاصة.

2-2-1 شيماء أزهري(2016م):

تمثلت مشكلة البحث في كون ان للإعتمادات المستندية دور هام في ميزان المدفوعات، وهدفت الدراسة الى معرفة اثر الإعتمادات المستندية كوسيلة دفع في التجارة الخارجية في الصادرات السودانية. معرفة اثر الإعتمادات المستندية كوسيلة دفع التجارة الخارجية في الصادرات السودانية. وافترضت الدراسة الفروض الآتية يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لإستخدام الإعتمادات المستندية كوسيلة دفع في التجارة الخارجية في الصادرات السودانية . يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لإستخدام الإعتمادات المستندية كوسيلة دفع في التجارة الخارجية في الواردات السودانية. وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج اهمها ان الإعتماد المستندي يعد من اهم العمليات المصرفية التي تلعب بها البنوك دورا في التجارة الخارجية لأنه – وبالرغم من المخاطر التي ينطوي عليها– الاانه قد يمنح بعض الثقة والإئتمان لكل من البائع والمشتري، وأوصت الدراسة ضرورة إتباع معيار الفحص الجوهري للمستندات دون النزول عن الأصول المصرفية الدولية ، ويعد ذلك معياراً مزدوجا قد يضمن الأضرار التي تلحق

بالمشتري او البنك. ضرورة الإبقاء على عملية الإعتماد المستندي بالرغم من المخاطر التي تحيط بها، الا ان تلك المخاطر لاتتجاوز حسناتها على اساس أنها الطريقة المثلى للوفاء بالثمن في عقود التجارة الخارجية، ولكن يجب إحاطتها ببعض الإحتياطات اللازمة لضمان قيام هذه العملية بوظيفتها الإئتمانية.

1-2-3 سحر عبدالقادر عبدالدائم(2016م):

تناولت الدراسة التمويل المصرفي وأثره على التجارة الخارجية في السودان بالتطبيق على بنك أمدرمان الوطني وبنك فيصل الإسلامي السوداني والبنك السوداني الفرنسي، تمثلت مشكلة الدراسة في أن قطاع التجارة الخارجية في السودان يعاني من العديد من المشاكل والعقبات التي حالت دون تطويره والنهوض به، تكمن أهمية البحث في تزويد المكتبة والباحثين والعاملين في مصارف والتجارة الخارجية بمعلومات عن التمويل المصرفي للتجارة الخارجية، هدفت الدراسة إلى التعرف على التمويل المصرفي حجمه وأثره على التجارة الخارجية، إنحصرت فرضيات الدراسة في أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل المصرفي وتكوير التجارة الخارجية في السودان، إستخدمت الدراسة عدد من المناهج المنهج التاريخي والمنهج الإستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النائج أهمها ضعف التمويل المصرفي المقدم من المصارف السودانية هو أحد المشاكل التي أدت إلى عدم تطوير وزيادة حجم الصادرات السودانية الأمر الضي أفقدها حق المنافسة في الأسواق العالمية وحصول البلاد على عملات أجنبية، كذلك أوصت الدراسة على إتباع سياسات تمويلية تشجيعية تساعد على النهوض بقطاع الصادر الذي ظل ولسنتين يعاني من الإختلالات الهيكلية.

1-2-4 علي عامر حسن(2016م) :

تختص هذه الدارسة في " دور البنوك في تحقيق وظائف الإعتماد المستندي " وذلك وفق قانون أصول الأعارف الدولية الموحدة للإعتمادات المستندية نشرة رقم 600 لسنة 2007، وقد تناولت هذه الرسالة النظام القانوني مبرزاً مسئولية البنك إتجاه العميل الآمر وكيفية فتح الإعتماد المستندي وإخطار المستفيد به، وقد أبرز أيضا إنقضاء العلاقة التعاقدية لعقد الإعتماد المستندي التي تكون إردايا، طريق الوفاء أو ما يعادل الوفاء أو إنقضاء العلاقة التعاقدية غير ارادايا أما عن إستحالة التنفيذ أوالتقادم، وقد توصل الباحث في نهاية الرسالة إلى عدة نتائج وتوصيات ومن أهم هذه النتائج أن الإعتماد المستندي يعتبر وسيلة مهمة لسير العمليات التجارية وأداة ضمان وائتمان لأطراف العلاقة التعاقدية المتمثلة

بالبنك والبائع والمشتري ، أما التوصيات فمن أهمها يأمل الباحث من غرفة التجارة الدولية أضافة فقرة تخص التعويض في حالة الضرر الصادر عن أي إخلال من أحد أطراف العلاقة التعاقدية.

1-2-5 الشيخ احمد ابراهيم احمد(2015م):

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على اهمية الاعتمادات المستندية في عملية التجارة الدولية وتطور وسائل الدفع، ومسئولية البنك اتجاه التجارة الخارجية وبيان أهمية الإعتماد المستندي.وتتمثل مشكلة البحث في الدور الذي تلعبه البنوك السودانية عامة وبنك فيصل الإسلامي السوداني على وجه الخصوص في تجارة السودان الخارجية، وافترض ان البنوك السودانية تساهم في تجارة السودان الخارجية. إتبع الباحث في هذا البحث المنهج الإستنباطي الإستقرائي التحليلي التاريخي والوصفي ودراسة الحالة المتمثلة في حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني، وتمثلت اهم النتائج التي توصل اليها الباحث في أن المصارف السودانية متمثلة في بنك فيصل الاسلامي السوداني لها دور فاعل في التجارة المحلية والخارجية بالنسبة للسودان ، واسهمت في جلب قدر كبير من النقد الاجنبي الذي يدخل خزينة البلاد، كما تمثلت أهم التوصيات في الإعتماد المستندي يمثل عملية مصرفية مهمة في التجارة الخارجية ولذلك تقع على عاتق إدارات البنوك عملية تقنينها لجعلها أكثر أمانا من المخاطر التي تعيق مسيرتها.

1-2-6 محمد عظيم الفاتح محمد عظيم(2015م):

يتناول هذا البحث دور الإعتماد المستندي والتحصيل المستندي في تنشيط التجارة الخارجية، كما هو الحال ان هاتين الطريقتين من وسائل الدفع في التجارة الخارجية ومن هنا تنبع أهمية البحث، الهدف من هذا البحث هو معرفة الدور الرئيسي للتجارة الخارجية من خلال العلاقة بين وسائل الدفع (الإعتمادات المستندية والتحصيل) مع الصادرات وحجم الواردات، إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وإستخدم في التحليل حزم البرامج الإحصائية SPSS، قد إفترض الباحث أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من خطابات الإعتماد والتحصيل المستندي وحجم الصادرات وحجم الواردات، وأهم نتائج البحث هي تنشيط الإعتمادات المستندية لزيادة الصادرات وكذلك الواردات، تم التوصل إلى أن هناك علاقة طردية بين حجم الإعتمادات والواردات ، وهناك علاقة طردية بين حجم خطابات الإعتماد والصادرات، أهم التوصيات للبحوث والإئتمان والتحصيل وثائقي بنوك التنمية والعمل على إستقرار سياسات البنك المركزي.

1-2-7 إقبال جعفر أحمد علي(2015م):

تناول هذا البحث أثر مقررات بازل على تمويل التجارة الخارجية في السودان دراسة حالة البنك الإسلامي السوداني خلال الفترة (2008-2012)م ويهدف البحث للتعرف على مقررات بازل للرقابة المصرفية كما يقدم شرحاً لمخاطر التمويل المصرفي ومخاطر الإعتمادات المستندية، وتتمثل مشكلة البحث في معرفة مجموعة المهددات والمخاطر التي تواجه التجارة الخارجية في السودان، إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل بيانات الدراسة والتي جمعت من التقارير السنوية للبنك الإسلامي السوداني بالإضافة لمنهج دراسة الحالة. كما تم إستخدام برنامج ال(spss) الإحصائي لتحليل ومعالجة بيانات إستبانة الدراسة وإختبار صحة الفروض، توصل البحث لمجموعة من النتائج منها ان تطبيق مقررات بازل يؤدي إلى متانه الجهاز المالي والمصرفي في السودان، وأن الإعتماد المستندي السليم تقلل من مخاطر التجارة الخارجية، في ضؤ النتائج أعلاه يوصي الباحث بضرورة مطابقة المستندات المطلوبة لشروط الإعتماد المستندي عند التقديم لطلب التمويل، وإنشاء وحدات متخصصة لإدارة المخاطر في المصارف السودانية، ممايقلل من مخاطر التمويل مع ضرورة تدريب العاملين وتوفير الكوادر المؤهلة للعمل المصرفي.

1-2-8 حمزة الشيخ الرشيد معتصم(2014م):

يتناول هذا البحث دور الإعتمادات المستندية في تقليل مخاطر التجارة الخارجية، تمثلت مشكلة البحث في كون الإعتمادات المستندية من أكثر طرق الدفع أمناً في التجارة الخارجية إلا أن إستخدامها (في السودان) يتم في أضيق الحدود. هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية الإلتزام بالضوابط والإجراءات الصحيحة للإعتمادات المستندية والتعرف على أهمية التقيد بالأعراف الدولية للإعتمادات المستندية ومدى تطبيقها وأهمية الوعي المصرفي في تقليل مخاطر التجارة الخارجية. كما إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي وإستخدام التحليل لإختبار صحة الفرضيات بإستخدام برنامج التحليل الإحصائيSPSS وتوصلت الدراسة الى ان هنالك علاقة بين التقيد باللوائح والأعراف الدولية للإعتمادات المستندية ومخاطر التجارة الخارجية، وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها أن أغلب المصدرين والمستوردين غير دقيقين فيما يخص التعامل في الإعتمادات المستندية ممايزيد من مخاطر التجارة الخارجية، كما أوصت الدراسة بضرورة إلتزام البنوك بتطبيق القواعد والأعراف الدولية للإعتمادات المستندية.

1-2-9 عطاب عبدالله(2013م):

تتمحور هذه الدراسة حول تمويل التجارة الخارجية عن طريق الإعتمادات المستندية التي قد تناولنا في فصلها الأول عموميات حول التجارة الخارجية، التي تعد أحد القطاعات الإستراتيجية التي يقوم عليها الإقتصاد الوطني ويعتمد عليها في تحقيق التنمية، لذلك فقد تم التعرض إلى تعريفها وأسباب قيامها، أهميتها، وهنا يبرز الدور الأساسي الذي تقوم به البنوك التجارية في سبيل تنشيط وتسهيل حركة المبادلات الخارجية بالنسبة لعمليات الإستيراد والتصدير على حد سواء، من خلال مختلف تقنيات التسوية التي وفرتها للمتعاملين في هذا المجال، والتي من أبرزها تقنية الإعتماد المستندي وتناولنا في هذا الفصل تعريفية وأطرافه، أنواعه، فوائده وهو موضوع الدراسة، أما فيما يخص الدراسة الميدانية هي عبارة عن دراسة حالة في البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة 944 معتمد على المنهج الوصفي وسعينا فيه لإبراز كيفية سير عملية الإستيراد وذلك من خلال تعرضنا لمثال تطبيقي الذي يتمثل في إستيراد سيارتي إسعاف عن طريق الإعتماد المستندي. تعد هذه التقنية من أبرز أدوات الأمان والدفع وهذا مايجعلها الوسيط لإتمام العمليات التجارية بصورة حسنة، إذ يتضح جلياً بأن الإعتماد المستندي تقنية مثالية في التجارة الدولية لأنه يهدف إلى ضمان الأمان للمستورد أكثر من المورد.

1-2-10 نزار زين العابدين ابراهيم(2009):

يتناول هذا البحث بالدراسة الإعتمادات المستندية كأحد أهم أوجه التمويل كما أنها تمثل أحد أهم أنواع التسهيلات المصرفية التي تربط بين العمل في الدول المختلفة جغرافيا، تناول البحث الإرتباط بين معدلات زيادة و حجم التجارة الخارجية وتنامي الإعتمادات لدى البنوك التجارية وكيف يمكن للبنوك التجارية التوفيق بين تطبيق إجراءاتسليمة لدى فتح الإعتماد وتسهيل عمليات الإئتمان والتمويل المصرفي لدفع التجارة الخارجية. وتوصل البحث إلى أن هناك علاقة طردية بين حجم الإعتمادات المستندية وصادرات وواردات البلد وإلى أن سياسة البنك المركزي بالإضافة للشروط والضوابط التي تضعها البنوك الخارجية(في حالة الوارد) ذات تأثير مباشر على الصادرات والواردات.وقد أوصى البحث بالتركيز على زيادة حجم الإعتمادات المستندية لدفععجلة التجارة الخارجية والعمل على إستقرار سياسات البنك المركزي المصرفية تجاه الصادر والوارد لدى زمنطويل حتى يتسنى الوقوف على نتائج السياسات المتبعة.

1-2-11 يس سليم الطيب(2007م):

الموضوع الأساسي الذي تناولته هذه الدراسة هو دور الإعتمادات المستندية في تسهيل التجارة الخارجية بالتركيز على تجربة مصرف المزارع التجاري، تمحورت مشكلة البحث في عدم الوعي المصرفي بالنسبة للإعتمادات المستندية وأنواعها والمعيار الموحد لها مما ينعكس سلبا على حركة الصادرات والواردات وتطرقنا لهذا الجانب لزيادة الوعي المصرفي، غطت الدراسة الفترة من 1999 الى 2005م وإستخدمت الدراسة المنهج الوثائقي التاريخي ومنهج دراسة الحالة وذلك عن طريق تطبيق الواقع العملي على الإعتمادات المستندية في مصرف المزارع التجاري وبنك التضامن الإسلامي والبنك السوداني الفرنسي، خرجت الدراسة بعدة نتائج من أهمها أن الإعتمادات المستندية تعتبر من أهم الأعمال المصرفية التي تضطلع بها المصارف وأيضا تمثل مصدراً مهما من مصادر الموارد والإيرادات، كذلك خرجت الدراسة بعدة توصيات من اهمها ضرور الإلمام والمعرفة التامة بالقواعد والأعراف الدولية الموحدة للإعتمادات المستندية والانكوتيرمز من قبل موظفي البنوك العاملين في أقسام الإعتمادات المستندية من جهة والمستوردين الذين يتعاملون مع البنوك في الإستيراد والتصدير عن طريق الإعتمادات المستندية من جهة اخرى.

1-2-12 منير علي محمد هليل(2007م):

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إلتزام البنك مصدر الإعتماد المستندي بالمطابقة الظاهرية للمستندات المقدمة من المستفيد ومسئوليته عن هذا الالتزام، وتحليل الإلتزام ضمن المبادئ التي تضمنها الأعراف الموحدة بالنشرة رقم (500) لعام 1993م، خلصت هذه الدراسة إلى وجوب إلتزام البنك بالتقييد التام بتعليمات العميل الآمر ودور البنك مصدر الإعتماد في حالة وجود مستندات غير واضحة او مخالفة لشروط الإعتماد خاصة وان إلتزام البنك مصدر الإعتماد هو إلتزام بالمطابقة الظاهرية للمستندات كما وأن المستندات هي العنصر الجوهري في الإعتمادات، وتقوم هذه الدراسة على استخدام المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل نصوص الأعراف الموحدة للنشرة (500)،وكذلك ملحق هذه النشرة لتقديم المستندات إلكترونيا، وقد تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول، وخلصنا من خلال هذه الدراسة الى عدة نتائج وتوصيات أهمها إضافة نص يحتوي على التعريفات، حيث جاءت الأعراف الموحدة خلواً من التعاريف لاسيما أنها تتحدث عن العبارات الغامضة او التفسيرات، النص على أنواع الجزاءات التي يمكن اعمالها وتطبيقها على أطراف الإعتماد

المستندي ، حيث ذكرت الأعراف الموحدة المسئولية ومعايير المطابقة دون ذكر الجزاءات، وضرورة النص على التحكيم لحل الخلافات بين الأطراف عند أقرب تعديل.

1-2-13 المقارنة بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة :

ركزت بعض الدراسات السابقة علي دور الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي في التجارة الخارجية، كما أن بعض الدراسات إختصت بالتجارة الخارجية فقط إلا أن هذه الدراسة تناولت أثر الإعتمادات المستندية علي التجارة الخارجية في السودان في الفترة الزمنية، كما أن دراسة الحالة على بنك النيل وهو بنك التنمية التعاوني الاسلامي سابقاً فشملت الدراسة على وضعين مختلفين للبنك في الفترة التي كان بها بنك حكومي والفترة التي اصبح بها بنك تجاري.

الفصل الثاني: التجارة الخارجية وطرق تمويلها

2-0 مقدمة:

إحتوى هذا الفصل على أربعة مباحث، تناول المبحث الأول ماهية التجارة الخارجية في ستة مطالب، إشتمل المطلب الأول على مراحل تطور التجارة الخارجية والمطلب الثاني أهمية التجارة الخارجية، وتناول المطلب الثالث أسباب قيام التجارة الخارجية، كما تحدث المطلب الرابع عن الدور الإنمائي للتجارة الخارجية، كما إحتوى المطلب الخامس على هيكل التجارة الخارجية، اشتمل المطلب السادس علي الميزان التجاري، تناول المبحث الثاني طرق تمويل التجارة الخارجية، وإشتمل المبحث الثالث على وسائل الدفع في تمويل التجارة الخارجية كما تناول المبحث الرابع التجارة الخارجية في السودان.

2-1 مفهوم التجارة الخارجية

2-1-1 مراحل تطور التجارة الخارجية:

مع تطور التجارة، نشأت الأعراف التجارية وتطورت وسائل النقل والإتصال وقد نقل التاريخ إلينا أن القدماء المصريين كانوا يستوردون ويصدرون السلع للبلاد المحيطة بمصر وأن الفينيقيين كانوا يجوبون البحر الأبيض بتجارتهم ولمختلف الحضارات الأخرى القديمة عن هاتين الحضارتين ومع مرور الزمن تأثرت التجارة الدولية وإنتقلت من طور إلى طور ومن عصر إلى عصر فهي في العصور القديمة ليست هي في العصور الوسطي وليست هي في العصور الحديثة وليست هي في الوقت الراهن . وقد واكب تطور التجارة الدولية تطور الأعراف والقوانين التي تحكم هذه التجارة ومؤسساتها ومنظماتها طوراً بعد طور وينمو نمواً مطرد تماشياً مع التقدم الحضاري والصناعي ثم التكنولوجي والذي فرض نظاماً اقتصادياُ ودولياً لاتستطيع أي دولة الآن الخروج عليه إلا بتكاليف باهظة و نمت التجارة الدولية وإمتدت إلى جميع المنتجات والسلع وإمتدت أخيراً إلى الخدمات وصارت تتسع وتتطور لتشمل العالم أجمع وبدرجة وكثافة لم يسبق لها مثيل حيث تعمل جميع الدول على تصدير المنتجات الفائضة عن حاجاتها حتى تستطيع أن تحصل على عملات أجنبية تمول بها وارداتها من المنتجات التي ليست لها قدرةعلى إنتاجها بشكل يكفي حاجاتها وحاجات سكانها ولذا كانت أهمية التجارة الدولية منذ قديم الزمان. (الطيب، 2007، ص48)

ولتنشيط التجارة الدولية وتدعيم الدول تم انشاء مركز التجارة الدولية في عام 1964 اثر قرار للدول المشاركة في مفاوضات الجات (الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة)، وفي عام 1968م قرر مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

(الاونكتاد) مشاركة الجات في رعايته. ويعتبر المركز اداة التعاون التقني بين كل من منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) لمظاهر تشغيل وتوجيه الاستثمارات بهدف تطوير التجارة العالمية، وفي عام1973 تم إعتبار المركز الجهاز المسئول داخل منظومة الأمم المتحدة عن التعاون التقني لتطوير التجارة ومن خلال هذه المسئولية يعمل المركز مع كل من الدول النامية والدول التي تمر إقتصادياتها بمرحلة الإنتقال من الإقتصاد الموجه الى الإقتصاد الرأسمالي من أجل وضع برامج فعالة لتنشيط التجارة والتصدير وذلك بالتوازي مع نشأة منظمة التجارة العالمية التي حلت محل الجات بعد عام1994م. (بسيوني، 2014،ص7)

2-1-2 أهمية التجارة الخارجيّة:

تعدُّ التجارة الخارجيّةُ من أهم العوامل التي تقدمُ دعماً لقطاع الاقتصاد الدولي، وخصوصاً المرتبط بالدول النامية.تساعدُ على تقديمِ الدعم الكافي للأسواق، عن طريق توفير مجالاتٍ جديدةٍ تسمح بانتشار المنتجات الجديدة عالمياً. تدعم القدرة الاستهلاكيّة من خلال التنوع في قنواتِ الاستهلاك المتاحة أمام الأفراد، فيصبح كل فردٍ قادراً على الاختيار بين أكثر من سلعة تحقق الهدف ذاته، ولكنها تختلف عن بعضها البعض بالخصائص، أو درجة الكفاءة.تساهمُ في دعمِ الاستثمارات الماليّة الخارجيّة، من خلال السماح للمستثمرين في مختلفِ القطاعات الاقتصاديّة بالمشاركة في سوق العمل المحلي للدول، عن طريق تقديم السلع والأفكار الخاصة بهم للجمهور .

تعتبرُ مؤشراً مهماً من مؤشرات تقييم القدرة التنافسيّة بين الإقتصادات الدوليّة، وذلك بالإعتماد على مجموعةٍ من العوامل الخاصة بالتقويم، مثل:مستوى الإنتاجيّة المتاح لكل دولة .متابعة الأثر الإقتصادي الخاص بالتجارة الخارجية في الميزان التجاري للدولة، من أجل تقييم طبيعة تأثير حركات الإستيراد والتصدير في العملات المحليّة، وأيضاً لمقارنتها مع العملات الأجنبيّة .(https://mawdoo3.com).

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع (الإقتصاد) من المجتمعات سواء أكان ذلك المجتمع متقدما أوناميا. فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الإختيارات فيما يخص مجالات الإستهلاك والإستثمار وتخفيض الموارد الإنتاجية بشكل عام.و بالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال إعتبارها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير مستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الإستيراد وإنعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من أثار على

الميـزان التجاري،كمـا أن هنـاك علاقـة وثيقـة بـين التجـارة الخارجيـة والتنميـة الإقتصـادية فالتنميـة الإقتصـادية ومـا ينـتج عنهـا مـن إرتفـاع مسـتوى الـدخل القـومي يـؤثر فـي حجـم ونمـط التجـارة الدولية.(TRADE.COM)

هنالك صلة وثيقة بين التجارة الخارجية والرفاهية الإقتصادية فعن طريقها يمكن إشباع حاجات ليس بالإمكانإشباعها إذا إعتمدت الدولة على إنتاجها ومواردها المحلية وذلك لأن البلدان تتفاوت فيما بينها من حيث مزاياها الطبيعية والمكتسبة. ويأتي ذلك من تركز الهبات الطبيعية في منطقة دون الأخرى إلا أن التجارة الدولية إنما تعمل على إشاعتها وتوزيعها بين الجميع. (عظيم، 2015، ص8)

كما أن التغييرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه، والإتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت. فالتنمية الإقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج السلع، و إذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج والتاريخ الإقتصادي لبريطانيا وألمانيا واليابان مثلاً يشير بوضوح إلى أن نمو وزيادة الدخل القومي بها صاحبه زيادة في حجم التجارة لهذه الدول.أما أثر التجارة الدولية على إقتصاديات الدول النامية فيتضح أكثر من أي وقت مضى، وذلك أن الدول النامية تحكمها أوضاع التخلف الإقتصادي لأسباب تاريخية. ولذلك يكون متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضاً فيقل بالتالي مستوى الصحة العامة والتعليم، وتنخفض الإنتاجية وتقل الإستثمارات، فيؤدي ذلك إلى هبوط مستوى الدخل، وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد. وإذا لم تنكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها، فلن يتغير وضع التخلف، ولن تحدث تنمية حقيقية.ويمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر، وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي جديد يلعب دوراً في زيادة الإستثمارات الجديدة في بناء المصانع و إنشاء البنيـة الأساسـية، ويـؤدي ذلـك فـي النهايـة إلـى زيـادة التكـوين الرأسـمالي والنهـوض بالتنميـة الاقتصادية.(TRADE.COM)

2-1-3 أسباب قيام التجارة الخارجية:

هنالك عدد من الأسباب التي دعت إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول نذكر منها مايلي:

1. تحقيق الإكتفاء الذاتي: لاتستطيع أي دولة الإعتماد على نفسها كليا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.

2. التخصيص الدولي: لاتستطيع الدول أن تعتمد على نفسها كلياً في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم وذلك يجب على كل دول أن

تتخصص في إنتاج السلع التي تأهلها طبيعتها وظروفها وإمكانياتها الإقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل أوبكفاءة عالية.

3. إختلاف تكاليف الإنتاج: يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعاً للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك مايسمى بإقتصاديات الحجم الكبير وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكلفة الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بدولة ثانية .

4. إختلاف ظروف الانتاج: فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب أن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لاتقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

5. إختلاف الميول والأذواق: فالمواطن يفضل المنتجات الاجنبية حتى ولو توفر البديل منها وتزداد أهمية العامل مع زيادة الدخل الفردي للدولة.(عطاب، 2013، ص2)

6. زيادة القدرة الإنتاجية للمشاريع بسبب عنصر التكنولوجيا والدخول في مجال الإنتاج الكبير وعجز السوق المحلي عن إستيعاب هذا الإنتاج .

7. إمكانية إستغلال فرص تسويقية في الأسواق الخارجية لظروف تعاني منها تلك الأسواق وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات.

8. رغبة بعض الدول في الإستيلاء على أسواق خارجية لدول معينة وبالتالي السيطرة على إقتصاديات هذه الدول –مفهوم التبعية الاقتصادية والوضع القائم في المستعمرات .

9. ظهور إتجاه متزايد من قبل بعض الدول للاستيلاء والسيطرة الاقتصادية على دول معينة ولأسباب سياسية خاصة من خلال التبادل التجاري بين هذه الدول والدول الاخرى –الكتلة الشرقية–.(جاسم، 2010، ص12)

2-1-4 دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية والنمو:

تعتبر التجارة الخارجية دعامة أساسية في التنمية الإقتصادية لأي دولة فهي تنمي الدخل القومي وبالتالي ترفع من مستوى المعيشة وتزيد من رفاهية المجتمع. وتزداد الأهميه النسبية للتجارة الدولية في الدول النامية فهي في أمس الحاجة إليها لتحقيق أهدافها التنموية، حيث تحتاج لإستيراد السلع والمعدات الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج بغرض تنفيذ برامجها التنموية كما تحتاج لتصدير وتسويق منتجاتها للخارج.

تعتمد قدرة الدول على النمو إلى حد كبير على مدى مقدرتها على الإستيراد، ولذلك إهتمت هذه الدول بزيادة صادراتها مع مراعاة عدم تدهور معدلات تبادلها التجاري مع الدول الخارجية لتظل مقدرتها على الإستيراد مرتفعة. فالتجارة الدولية تزيد من طاقة الدولة الإنتاجية عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثابت وهذا مايزيد من القدرة على الإنتاج في الفترات اللاحقة.

2-1-5 هيكل التجارة الخارجية :

هنالك عدد من المكونات التي شكلت هيكل التجارة الخارجية لكل دولة وتتمثل في الاتي:

1.الصادارات: ان للصادرات مفهوم واحد مهما تعددت الأفكار أوإختلافات الآراء حيث تعرف بأنها النشاط الذي يؤدي لإنسحاب السلع والخدمات من المنتج للمستهلك أومن دولة مصدرة إلى دولة مستوردة وهي تنقسم إلى:

- صادرات منظورة: تتمثل في السلع الملموسة.

-صادرات غير منظورة: تتمثل في الخدمات.

2.الواردات : عكس الصادرات يمكن أن تعرف الواردات على أنها عملية إدخال السلع والخدمات إلى السوق الوطنية وتنقسم هي الآخرى إلى:

-الواردات المنظورة: وهي الواردات الملموسة كالسلع.

-الواردات الغير منظورة: تتمثل في الخدمات.(عطاب، 2013، ص3)

2-1-6 الميزان التجاري:

الميزان التجاري هو أحد مكونات ميزان المدفوعات ويمثل الجانب الأكبر في ميزانية الدولة حيث أنه يتكون من الصادرات والواردات من السلع والخدمات، إلا أن ميزان المدفوعات يتكون من:

1. الحساب الجاري : يشمل الصادرات والواردات من السلع والخدمات.
2. حساب رأس المال: يشتمل على الإستثمارات المباشرة والقروض.
3. حساب الإحتياطيات الدولية من الذهب النقدي والإصول السائلة.

ويعرف الميزان التجاري بأنه الفرق بين ماتستلمه الدولة من نقود نتيجة تصديرها البضائع والخدمات من جهة وماتدفعه الدولة من نقود لقاء ماتستورده من بضائع وخدمات في الجهة الأخرى في فترة زمنية معينة. (سارا، 2018، ص7)

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية العامة وهو أحد مدخلات الناتج المحلي في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة .تم إستخدام الميزان التجاري كمتجه لقياس التجارة الخارجية في تقدير

العلاقة بين الإعتمادات المستندية والتجارة الخارجية حيث قام الباحث في فصل الدراسة التطبيقية بالتعامل مع الميزان التجاري عوضاً عن التجارة الخارجية.

2-2 طرق تمويل التجارة الخارجيّة:

هو نوع من أنواع الأنشطة المالية التي تعتمد على تقديم الدعم المالي المباشر أوغير المباشر للتجارة الخارجيّة، إذ يعتمد التمويل المالي المباشر على دور البنوك المركزية للدول في تقديم الدعم الماليالكافي لقطاع التجارة الخارجية، بصفتها من المخصصات الأساسية لهذه البنوك، أما التمويل المالي غير المباشر فهو جزء من مساهمة البنوك التجارية العامة، وأصحاب رؤوسالأموال في تقديم الدعم المالي للتجارة الخارجية(https://mawdoo3.com).

2-2-1 الطرق التقليدية للتمويل:

- السندات: هي عبارة عن أوراق قانونية تستخدم في التداولات التجارية، وتعتبر وثيقة ضمان للسلع المتداولة، حيث تقدم إثباتا قانونيا بموجبه يتم دفع قيمة السند المالي إلى البائع من قبل المشتري، من خلال الإعتماد وجود شخصية الكفيل القانوني، والذي يضمن تحقيق عملية البيع بطريقة صحيحة .
- الصكوك: هي عبارة عن أوراق مكتوبة بخط اليد، وتحتوي على أمر بالدفع المالي لصالح البائع، ويعتمدُ على مجموعة من القوانين التجارية الدولية، التي يجب الإلتزام بها حتى يتم إثبات قانونية الصك للتداول في التجارة الخارجية.

2-2-2 الطرق الحديثة للتمويل:

- التحصيل المستندي: هو إلتزام من قبل البنك الخاص بالمشتري يجعله يلتزم بدفع المبلغ المطلوب منه للبائع (الدولة التي قدمت عرض بيع السلع أو البضاعة)، وتعتمد على إستخدام التحصيلات النقدية أوالمستندية.
- التحويلات البنكية: هي عبارة عن تحويلات مالية تقوم بها الدول من أجل إستثمارات تجارية معينة مع دول أخرى، فتعتمد على دفع المبلغ المالي مسبقا مع إلتزام الدول المزودة للبضائع بتقديمها كاملة خلال الفترة الزمنية المتفق عليها مسبقا.(https://mawdoo3.com).

2-3 : وسائل الدفع في تمويل التجارة الخارجية:

هناك وسائل دفع متعددة لسداد قيمة الصادرت من أهمها مايأتي:

2-3-1 الدفع المقدم Pre Payment

وهذه الطريقة تعني سداد قيمة البضاعة مقدما كشرط أساسي لشحنها وهذا الأسلوب في الدفع لايستعمل كثيرا إلابالنسبة للطلبيات الصغيرة ولها عيوب كثيرة فقد لايقوم المصدر بشحن الرسالة أو لايلتزم بالمواصفات الطلوبة في السلع.(egyptexportergroup.com)

وعموما يلاحظ أنه ولتبين هذه الوسيلة فانه يتوجب توفر العوامل التالية:

1. قدرمن الثقة المبنية على التعامل السابق بين المصدر والمستورد.
2. إستقرار السياسات التجارية في بلد المصدر بماتسمح له بتصدير البضاعة في التاريخ المحدد.
3. أن تسمح السلطات في بلد المستورد بالدفع المقدم.
4. أن يتمتع المستورد برأسالمال المعادل والسيولة الكافية وذلك بمايمكنه من منح تسهيل للمصدر من خلال الدفع المقدم.
5. أن يكون السوق سوق بائعين بمعني إختفاء المنافسة بين البائعين في هذه الحالة بحيث يمكن للبائع أن يفرض شروطه .ويذكرهنا أنه في حالة إذا كانت البضاعة تصنع خصيصاً للمستورد ويقتصر الطلب عليها إلى هذا المستورد فإن المصدر قد يطلب جزء من الثمن يدفع مقدماً كعربون وذلك علي سبيل المثال في حالة صناعة السفن والأسلحة الثقيلة. لذلك فإن هذه الطريقة ذات ناتج أكبر للمصدر عن المستورد لأن المصدر قد ضمن الحصول على قيمة البضاعة مقدماً.(الطيب، 2007، ص82)

2-3-2 الدفع الآجل:Payment Term

وتعني طريقة الدفع الآجل أن يقوم المصدر بشحن البضاعة وإرسال المستندات المتعلقة بها مباشرة إلي المستورد ومن ثم يقوم المستورد وفي تاريخ لاحق يتم الإتفاق عليه في عقد البيع المبرم بين المصدر والمستورد بالسداد وذلك ربما بعد بيع البضاعة موضوع العقد و يسمي البيع بتسهيلات في الدفع ويمارس بصورة واسعة في التجارة المحلية وحيثما يكون في السوق مشترين وحيثما تكون هناك منافسة بين البائعين تقتضى أن يقوم البائعون بالتنافس في منح تسهيلات للمشترين.

من الواضح أن هذه الطريقه من طرق الدفع يقع عبء المخاطرة فيها على المصدر ذلك بأنه يقوم بشحن البضاعة وإرسال المستندات المتعلقة بها متضمنة تلك الناقلة للملكية للمستورد والذي له بعد ذلك أن يقوم بالسداد لاحقاً أولا يقوم ويلاحظ أنه ليس هناك أي ضمان من بنك بالسداد في هذه الحالة

ولاتتدخل البنوك إلا في إجراء التحويلات عندما يطلب منها ذلك تجدر الإشارة إلى أن الظروف المواتية لتبني هذه الطريقة من طرق الدفع تتطلب الاتي :

1. سابق معرفة تنتج عن ثقة مثبتة على التعامل السابق بين المصدر والمستورد.
2. أن يتمتع المصدر بأرسال مال العامل الكافي والسيولة التي تمكنه من تقديم التسهيلات للمستورد.
3. إستقرار السياسات الإدارية والمالية والنقدية في بلد المستورد بحيث لايكون هناك أدني شك في مقدرتة على تحويل إستحقاقات المصدر في التاريخ المحدد .
4. ثقة المصدر في الموقف المالي للمستورد .

ويلاحظ أن هنالك نوعان من المخاطر تواجهان المصدر وهي :

أ– مخاطر تتعلق بالمستورد وإمكاناته في السداد.

ب– مخاطر تتعلق ببلد المستورد (المخاطر القطرية).

وهذا يعني أن إنتعاش هذه الطريقة من طرق الدفع في التبادل التجاري بين الدول لن تتم إلا عند إختفاء مثل هذه المخاطر أوإنعدامها. ويلاحظ أنه في دول الإتحاد الأوروبي يوجد مالا يقل عن 60% من التعامل التجاري بينهما يتم عن طريق الدفع الأجل. وتتميز هذه الطريقة من طرق الدفع بإنخفاض تكلفتها وذلك لعدم تدخل البنوك بعمولاتها ومصاريفها الباهظة كما في حالات الإعتمادات المستندية والتحصيل المستندي على سبيل المثال كما لا تتطلب هذه الوسيلة أي إجراءات مسبقة بواسطة المستورد وفي المقابل فإن ما يكتنفها كثيراًمن المخاطر بالنسبة للمصدر مما يحد من إستخدامها حيث تقوم أساساً على الثقة بين المستورد والمصدر كما يلاحظ إنخفاض عدد الأطراف المتداخلة في هذه الطريقة فهناك فقط المصدر والمستورد كما هو الحال في التجارة المحلية حيث يكون طرفا التعامل هما البائع والمشتري . (الطيب، 2007، ص83)

وهي أكثر الوسائل أمنا ومصداقية وسرعة بالنسبة للمصدر في إستلام نقوده، وهي عادة تتم بأن يتفق المشتري والبائع على أن يقوم المشتري بتحويل قيمة البضاعة أوجزء من المبلغ المتفق عليه(20% مثلا من قيمة البضاعة أو 50% كدفعة مقدمة من ثمن البضاعة قبل ميعاد الدفع)، وغالباً يقوم المشتري بتحويل القيمة (قيمة البضاعة) أما بشيك مصرفي وهذا يأخذ وقتاً في إرسال الشيك للمصدر بالبريد، فضلا عن إستهلاك وقت أخر في تحصيل الشيك بين البنوك عدة اسابيع، أو أحياناً يتم الدفع المقدم بطريقة أسرع بتحويل برقي أو إلكتروني بالسوفت عن طريق البنوك أيضا، وحالمايستلم المصدر (البائع) القيمة ويطمئن بدخولها في حسابه المصرفي يقوم بتجهيز البضاعة وشحنها، وعادة ماتتم

إستخدام هذه الوسيلة في الصفقات البسيطة والصغيرة أو صغير القيمة وتعتد في المقام الأول على الثقة المتبادلة بين المشتري والبائع حيث لايحتاج الأمر لفتح إعتماد مستندي.(بسيوني، 2014، ،ص79)

2-3-3 الدفع نقداً:Cash Payment

ويتم سداد قيمة الصادرات نقداً ومقدماً بواسطة المستورد ويتم ذلك في حالات منها:

- تكون قيمة الصفقة صغيرة لاتتحمل نفقات الإعتمادات المستندية.
- عدم معرفة المصدر بأحوال المستورد أولعدم توافر الثقة.
- عندما تكون الظروف الإقتصادية أوالسياسية في بلد المستورد غير مستقرة عندما تكون السلعة منتجة خصيصا للمستورد ولايستطيع المصدر بيعها لغيره.(egyptexportergroup.com)

2-3-4 طريقة الدفع بموجب المبادلة أوالمقايضة:Defense by Trade

تستخدم هذه الطريقة في تمويل بعض العمليات التجارية التي تقتضي نظام الحصص التي تطبقها بعض الدول في معاملاتها التجارية فحص بضاعة مقابل بضاعة. وتكون هذه الطريقة ذات فائدة لأطار التعامل إذا كانوا بحاجة إلى السلع المتبادلة موضع التعامل. أو سهولة إمكانية تسويقهم لهذه السلع في أسواقهم المحلية أو الأسواق الخارجية وهى تعتبرمن أقدم الطرق المستخدمة في الدفع .(سحر، 2016، ص89)

2-3-5 الإعتماد المستندي Letter of Credit LC

ويتم من خلال هذا النظام الشحن مقابل قيام المستورد الخارجي بفتح إعتماد مستندي بقيمة الرسالة بحيث يستلم المصدر قيمة البضاعة بمجرد تسليمه مستندات الشحن للبنك المحلي.(egyptexportergroup.com)

2-3-6 الدفع مقابل المستندات Cash Agsinst Documents CAD

وبمقتضى هذه الطريقة يتم الإتفاق بين الطرفين على كافه الشروط من حيث الاسعار وغيرها وعندما ينتهي المصدر من إجراءات تصدير البضاعة فإنه يقوم بإرسال المستندات عن طريق المصرف الذي يتعامل معه الذي يتولى الاتصال بالمصرف المراسل في بلد المستورد مقرونة بتعليمات التي تقضي تسليم تلك المستندات إلى المستورد مقابل سداد قيمتها نقدا وبموجب هذه المستندات يقوم المستورد بسحب البضاعة من الشاحن إلى الميناء.(egyptexportergroup.com)

التحصيل المستندي: هو يشمل الأمرين في أن يقوم البائع بإرسال البضاعة، ثم يطلب تحصيل نقده عن طريق تقديمه مستندات مالية مسحوبة على المشتري مثل (كمبياله،شيك ، سند اذني، امر دفع

بنكي ..) بالإضافة الى تقديمه مستندات شحن تجارية (بوليصة شحن ، شهادة منشأ ، قائمة تعبئه....) ويكون الدفع إما:

1. مقابل إستلام المستندات (الدفع فوراقبل إستلام المستندات) أو
2. الدفع الآجل بكمبياله قبول

ويمكن توضيح خطوات عملية التحصيل المستندي كالأتي:

1. يقوم البائع بإرسال البضاعة مباشرة إلى المشتري بميناء الوصول.
2. يقوم البائع بتسليم مستندات الشحن وتعليمات منه للبنك المحول .
3. يقوم بنك البائع بإرسال مستندات الشحن للتحصيل من بنك الحصيل.
4. يقوم بنك المشتري بدفع كمبيالة البضاعة الواردة مع مستندات الشحن ليقوم بنكه بإرسال مبلغ البضاعة الى بنك البائع (أو يوقع المشتري الكمبيالة الآجلة).
5. يقوم بنك المشتري بتسليم مستندات الشحن للمشتري.
6. يقوم المشتري بالإفراج عن البضاعة من الجمارك.(يسيوني، 2014، ص82)

2-3-7 الإعتمادات التجارية Trade Credit

وهي شكل من أشكال المقايضة وتستخدم لتنفيذ عمليات المبادلة وينص فيها على ان يتم تسليم مستندات الصادرات مقابل مستندات الواردات أوأن تودع الصادرات تحت تصرف البنك لإستخدامها في سداد قيمة الواردات.(egyptexportergroup.com)

2-3-8 الحساب المفتوح :Open Account

وهي يمكن أن نطلق عليها (عكس طريقة الدفع المقدم)،فهي تعتمد على أن البائع يتعامل مع مشتري ذي سمعة عالية، ومقام بدرجة أولى يقوم البائع في هذه الوسيلة بإعطاء تسهيلات دفع بوسيلة إتفاق بين البائع والمشتري (سواء إتفاق مكتوب أو شفوي وغالبا مايكون مكتوب بإتفاق) يتضمن أن يقوم البائع بفتح خط إئتمان تعاملات تجارية (بيع مباشر) إلى المشتري مع تحديد حدود بيع بمبلغ إجمالي (قيمة مالية) معينة يقوم المشتري بإستخدام هذا الحد في خلال مدة معينة، أي أن المشتري يأخذ بضاعة في أوقات متفرقة ثم يقوم ببيعها في السوق ثم يأخذ غيرها وهكذا .... ولكن على أساس أن يقوم المشتري بإيداع ودفع ماعليه للبائع من الحين للأخر، ولكن بإلتزام خلال الفترة التي تم تحديدها في الإتفاق على دفعات، وجرى العرف في مثل هذه الإتفاقيات أن المشتري لن يتمكن من أخذ أي

بضاعة أخرى إذا تجاوز حد السحب المتفق عليه أن لم يلتزم بدفع المستحقات المدين بها للبائع في نهاية المدة المتفق عليها، وعادة مايقوم البائع بإرسال كشف دوري للمشتري لتذكيره بمواعيد الدفع .

هذه الطريقة في المعاملات بين البائع والمشتري غالباً ماتتم بين التجار في بلد واحدة يتم الدفع إما بالدفع المباشر للبائع في محل عمله أوعن طريق البنوك بنظام التحويلات أو إرسال شيكات(حسب ماتم الإتفاق عليه في العقد)، فليس هناك مشكلة في إسلوب الدفع، المهم توصيل الدفعات حسب المدة المتفق عليها لكي يتمكن من إستمرارية التعامل، وبطبيعة الحال فهذه وسيلة يتبعها بعض البائعين أوالمصدرين، ويقوم بالتسجيل في دفاتره وفتح حساب منفصل لكل عميل يتعامل معه بالحساب المفتوح بغرض تنشيط بضاعته وتصريفها وترويجها في مدد قريبة، ولكي يتمكن من الحصول على وسيلة نقدية في كل وقت، وأيضا بالنسبة للمشتري فهو يقوم هو الآخر بفتح حسابات في دفاتره بأسماء البائعين الذين يتعامل معهم بنظام الحساب المفتوح ويعتبر ذلك سجل إئتمان لديه، ولكن لايخلو الأمر، فرغم أن لكل وسيلة مزاياها، فهناك أيضا العيوب فهي وسيلة تمثل أحيانا خطورة للبائع في إحتمالية عدم تحصيل البضاعة المباعة وغالبا مايتأخر المشتري في السداد، ربما لكساد السوق أو إنتشار عمليات النصب، ولذلك هي تعتمد بالدرجة الأولى على العلاقات الوطيدة بين البائع والمشتري والثقة المتبادلة وسابقة الأعمال بينهم وسمع كل منهم في الأسواق.

خريطة تسلسل تنفيذ الحساب المفتوح كالتالي:

1. يقوم البائع بإرسال البضاعة إلى ميناء الوصول للمشتري.
2. يقوم البائع بإرسال مستندات الشحن إلى المشتري.
3. يقوم المشتري بإستلام مستندات الشحن ويقوم بالإفراج عن البضاعة بالجمارك.
4. يقوم المشتري بإيداع قيمة البضاعة في بنكه في التوقيتات المحددة مع البائع.
5. يقوم بنك المشتري بتحويل قيمة البضاعة الى بنك البائع.
6. يقوم بنك البائع بتسليم المبلغ للبائع.(بسيوني، 2014، ص84)

2-3-9 وسائل المدفوعات العادية والتحويلات بالبنوك (بدون إستخدام وسيلة الإعتمادات المستندية):

1. سحب شيك شخصي (من دفتر شيكات المشتري لصالح البائع).
2. تحويل بريدي (حوالة بريدية).
3. تحويل برقي سواءً بالتلكس أو بالإسوفت (إلكتروني).

4. شيك مصرفي .(بسيوني، 2014، ص15)

2-3-10 وسائل الدفع الضامنة في التجارة الدولية بين المشتري والمصدر:

يتم دفع قيمة البضاعة بواسطة المشتري إلى البائع (أو من المستورد إلى المصدر) من خلال تعاقد يتم فيمابينهم يتفق فيه على إختيار إحدى وسائل الدفع الضامنة الآتية:

1. الدفع المقدم نقداًأوغير نقداً (أن يقوم المشتري بدفع قيمة البضاعة للبائع بتسليمة المقدم نقدا أو تحويلة برقيات- تعتمد هذه الوسيلة على الثقة الكبيرة المتبادلة بينهما وسابق التعامل).

2. قيام المشتري بفتح إعتماد مستندي: من خلال البنوك لصالح البائع (وهذا ماسيتم تفصيلة في الصفحات اللاحقة).

3. التحصيل المستندي : (التصدير بدون فتح إعتماد مستندي) الدفع مقابل مستندات.

4. حساب مفتوح: بين البائع والمشتري (بضاعة الأمانة) (مايقال عنه بالعرف التجاريعلى النوته). (بسيوني ،ص16)

الفصل الثالث : الإعتمادات المستندية

3-0 مقدمة:

إحتوى هذا الفصل على أربع مباحث تناول المبحث الأول مفهوم الإعتمادات المستندية وذكر أطراف الإعتمادات المستندية الأساسية بالإضافة لأطراف لايشترط وجودها لإتمام عملية الأعتمادات المستندية، كما إشتمل المبحث الثاني على أنواع الإعتمادات المستندية من حيث طبيعة الإلتزام، ضمانات الدفع، طبيعة الإستخدام، أنواعه في التطبيقات المستنديةومن حيث طريقة تنفيذها، تناول المبحث الثالث الخطوات العملية للإعتماد المستندي بداءً من الطلب وحتى وصول المستندات، كما إشتمل المبحث على المستندات المطلوبة لإتمام عملية الإعتمادات المستندية ذاكراً بعض المصطلحات المتعارف عليها دولياً والواردة في المستندات، ناقش المبحث الرابع مزايا الإعتمادات المستندية.

3-1 مفهوم الإعتماد المستندي

1. لغة: الإعتماد يعني الضمان والمستندي يعني دفع السند وتسليم عن طريق المستندات.

2. إصطلاحا : الإعتماد المستندي ماهو إلاتعهد مصرف مشروط بالوفاء،بعبارة أوسع هو تعهد مكتوب من بنك يسمي المصدر يسلم للبائع عن طريق بنك ثاني في بلده وذلك بناء على طلب المشتري وبالمطابقة بتعليماته في حدود مبلغ محدد خلال فترة زمنية معينة نظير تقديم مستندات صحيحة .

تعتبر الإعتمادات المستندية إحدى الأدوات الهامة المستعملة في تمويل عمليات التجارة الخارجية من إستيراد وتصدير، حيث أنها تجري عن طريق البنوك فإن ذلك يقتضي عليها الضمان والإستقرار. نظراً لثقة المستورد والمصدر فالمصدر يعرف أنه سوف يستلم قيمة البضاعة سمي خطاب الإعتماد بالإعتماد المستندي لكونه يتطلب تقديم مستندات يتبين منها إنتقال ملكية البضائع موضوع المبادلة، فالبنك يتعامل مع المستندات فقط ولايتعامل في البضائع ذاتها، أي أن عملية الإعتمادات المستندية لها صيغة تجارية مستقلة عن عمليات البيوع أوالعقود الاخرى التي قد تستند اليها ولاتعتبرالبنوك بأي حال ذات علاقة بهذه العقود أو إلالتزام بها.

لذلك يعتبر الإعتماد المستندي بمثابة تعهد كتابي من البنك لصالح المستفيد المصدر بناءً على طلب العميل (المستورد) بأن يدفع قيمة البضائع المستوردة أو يقبل قيمتها أوراق تجارية مسحوبة عليه، وذلك عند تسليم البنك أومراسلة مستندات شحن البضاعة .(أزهري، 2016، ص 12)

كذلك عرفت المادة 282 من مشروع القانون التجاري المصري للإعتماد المستندي بمايلي: (الإعتماد المستندي إعتماد يفتحه المصدر بناء على طلب أحد عملائه ويسمى الآمر لصالح شخص آخر ويسمى (المستفيد) بضمان مستندات تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل ويعتبر الإعتماد المستندي مستقلاً عن عقد البيع الذي فتح الإعتماد بسببه ويبقى البنك أوالمصرف أجنبيا عن هذا البيع).(الطيب، 2007، ص 7)

التعريف القانوني:

عرفها بعضهم أنها عقد مبرم بين المصرف وعميله الذي يطلق عليه إسم الآمر بفتح الإعتماد نسبة لمايترتب عليه من أثر قانوني يتمثل بفتح إعتماد لمصلحة شخص ثالث يكون هو المستفيد من الإعتماد .

3-1-1 أطراف الإعتماد المستندي :

توجد أربعة أطراف رئيسية في الإعتماد المستندي هي :

1. المشتري أو طالب فتح الإعتماد : وهو الشخص طالب فتح الإعتماد وهذا الطلب مع البنك بمثابة تعاقد .
2. البنك فاتح الإعتماد : ويقصد البنك الذي يستلم طلب المستورد ويقوم بدراسته .
3. المستفيد أو البائع: وهو الشخص الذي فتح الإعتماد لصالحه والذي قام بعمل تعاقد تجاري مع المشتري ليصدر له بضاعة .
4. البنك المبلغ للإعتماد (بنك الإخطار) : وهو البنك المراسل لبنك الإصدار ويتم عن طريقهإ المستفيد بنص خطاب الإعتماد المستندي وتسليمه له.

توجد أطراف أخرى في الإعتماد المستندي إلا أنها ليست أطراف رئيسية نزكر منها على سبيل المثال وليس الحصر :

- بنك التعزيز ودوره ضامن أومؤكد للدفع بناء على طالب الإعتماد وغالباً يشترط المصدر وجود بنك معزز ليضمن قبض قيمة البضاعة بمجرد شحنها.
- بنك التداول وهو البنك الذي يقوم بتداول المستندات إستلامها ومن ثم فحصها وإرسالها .
- بنك المطالبة يحل هذا البنك في حال عدم وجود مراسلين للبنك فاتح الإعتماد فيقوم بمهمة تبليغ الإعتماد وإستلام مستندات الشحن في بلد البائع ويقوم بتداول المستندات وفحصها والوفاء بدفع القيمة للمصدر .

3-2 أنواع ومزايا الإعتمادات المستندية :

تنقسم الإعتمادات المستندية من حيث طبيعة الإلتزام الي إعتماد قابل للإلغاء وغير قابل للإلغاء، ومن حيث ضمانات الدفع إلى معزز وغير معزز، ومن حيث طبيعة الإستخدام إلى ذات الشرط الأحمر، الدائري (الدوار المتكرر)، القابل للتحويل، وبضمان إعتماد آخر، وأنواع في التطبيقات الإسلامية تنقسم إلى الوكالة، المرابحة، المضاربة والمشاركة، ومن حيث طريقة تنفيذها تنقسم إلى بالإطلاع، إعتماد سحب زمني وإعتماد القبول المستندي.

3-2-1-1 من حيث طبيعة الإلزام:

أ. إعتماد مستندي قابل للإلغاء Revecable:

يعتمد في إصداره على وجود ثقة وعلاقة وطيدة بين الطرفين فهو يعطي للمشتري أوالبائع الحق في إلغاء أوشطب أوتعديل أي من بنود وشروط الإعتماد دون الرجوع للطرف الآخر ويمكن فقط إخطارهم دون طلب موافقه على التعديلات فهو بالتالي لايعطي المصدر أي حماية في ضمان نقوده والمستورد لايضمن إستلام بضاعته فهو نوع نادر جداً بل أصبح غير موجود نسبة لمايسببه من مخاطر على الطرفين.

ب. إعتماد مستندي غير قابل للإلغاء Irrevocable:

أقرت اللائحة 600 للأعراف الدولية هذا النوع وهو النوع الأكثر شيوعاً لأنه تلافى عيوب النوع الأخر فهو ملزم للطرفين فلابد من موافقة الطرفين على أي تعديل أوشطب أوالغاء لأي بند من بنود الإعتماد المستندي، وفيه يلتزم بنك المشتري إلتزاماً غير قابل للإلغاء بدفع الكمبيالة لبنك المصدر في تاريخ إستحقاقها طالما هنالك مطابقة في مستندات الشحن لشروط الإعتماد .

وطبقاً للمادة رقم 3 من الأعراف الدولية نسخة 600 UCP[1]–ICC[2]

إذا لم يحدد أويشير البنك في نموزج الإعتماد الصادر منه أي من النوعين الذي يحكمه فإنه طبقا لقانون الأعراف الدولية فأن الإعتماد تلقائياً يصبح غير قابل للإلغاء irrevocable حتى ولو لم يتم الإشارة إلى ذلك صراحة .(بسيوني، 2014، ص 155)

3-2-1-2 من حيث ضمانات الدفع :

أ. إعتماد معزز confirmed:

في الإعتماد القطعي المعزز، يضيف البنك المراسل في بلد المستفيد تعهده إلى تعهد البنك الذي قام بفتح الاعتماد، فيلتزم بدفع القيمة في جميع الظروف مادامت المستندات مطابقة للشروط، وبالتالي يحظى هذا النوع من الإعتمادات بوجود تعهدين من بنكين (البنك فاتح الإعتماد والبنك المراسل في

بلد المستفيد) فيتمتع المصدر المستفيد بمزيد من الإطمئنان وبضمانات أوفر بإمكانية قبض قيمة المستندات، وبطبيعة الحال لايطلب البنك فاتح الإعتماد تعزيز الإعتماد من البنك المراسل إلا عندما يكون ذلك جزءاً من شروط المصدر على المستورد، فقد لاتوجد حاجة لذلك إذا كان البنك فاتح الإعتماد هو أحد البنوك العالمية المشهورة لعظم ثقة الناس بها. كما أن البنوك المراسلة لاتقوم بتعزيز الإعتمادات إلا إذا توافرت عندها الثقة بالبنك المحلي فاتح الإعتماد، ويكون ذلك نظير عمولة متفق عليها.(أزهري، 2016، ص35)

ب. الإعتماد غير المعزز unconfirmed irrevocable:

فهذا الإعتماد الذي لايتضمن سوى تعهد المصرف فاتح الإعتماد تجاه المستفيد من دون تعزيزه أو تثبيته أي من دون توسيط لبنك آخر للوفاء بقيمة الإعتماد للمستفيد منه حيث يسمى هذا الإعتماد بالإعتماد غير المثبت أو غير المؤكد تدليلاً على أهمية عدم تأكيد دور البنك الوسيط في دفع قيمة الإعتماد إذ أن دور البنك هناك يقتصر على التبليغ. حيث يبلغ المستفيد بإفتتاح إعتماد مستندي لصالحه ودون ترتيب أي مسئولية عليه .

ويمكن أن ينتهي دوره بذلك مالم يتم الإتفاق على غير ذلك حيث إن هناك قاعدة فقهية تقول (لايحسب إلى ساكت قول) حيث أن البنك المبلغ لايكون عليه أي إلتزام في دفع مبلغ الإعتماد إذا لم يكن معززاً .(الشيخ، 2015،ص121)

3-2-1-3 من حيث طبيعة الإستخدام:

أ. ذات الشرط الأحمر :

الإعتماد الذي يحتوي على شرط (باللون الاحمر) يصرح فيه بنك الإصدار، إلى البنك المعين أوالبنك الدافع بأن يدفع دفعه مقدمة (جزء ونسبة محددة من قيمة الإعتماد) الى المصدر قبل الشحن وقبل تقديم المستندات ، هذه الدفعة ستمكن المصدر ليشتري مثلاً المواد المطلوبة لتجهيز البضاعة.(بسيوني، 2014، ص160)

ب. الدائري (الدوار المتكرر):

هو الإعتماد المستندي الذي تتجدد قيمته تلقائيا بالشروط نفسها خلال عدد معين من الفترات بحيث إذا تم إستعماله كليا أوجزئيا خلال فترة منها تجددت قيمته بالكامل خلال الفترة التي تليها وحتى حدود معينة ينص عليها في الإعتماد ويطلق عليها الحد الأقصى للدائرية وللإعتماد الدائري شكلين: إعتماد دائري مجمع وإعتماد دائري غير مجمع.

فالإعتماد الدائري المجمع يختلف عن الغير مجمع في أن الثاني عند تجدد قيمته إذا إستخدم في الفترة السابقة للتجديد إستخدام جزئ لايتم جمع المتبقي من الإستخدام الجزئ بل تتجدد قيمته كاملة على عكس المجمع الذي تجمع له قيمة الجزء الغير مستخدم في الإستخدام السابق.(حشاد، 2002، ص173)

ج. القابل للتحويل:

تطورهذا النوع من الإعتمادات بسرعة فائقة أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية على الرغم من معرفة البنوك به قبل هذه الفترة. ويعود سبب التطور المفاجئ هذا إلى إنقطاع العلاقات التجارية الدولية وتوقفها بسبب الحرب وتضاؤل أو إنعدام صلة المصدرين بالمستوردين ومعرفتهم بالوضع المالي والإئتماني لبعضهم بعضاً وقد ساعدت هذه الظروف على نمو طبقة من التجار هم الوسطاء الذين يعتبرون بمثابة جسر يربط بين المصدر والمستورد دون أن يقوموا بأي عمل إيجابي مباشر سواءً في إنتاج البضاعة أوتوزيعها في الأسواق .(الطيب، 2007، ص 24)

فما معنى قابل للتحويل ؟

قابل للتحويل يعني قابلية وتمكين المستفيد الأول بتحويل تنفيذه كله أوجزء منه إلى مستفيد ثاني غير المستفيد الأول .(بسيوني، 2014، ص167)

د. بضمان إعتماد اخر :

هذا النوع من الإعتمادات المستندية يتم تنفيذه بعد وصول الإعتماد المستندي إلى البائع أي أنه يخص طلب يتم تقديمه من المصدر لبنكه. فهو يستخدم عندما يرفض المستورد فتح إعتماداً قابلاً للتحويل يقوم المصدر بتقديم طلب لبنكه يستورد فيه البضاعه من مورد آخر .

3-2-1-4 في التطبيقات الإسلامية :

يعتمد نوع التطبيقات الإسلامية للإعتمادات المستندية على تغطية قيمة الإعتماد المستندي ففي حالة

أ. الوكالة :

تكون تغطية قيمة الإعتماد كلياً على العميل ويلعب البنك دور الوكيل فقط المفوض من قبل العميل في التعامل أمام الطرف الأخر كما أن ليس للبنك الحق لأخذ أجر مقابل الوكالة إلا أنه يمكنه أن يتقاضى أجر مقابل خدماته الأخرى مثل مصروفات إرسال الإعتمادوغيرها من المصروفات.

ب. المرابحة :

أما في هذه الحالة تكون تغطية العميل ليست كاملة فيحتاج لتمويل معين من قبل البنك ويفتح عقد مرابحة مع البنك ومن ثم يقدم للبنك أوصاف البضاعة التي يريد إستيرادها وعروض المصدر ويقوم البنك بدراسة طلب العميل ويقوم بعمل تعاقد مع المشتري ويفتح الإعتماد بإسمه (بإسم البنك) بإعتباره

المستورد للسلعة وعند وصول مستندات الشحن والبضاعة يتم تظهير المستندات للعميل المشتري بعقد المرابحة ويسدد المشتري مبلغ السلعة مضافاًإليها ربح البنك وفقاً للآجال المتفق عليها .

ج. المضاربة :

وفيها تكون التغطية كاملة من قبل البنك لعميل معين ولشراء بضاعة معينة إلا أنه الأكثر خطورة حيث أن الخسارة تكون على رب المال (البنك) كاملة والربح وفقاً للإتفاق المسبق بين البنك والعميل يتم فتح الإعتماد بإسم العميل بإعتباره مضارب متصرف تصرفاً كاملاً في المال.

د. المشاركة :

تكون التغطية مشاركة بين العميل والبنك ويمكن فتح الإعتماد بأي من العميل أو البنك بإعتبارهم شركاء في العملية. تورزع الارباح أوالخسارة وفقاً لنسب مساهمة كل منهما في شراء الأصل .

3-2-1-5 من حيث طريقة التنفيذ:

أ. بالإطلاع :

بمقتضى هذا الاعتماد يلتزم البنك منشئ الإعتماد بدفع قيمة المستندات التي تقدم إليه بموجب الإعتماد من بنك المصدر فور التحقق من مطابقتها لشروط فتح الإعتماد، وذلك في حالة عدم النص على تقديم سحب، ويختلف النص على وجوب سحب السحب من عدمه بإختلاف بلد المستورد منه البضاعه وإختلاف نوع العملة.(حشاد، 2002، ص172)

ب. إعتماد سحب زمني :

وهو الذي يتم بموجبه الدفع مقابل سحب زمني يستحق في وقت لاحق محدد الإعتماد حيث يلتزم البنك فاتح الإعتماد أوالبنك المعززبدفع قيمة السحب الزمني بتاريخ الإستحقاق شريطة تقديم مستندات مطابقة لشروط الإعتماد.(الطيب، 2007، ص30)

ج. إعتماد القبول المستندي :

في إعتماد القبول، ينص على أن الدفع يكون بموجب كمبيالات يسحبها البائع المستفيد ويقدمها ضمن مستندات الشحن، على أن يستحق تاريخها في وقت لاحق معلوم. والمسحوبات المشار إليها اما أن تكون على المشتري فاتح الإعتماد، وفي هذه الحالة لاتسلم المستندات إلا بعد توقيع المشتري بما يفيد إلتزامه بالسداد في التاريخ المحدد لدفعها، وإما أن تكون مسحوبة على البنك فاتح الإعتماد الذي يتولى نيابة عن المشتري توقيعها بما يفيد إلتزامه بالسداد في الأجل المحدد لدفعها. أويسحبها على المشتري ويطلب توقيع البنك الفاتح بقبولها أو التصديق عليها .(أزهري، 2016، ص 25)

3-2-2 مزايا الإعتمادات المستندية:

إن إستخدام الإعتمادات المستندية كوسيلة دفع بالتجارة الدولية حقق عدة مزايا:

1. تنشيط التجارة الدولية بين دول العالم خاصة عمليات التصدير الآمن والمنتظم.
2. تقدم الإعتمادات ضمان للمصدر في قبض قيمة السلعة التي قام بتصديرها فور تقديمه مستندات الشحن مطابقة لشروط الإعتماد، وضمان للمستورد في أن بنكه لن يدفع قيمة البضاعة إلا مقابل مستندات شحن مطابقة لشروط الإعتماد.
3. تقليل مخاطر عمليات التصدير حيث أصبح السداد مضموناً لأنه عن طريق البنوك.
4. زيادة النهضة الإقتصادية في الدول النامية وتشجيع التصدير لديها لظهور النمور الأسيوية كدول سنغافورة، ماليزيا، تايلاند...
5. نمطية وإنتظام إجراءات العمل في نظام الإعتمادات المستندية على مستوى كل بنوك العالم أعطى نوعاً من الإستقرار المهني والفني.
6. ممارسة البنوك لفحص مستندات التصدير بمعايير واحدة أعطى إطمئناناً للطرفين المستورد والمصدر في نزاهة البنوك.
7. تقليل المنازعات التجارية بين التجار لوجود لوائح وقواعد معترف بها دولياً.
8. حتى في حالة وجود نزاعات بين التجار فهناك جهة موحدة للتحكيم في المنازعات التجارية بالغرفة التجارية بباريس تطبق القواعد دون النظر لأي ضغوط.(عبدالقادر، 2016، ص104)

3-3 الخطوات العملية لتنفيذالإعتمادات المستندية:

لتنفيذ الاعتمادات المستندية عمليا يجب اتباع الخطوات التالية:

3-3-1 الطلب :

يتقدم العميل إلى مصرفه بطلب فتح إعتماد مستندي، يبرز العميل فاتورة مبدئية من البائع توضح تفاصيل البضاعة النوع والسعر والكمية بالإضافة إلى شروط وزمن التسليم وطريقة الدفع، يرفع الطلب لإدارة العلاقات الخارجية والتي بدورها تقوم بتحديد شروط التصديق ومن ثم يفتح ملف الإعتماد. تم توضيح شكل طلب فتح إعتماد مستندي بالملاحق ملحق رقم(12).

3-3-2 الإصدار :

يقوم البنك بإصدار خطاب الإعتماد المستندي على المراسل الذي حددته إدارة العلاقات الخارجية ويتم إرسال رسالة عبر برنامجswiftالرسالة رقم mt700 والتي تستخدم لنقل شروط وآجال خطاب الإعتماد. تم توضيح نموذج للتصديق بالملاحق ملحق رقم (11).

3-3-3 الإخطار:

يقوم البنك المبلغ بتبليغ المستفيد بوصول الإعتماد المستندي ومن ثم إخطار البنك فاتح الإعتماد بتبليغه للمصدر ويكون ذلك مقابل عمولة محددة .

3-3-4 التعزيز:

وهو تعهد إضافي من بنك آخر غير البنك فاتح الإعتماد يلتزم فيه البنك المعزز بالدفع حتى في حالة فشل البنك فاتح الإعتماد أو المشتري بدفع قيمة السندات ويمثل التعزيز تكلفة إضافية يتحملها المشتري عادة .

3-3-5 وصول المستندات:

المستندات بإختلاف أنواعها تعتبر من متطلبات الإعتمادات المستندية لذا فان التعرف عليها وعلى أطرافها يعتبر عامل أساسي لذا لابد من معرفة هذة المستندات والتطرق لكل مستند منها. ومن المستندات (الفاتورة التجارية، مستند الشحن، قائمة التعبئة، مستند التامين، شهادة المنشأ، شهادات الفحص، مستندات اخرى).

3-3-5-1 الفاتورة التجارية:

تعتبر الفاتورة إحدى المستندات الهامة التي تطلب في جميع الإعتمادات المستندية وتكون صادرة عن المستفيد (المصدر) في الإعتماد وتبين قيمة البضاعة المرسلة وكمية ومواصفات هذه البضاعة .(شيماء، 2016، ص17)

3-3-5-2 مستند الشحن:

وهو المستند الخاص بشحن البضاعة ويعتبر أهم مستند على الإطلاق حيث أنه السند الأساسي الذي يؤكد إلتزام المصدر بتنفيذ إلتزامه والمتمثل في شحن البضاعة ومن ثم يمثل المستند الأساسي لملكية البضائع حيث تعتبر بوليصة الشحن عقد موقع من الشركة الشاحنة مسئوليتها عن البضائع موضوع الإعتماد المستندي ويختلف مسمى بوليصة الشحن طبقا للوسيلة التي تستخدم في نقل البضائع كما يلي :

-بوليصة شحن بحري للشحن عن طريق البحر.

-بوليصة شحن جوي للشحن بالطائرة .

-بوليصة شحن بري للشحن عن طريق البر أوعن طريق السكك الحديدية.

-إيصال شحن بريدي للشحن عن طريق هيئة البريد أو بالبريد الخاص.(ابراهيم، 2015، ص 102)

3-3-5-3 قائمة التعبئة:

يتم إعداد قائمة التعبئة عن طريق البائع بها وصف تفصيلي عن البضاعة وطريقة تغليفها وتعبئتها وعدد العبوات لتسهل الإستلام بالنسبة للمشتري وتسهل أيضا على السلطات فحص وتقدير الرسوم الجمركية على البضاعة كذلك تسهل عملية إعادة البيع للمشتري إذا كانت البضاعة مستوردة بغرض الإتجار .

3-3-5-4 شهادة المنشأ:

شهادة المنشأ بيان يوضح منشأ مواد خام يتم إستيرادها بحالتها الطبيعية ولم تدخل عليها أي تعديلات وهذه الشهادة واحدة من مجموعة المستندات الكاملة لعمليات الإستيراد وتُصدر هذه الشهادة الغرفة التجارية في بلد المصدر .(حشاد، 2002، ص 172)

3-3-5-5 وثيقة التأمين:

هي تعتبر من أهم المستندات التي تحقق الأمان والطمأنينة لتأمين نقل البضاعة من مكان لآخر، وهذا الشعور بالأمان هو إطمئنان يشوبه الحذر إلى أن تصل البضاعة .(بسيوني، 2014، ص 253)

3-3-5-6 شهادات الفحص:

نظرا لعدم تواجد المستورد عند تحميل بضائعه فانه قد يلجا إلى طلب شهادة جودة أوفحص من شركة متخصصة في هذا المجال للتأكد من البضائع المشحونة هي نفسها المتفق عليها .

3-3-5-7 مستندات اخرى:

وهذه تعتمد على طبيعة البضاعة مثل شهادة زراعية أو صحية أو غيرها .

3-3-6 فحص المستندات:

يتم فحص المستندات السابق ذكرها جيداًلإتمام عملية الإعتماد المستندي وإستلام البضاعة.

سنتناول بعض المصطلحات المتعارف عليها دولياً في الإعتمادات المستندية والتي تفسر الرموز المذكورة في المستندات السابق ذكرها.

3-3-6-1 المصطلحات التجارية للأعراف الدولية

تم تقسيم المصطلحات إلى أربعة مجموعات بناءً على المسئولية التى تقع على البائع والمشتري كالآتي:

- **المجموعة الأولى : مجموعة E**

تسليم المصنع EXW Ex Work

أي تسليم البضاعة في مصنع البائع فمسئولية البائع تجهيز البضاعة وتغليفها وتسليمها للمشتري عند باب المصنع، أما مسئولية المشتري إستلام البضاعة ومسئولية نقلها داخل بلد البائع وإستخراج وثائق التصدير والنقل الخارجي.وهذا هو الحد الأدنى من مسئولية البائع .

- **المجموعة الثانية : مجموعة F**

1. تسليم البضاعة بدون تعهد نقل(تسليم ميناء التصدير) FCA Free Carrier

مسئولية البائع فيها تجهيز البضاعة وتغليفها وتحميل البضاعة على ظهر السيارة وإستخراج وثائق التصدير، ومسئولية المشتري إستلام البضاعة على ظهر السيارة وإستكمال إجراءات الإستيراد والتعاقد مع شركة لنقل البضاعة للمقصد النهائي في بلد الإستيراد .

2. تسليم البضاعة بجوار السفينة في ميناء الشحن FAS Free Alongside Ship

مسئولية البائع فيها تجهيز البضاعة وتغليفها وتحميل البضاعة على ظهر السيارة وإستخراج وثائق التصديروتوصيل البضاعة إلى رصيف الميناء المتفق عليهوإستكمال إجراءات التصدير، أما مسئوليات المشتري هي إستلام البضاعة على جانب الرصيف والتعاقد مع شركة لنقل البضاعة للمقصد النهائي في بلد الإستيراد وإستكمال إجراءات الإستيراد.

3. تسليم البضاعة فوق ظهر السفينة في ميناء الشحن FOB Free On Board

مسئولية البائع فيها تجهيز البضاعة وتغليفها وتحميل البضاعة على ظهر السيارة وإستخراج وثائق التصدير ومن ثم إستكمال إجراءات التصدير، ومسئولية المشتري إستلام البضاعة محملة على ظهر السفينة وإستكمال إجراءات الإستيراد والتعاقد مع شركة لنقل البضاعة للمقصد النهائي في بلد الإستيراد.

- **المجموعة الثالثة : مجموعة C**

1. تسليم البضاعة خالصة النولون في ميناء الوصول (تحميل تكاليف النقل) CFR Cost And Freight

مسئولية البائع فيها تجهيز البضاعة وتغليفها وتحميل البضاعة على ظهر السيارة وإستخراج وثائق التصديروالتعاقد مع شركة نقل ودفع أجور الشحن الخارجي إلى بلد الإستيراد وتزويد المشتري بالوثائق الخاصة بالبضاعة، ومسئولية المشتري إستلام البضاعة من الناقل في ميناء الوصول وإستكمال إجراءات الإستيراد وتوصيل البضاعة للمقصد النهائي .

2. تسليم البضاعة خالصة التأمين والنولون من ميناء الوصول CIF Cost Insurance And Freight

مسئولية البائع فيها تجهيز البضاعة وتغليفها وإستخراج وثائق التصديروالتعاقد مع شركة نقل ودفع أجور الشحن الخارجي الى بلد الإستيراد وتزويد المشتري بالوثائق الخاصة بالبضاعة وكذلك بوليصة التأمين، ومسئولية المشتري إستلام البضاعة من الناقل في ميناء الوصول وإستكمال إجراءات الإستيراد وتوصيل البضاعة للمقصد النهائي.

3. تسليم البضاعة خالصة أجرة النقل في مكان الوصول CPT Carrier Paid To

مسئولية البائع فيها تجهيز البضاعة وتغليفها وإستخراج وثائق التصديروالتعاقد مع شركة نقل ودفع أجور الشحن الخارجي إلى بلد الإستيراد وتزويد المشتري بالوثائق الخاصة بالبضاعة وتزويد المشتري بوثائق النقل، ومسئولية المشتري قبول توصيل البضاعة وإستلام البضاعة من الناقل في مكان الوصول وإستكمال إجراءات الإستيراد وتوصيل البضاعة للمقصد النهائي.

4. تسليم البضاعة خالصة التأمين وأجرة النقل في مكان الوصول CIP Carriage And Insurance Paid To

مسئولية البائع فيها تجهيز البضاعة وتغليفها وإستخراج وثائق التصديروالتعاقد مع شركة نقل ودفع أجور الشحن الخارجي إلى بلد الإستيراد وتزويد المشتري بالوثائق الخاصة بالبضاعة والتعاقد مع شركة تأمين ودفع التأمين نيابة عن المشتري تزويد المشترى بالوثائق الخاصة بالبضاعة وكذلك بوليصة التأمين، كذلك مسئولية المشتري الموافقة مع البائع على تأمين البضاعة وإستلام البضاعة من الناقل في مكان الوصول وإستكمال إجراءات الإستيراد وتوصيل البضاعة للمقصد النهائي.

- المجموعة الرابعة : مجموعة D

1. تسليم البضاعة في الميناء أو في محطة الوصول DAT Delivered At Frontier

مسئولية البائع تجهيز البضاعة وتغليفها وإستكمال إجراءات التصدير وتسليم البضاعة على رصيف الوصول وتزويد المشترى بالوثائق الخاصة بالبضاعة، أما مسئولية المشتري إستلام البضاعة على رصيف ميناء الوصول وإستكمال إجراءات الإستيراد وشحن البضاعة إلى المقصد النهائي .

2. تسليم البضاعة في مكان الوصول المسمى (المتفق عليه) DAP Delivered Ex Ship

مسئولية البائع تجهيز البضاعة وتغليفها وإستكمال إجراءات التصدير وتسليم البضاعة على رصيف الوصول وتزويد المشترى بالوثائق الخاصة بالبضاعة، أما مسئولية المشتري إستلام البضاعة وتنزيل البضاعة وإستكمال إجراءات الإستيراد .

3. تسليم البضاعة خالصة الرسوم في مكان الوصول Delivered Duty Paid DDP

مسئولية البائع تجهيز البضاعة وتغليفها وإستكمال إجراءات التصدير وتسليم البضاعة على رصيف الوصول وتزويد المشترى بالوثائق الخاصة بالبضاعة، أما مسئولية المشتري إستلام البضاعة في المقصد النهائي وتنزيل البضاعة من على ظهر السيارة. ويمثل هذا الحد الأعلى من الإلتزام المترتب على البائع .

الفصل الرابع: التجارة الخارجية والإعتمادات المستندية في السودان

4-0 مقدمة:

في ظل التغيرات العالمية الإقتصادية يحظى التبادل الإقتصادي الخارجي أو التجارة الخارجية بأهمية كبيرة في الدول المتقدمة والدول اللآخذة في النمو التي تعاني مجموعة من المشاكل التي تعيق نموها،ومن المعروف أن حجم ونوع الصادرات والواردات في أي دولة يوضح مدى قوة أو ضعف مركزها الإقتصادي. والسودان كغيره من الدول النامية يعاني من مشاكل متعددة مثل تدني مستوى الدخل وإرتفاع معدلات التضخم ووجود عجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، إضافة إلى أن أغلب صادراته من المنتجات الأولية والتي كانت معظمها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية. (سارا، 2018، ص2)

فتجارة السودان الخارجية تبنى على نتائح صادرات السودان التي تتكون أساسا من منتجات المواد الأولية أو المنتجات الزراعية والواردات التي تتكون من المواد الغذائية الإستهلاكية والمنتجات الصناعية والمعدات والآلات ووسائل النقل ومن المواد الخام والكيمياويات. ونبنى موازنة الصادرات مع الواردات السنوية في صورة موقف إيرادات البلاد من العملات الصعبة.(سحر، 2016، ص45)

4-1 مراحل تطور التجارة الخارجية في السودان:

شهدت التجارة الخارجية السودانية إهتماماً بالغاً من المسئولين منذ أن ضم السودان إلى مصر عام 1821م بل أن الإهتمام التجاري قد إعتبره الكثيرين ممن تتبعوا تطور العلاقات المصرية السودانية في القرن التاسع عشر أحد العوامل التي كانت قد واجهت محمد علي على شطر السودان. فهناك طرق للتجارة الداخلية منها الطريق الموصل من الخرطوم إلى دنقلا ولقد فتحت بعثات الضابط المصري سليم قيودات في النيل الأبيض طريق الملاحة والتجارة مع جنوب السودان. وفي عهد الخديوي إسماعيل وضعت عدة أمور لتنظيم عملية التجارة مع الجنوب بعد أن كانت قيد الأهواء الفردية لكل تاجر فقد أخذت الحكومة من التجار أسلحتهم وفرضت عليهم قدراً معلوماً من تجارتهم (كحصة للحكومة) كانت تقدر بثلاثة أخماس تجارتهم من ريش النعام والصمغ العربي ومن سن الفيل وقد أبدى هؤلاء التجار كثيراً من الضجر إبان هذه المعاملة. (إقبال، 2015، ص103)

أولى السودان أهمية كبيرة للصادرات منذ الإستقلال وإعتبرها أحد المحاور الرئيسية للتنمية الإقتصادية نظراً لما تحققه من موارد للعملات الأجنبية وقد إتخذ العديد من الإجراءات تمثلت في تطوير العلاقات الدولية بإبرام إتفاقيات مع معظم الدول العربية وبعض الدول الأسيوية والإفريقية. وإشترك السودان في

التكتلات الإقليمية مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا كما دخل في مفاوضات مع منظمة التجارة العالمية بغرض الإنضمام إليها والغرض منها توسيع العلاقات الدولية لإيجاد سوق للسلع والخدمات السودانية ولجذب الإستثمارات والمشاركات الذكية وإيجاد أرضية للترويج للمنتجات السودانية وبناء الصادرات البشرية ونقل التكنولوجيا والإستفادة من العون المالي للبناء المؤسسي والإداري. (سحرعبدالقادر، ص45)

كان الاقتصاد السوداني وحتى حقبة التسعينيات اقتصاداً زراعيا يعتمد على الزراعة بشكل أساسي حيث تساهم الزراعة ب 45 % من الناتج المحلي الإجمالي ويعتمد علية أكثر من 70% من السكان في معيشتهم وعملهم كما يمثل المصدر الأساسي لصادرات السودان طيلة عقدي السبعينيات والثمانينيات اتسمت اتجاهات الصادر بالجمود نتيجة لنمو الإنتاج البطئ والمتدهور أحيانا . ولم تتطور الصادرات ولم يتغير حجمها بالرغم من الإمكانيات التي تتمتع بها البلاد من زراعة ومعادن وقاعدة صناعية كبري .وكانت موارد الصادرات تتأرجح بين 400 مليون إلى 600 مليون دولار سنويا خلال تلك الفترة . وفي النصف الثاني من التسعينات فشلت الصادرات السودانية في تحقيق المستوي الذي توصلت إليه في السبعينيات. وكان من أبرز المعوقات والمحددات للصادرات ما يلي:

1. اعتماد الصادرات على المحاصيل الزراعية بصفة أساسية. وقد أتسم الإنتاج الزراعي بعدم الاستقرار بسبب تذبذب هطول الأمطار، كما شهدت الفترة كوارث الجفاف والتصحر التي أدت إلى تراجع كبير في إنتاج الزراعة المطرية.
2. السياسات الاقتصادية والتجارية المعوقة للصادر خاصة في مجال الرخص والتسعير والقيود على هوامش الأرباح، ونظام سعر الصرف غير الواقعي خاصة بالنسبة لسلع الصادر الرئيسية التي كانت تعامل بسعر الصرف الرسمي مثل الصمغ والقطن ، هذا إلى جانب القيود التي كانت تفرضها لائحة التعامل بالنقد الأجنبي والتي كانت تضع قيوداً إضافية على تحويلات موارد الصادر وتحديد أسعار الصرف لها.
3. تدهور البنيات الأساسية في الزراعة المروية خاصة في نظم الري والآليات الزراعية، وذلك لتوقف تدفقات القروض وعجز الدولة عن توفير العملات الأجنبية لإعادة تعميرها وصيانتها . مما أدى إلى تراجع في إنتاج الزراعة المروية وبالتالى تراجع حجم وقيمة الصادرات.
4. السياسات التسويقية لم تكن متحيزة للمنتجين، ففي داخل السودان كان تسويق سلع الصادر الأساسية خاصة القطن والصمغ محتكرة لدى مؤسسات عامة وشركات .الامتياز والتي اتسمت أداؤها بالضعف مما أدى إلى تكبد المنتجين خسائر كبيرة.

وحاولت الحكومة لتغطية هذه الخسارات بدعم الشركات المسوقة عن طريق تقديم التمويل المصرفي لها وذلك بالطبع على حساب القطاع الخاص . إن نمو الصادرات السودانية يعتمد خلال تلك الفترة على حد كبير على معدل صادرات القطن الذي كان قي الثمانينيات حوالى 40 % من إجمالى

الصادرات في السنوات 1985، وقد قدر متوسط الصادرات السنوي بما يعادل 490 مليون ،1986، 1987،1988 دولار خلال تلك الفترة، ثم ارتفعت الصادرات بحلول عام 1989 م بمعدل 13 % لتصل إلى 550 مليون دولار .وبرغم جودة الإنتاج في كل المحاصيل في هذه الفترة ، ولكن الزيادة في صادرات القطن بالمعدل المذكور لم يواكبه معدل زيادة الصادرات من المحاصيل الأخرى. وفي العام 1990 م حافظت صادرات القطن على معدلها المرتفع ولكن تزامنت معها زيادة كبيرة في صادرات السمسم والذرة بينما انخفضت صادرات الفول .وقد قدر حجم الصادرات بحوإلى 465 مليون دولار في هذه السنة، وبالرغم من زيادة الإنتاج في معظم المحاصيل وارتفاع تكاليف الترحيل، فإن عملية تصدير أغلب المحاصيل لم تكن مربحة في ظل سعر الصادر في الوقت المشار إلية، وعليه بات من الصعب تسويق هذه السلع إلا عن طريق المقايضة او بيعها وفق السعر المعلن مع دعم المزارعين عن طريق القروض. أما عن حجم واردات السودان الحقيقية فهي أكبر بكثير مما تصدره الجهات الرسمية أو تعكسه السجلات، فكثير من الواردات إما إن تدخل السودان عن طريق المهربين بالجمال وبالسنابك" مراكب صغيرة" عبر البحر الأحمر، أو عبر حدود السودان الشرقية من الدول المجاورة. هناك ايضاً الكثير من البضائع التي يحضرها التجار المتجولين " تجار الشن" وهولاء لا يدخل نشاطهم ضمن سجلات الواردات الرسمية، كما أن المغتربين السودانيين يحضرون في حقائبهم الكثير من الملبوسات والعطور والأدوات الكهربائية والمواد الاستهلاكية وكل هذا خارج سجلات الواردات الرسمية للدولة .علية فإن الحديث عن الواردات بناء على سجلات الواردات الرسمية إنما يعكس جزءاً من الحقيقة ولكن ليس كل الحقيقة .وفقا لما ورد في تقرير صندوق النقد الدولي 1990م فإن واردات السودان قد بدأت ترتفع في الأعوام 1988-1987 م، وترتفع تدريجياً بعد تدهور دام لخمسة سنوات سابقة، ويرجع هذا التدهور في تلك الحقبة إلى ندرة العملات الصعبة، وعجز ميزان المدفوعات عن تلبية الطلب على العملات الحرة اللازمة لتمويل الواردات . هذا القصور تسبب في ندرة مدخلات الإنتاج للزراعة والصناعة، وكذلك المواد الاستهلاكية الضرورية .وفي العام 1988 م بلغت نسبة الزيادة في الواردات 47 % وذلك سبب زيادة تحويلات المغتربين، وزيادة حجم العون الخارجي المتفق علية مع السودان .وهذة الاتفاقيات هي التي أبرمتها الحكومة الديمقراطية لإعادة تأهيل الكثير من مشاريع القطاعين الصناعي والزراعي ، قد بلغ حجم العون الخارجي الذي تلقاه السودان في تلك الفترة 37 % مما أتفق عليه وأستمر حجم الاستيراد على ما هو علية في السنوات 1988م 1989 /م، باستثناء ما قيمته 42 مليون دولار هي عبارة عن مواد إغاثة للإقليم الجنوبي في الأعوام 1990-1989م. وقد سجلت الواردات انخفاضا بلغ 20 % بسبب شح الموارد الخارجية من العملات الصعبة، نتيجة لانخفاض العون الخارجي وقلة التحويلات الخاصة، بالإضافة للضوابط الصارمة التي اتبعت في منح الرخص التجارية للاستيراد .(عبدالوهاب، 2001، ص97)

وفيما يلي بعض التقارير عن الميزان التجاري السوداني كمتجه لقياس التجارة الخارجية السودانية على ضؤ هذه التقارير تم تحليل وضع التجارة الخارجية السودانية للعديد من الفترات التي مر بها الإقتصاد السوداني:

الفتره الاولى (1982-1989م):

كانت هذه الفترة من اصعب الفترات في تاريخ الاقتصاد السوداني. فقد انتشر اختلال التوازن في جميع قطاعات الاقتصاد الكلي وتفاقم الخلل في الحساب الخارجي والداخلي وهذا الاحتلال منذ السبعينات وشمل فتره الثمانينات التي اندلعت فيها الحرب الاهلية عام ١٩٨٣ وشهدت هذه الفترة كوارث طبيعية عديدة بجانب عدم الاستقرار السياسي وهذا ادى الى تراجع الانتاج الزراعي ونقص هائل في مخزون المحاصيل الغذائية وكما تراجعت الصادرات بمعدل (-٣٪) وتفاقم الخلل في الوضع الاقتصادي نتيجة لإختلال التوازن الداخلي والخارجي.(سارا ،2018، ص7)

جدول رقم (4-1): الميزان التجاري خلال الفترة من 1982-1989 القيمة بملائيين الجنيهات (بالاسعار الثابتة)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1982	684.9	1709.4	-1024.5
1983	749.7	1817.5	-1067.8
1984	652.5	1188.8	-536.3
1985	418.4	957.3	-538.9
1986	482.7	819.4	-336.7
1987	474.7	668.6	-193.9
1988	564.3	654.5	-90.2
1989	607.4	701.9	-94.5

المصدر : جمهورية السودان، الجهاز المركزي للإحصاء، الفترة من (1982-1989م)

نلاحظ من الجدول رقم ان قيمة الواردات اكبر من قيمة الصادرات ووجود تذبذب في قيمة كل منهما ويعزى ذلك لنتيجة لإرتفاع الأسعار عالميا في هذه الفتره ارتفعت قيمة مشتقات البترول كما ضربت البلاد سيول ادت لخفض انتاجية المواد الغذائية مما أدى إلى عجز الميزان التجاري فالنفقات فاقت

الإيرادات بمعدل عالي وبالتالي وجود خلل في ميزان المدفوعات وتذبذب معدلات النمو في البلاد. تعتبر هذه الفترة من أصعب الفترات في الإقتصاد السوداني.

الفترة الثانية (١٩٩٠-١٩٨٩) م :

شهدت هذه الفترة كثير من التغيرات فبالإضافة إلى العوامل الداخلية التي أثرت علي الفترة السابقة والتي استمر تأثيرها حتى هذه الفترة فإن هنالك عوامل خارجية أدت إلى تفاقم الوضع الإقتصادي وفرض حصار إقتصادي على السودان وتبعا لذلك توقف العون الخارجي. وتم تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بتحرير التجارة من القيود والضوابط التي كبلت حركة التجارة في السوق خاصة الصادرات والواردات وخصخصة مؤسسات الدولة وإتباع سياسة مالية وحماية جديدة وقد صاحبت هذه السياسة تدهور في إنتاج القطاع الزراعي والصناعي وخلل في التوازن.(سارا ،2018،ص10)

جدول رقم (4-2): الميزان التجاري خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٨ القيمة بملائيين الجنيهات (بالاسعار الثابتة)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1990	374.72	618.461	-244.389
1991	305.044	890.3	-585.288
1992	319.257	820.898	-501.641
1993	417.267	932.944	-527.665
1994	524	273	251
1995	523.891	1161478	-637.587
1996	555.674	1184.471	-628.797
1997	620.186	1504.387	-884.201
1998	564.182	1579.716	-985.534

المصدر : جمهورية السودان، الجهاز المركزي للإحصاء، الفترة من (1990-1998م)

من الجدول نلاحظ ان الصادرات قد زادت إلا ان الميزان التجاري مازال به عجز مستمر إلا أن ذلك يعزى إلى ارتفاع فاتورة واردات مشروعات التنمية بسبب الارتفاع في اسعارها العالمية وقد بلغ أغلى معدل تغير لقيمة الصادرات نسبة 30.7٪ في العام 1993 ويرجع ذلك لتطبيق سياسة تحرير التجارة وبالرغم من إيجابيات سياسية التحرير المتمثلة في زيادة معدل النمو المحلي نتيجة لزيادة الإنتاجية في

بعض القطاعات بسبب جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية الا ان هذه السياسة أدت لمنافسة قوية وحادة جدا بين المنتج المحلي والمنتجات المستوردة مما أدى إلى كساد التجارة المحلية. كما أن إنتهاج سياسة الخصخصة التي صاحبت سياسة التحرير الاقتصادي فقد اصبح هنالك ركودا في الأسواق.

الفترة الثالثة (1999-2007):

في الثمانينات وفي نهاية التسعينات فأن الاقتصاد السوداني يعتمد علي صادرات في معظمها مواد أولية مما جعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية وقد طرأ تغير في مجال الصادرات بدخول البترول ومشتقاته إعتبارا من 1999م فقد بدأ إنتاج البترول وتصديره. وقد أسهم تصدير البترول في استقرار سعر الصرف وتحقيق معدلات نمو جيدة وخفض التضخم وساهم في إدخال التقنيات وفتح آفاق التنمية حيث أحدث تحولا كبيرا في الاقتصاد بجانب توفير الخدمات الاجتماعية بمناطق الانتاج المختلفة كما شهدت هذه الفترة طفرة في التنمية المستدامة وتوفر رأس المال الناتج من تحديث الصناعات البتروكيماوية كما ارتفعت مستويات القوى الشرائية.(سارا، 2018، ص12)

جدول رقم (4-3): الميزان التجاري خلال الفترة من 1999-2007 القيمة بملائيين الجنيهات (بالاسعار الثابتة)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1999	780.1	1253.4	-473.3
2000	1806.7	1366	-440.3
2001	1699	2025	-326.1
2002	1949	2179	-230.1
2003	52.42	2536	-6.07
2004	3777	5945	-191.57
2005	4824	3586	-1121.7
2006	5656	80831	-2427
2007	8879	7722.4	-103.8

المصدر : جمهورية السودان، الجهاز المركزي للإحصاء، الفترة من (1999-2007)

الفترة الرابعة (2008-2015):

في العام 2008 حدثت الأزمة المالية العالمية والتي القت بأثارها السالبة علي جميع دول العالم وشهدت بداية العام 2009م إستمرار تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية، فقد أثرت بطريقة غير مباشرة على الإقتصاد السوداني بسبب حدوث الركود الإقتصادي العالمي، مما أدى لتدهور التجارة الخارجية وإرتفاع أسعار الفائدة على الديون الخارجية، نتج عن ذلك حدوث عدم توازن بين العرض والطلب الكلي، مما أدى إلى إرتفاع سعر الصرف وزيادةمعدلات التضخم، وتراجع معدل النمو في الإقتصاد السوداني، وتبع ذلك إنخفاض في الإنفاق الحكومي مع الحفاظ على مستوى الإنفاق للمشروعات التنموية وفق الأولوية.(سارا، 2018، ص15)

جدول رقم (4-4): الميزان التجاري خلال الفترة من 2008-2015 القيمة بملايين الدولارات

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2008	67050	35155	3190
2009	8257.11	9690.92	1433.8
2010	11404.25	1359.5	10044.77
2011	10193.4	9235.9	6957
2012	4066.5	9230.3	(5163.8)
2013	4789.7	9918.1	(5128.3)
2014	4453.7	9211.3	(4861.1)
2015	3169.9	9508.7	(6340)

المصدر: جمهورية السودان، بنك السودان المركزي، العرض الإقتصادري والمالي (2008-2015)م.

نلاحظ في الجدول رقم (2-1) زيادة الصادرات السودانية من العام2008 إلى العام 2011م مما أدى إلى وجود فائض في الميزان التجاري وذلك نتيجة لزيادة الكميات المصدرة من البترول، إلا أنه ونتيجة لإنفصال الجنوب فإن الصادرات أخذت في التناقص مما أثر سلباً على الميزان التجاري نتيجة لفقدان جزء كبير من عائدات سلعة إستراتيجية يقوم عليها إقتصاد البلد.

مما سبق يتضح أن التجارة الخارجية أحد أهم مجالات العلاقات الدولية، وأوسعها نطاقاً وأكثرها تأثيراً في نمو العلاقات الدولية لما تتضمنه من تدفقات ضخمة من السلع والخدمات على النطاق الدولي، وينفرد هذا القطاع بمكانه متميزة في إقتصاديات الدول النامية.(سحر، 2016، ص60)

4-2 الإعتمادات المستندية في السودان :

الإعتمادات المستندية من أهم وسائل الدفع في التجارة الخارجية فالبنوك وسيط وضامن لتسهيل التعامل بين طرفين لاتتوفر بينهم الثقة الكاملة، فمعظم الصادر والوارد يتم عن طريق الإعتمادات المستندية. في السودان كما في باقي أنحاء العالم توجد العديد من أنواع الإعتمادات المستندية إلا أن النوع السائد حالياً هو الإعتماد المعزز غير قابل للإلغاء بإعتباره أكثر ضماناً في التعامل .

الإعتمادات المستندية لاتتم بدون وجود مراسل خارجي والتعامل مع المراسل الخارجي يعتمد على طبيعة التعامل بين البنوك فالمراسل قد يمنح البنك تسهيلات منها زيادة سقف التسهيل فقد تمنح البنوك مثلاً تسهيلات بقيمة 20 مليون دولار وبهامش نقدي قد يصل إلى صفر نسبة لوجود الثقة والملاءة المالية للبنك .

تدرج الوضع في السودان ففي البدء لم تكن هنالك قيود صعبة على التعامل المصرفي بين الدول المختلفة جميع الأزمات الإقتصادية الكبرى كانت سببها الأساسي أزمة مصرفية وآخرها الأزمة المالية العالمية 2008 والتي تسبب بها الرهن العقاري في الولايات المتحدة لجأت الدول الى تقيد التعامل المصرفي ووضعت أسس وضوابط للتعامل المصرفي فألزمت البنوك بوجود مسئول إلتزام بها وإدارة مخاطر وألزمت المصارف بمعايير لجنة بازل لإدارة العمل المصرفي، كما تم تصنيف الدول وبناءً على هذا التصنيف يتم فرض عقوبات وضوابط في التعامل معاها.

دولة السودان وغيرها العديد من الدول التي صنفت ضمن دول العالم الثالث صنفت على أنها دول ذات مخاطر عالية بإستثناء المملكة العربية السعودية مما قيد التعامل الخارجي لهذه الدول فكان تصنيف السودان ضمن دول العالم الثالث إحدى العوامل التي أثرت على التعامل الخارجي للمصارف المحلية إلا أنه بالرغم من ذلك ونسبة لظهور النفط السوداني الذي وفر نقد أجنبي فإن أثر هذه العقبة كان ضعيفاً حيث أدى ذلك لتعزيز إمكانيات البنوك في الوفاء بإلتزاماتها وتعاملاتها الخارجية كما أن بنك السودان المركزي وبمنشور رسمي أقر أنه ضامن لجميع البنوك السودانية في حال عجز البنك عن الإيفاء بإلتزاماته فدعمت سياسات البنك المركزي السوداني موقف البنوك المحلية في التعامل مع البنوك الخارجية.

توالت على السودان العديد من المراحل الإقتصادية المختلفة والتي بدورها أثرت على التعاملات الخارجية مع الدول الآخرى إلا أن الجهاز المصرفي السوداني بالرغم من العديد من التحديات التي واجهته ظل يكابد من أجل كسر هذه التحديات، ومن أهم العوامل التي أثرت على التجارة الخارجية

للسودان الحظر الإقتصادي الذي شل حركة الإقتصاد تدريجياً منذ العام 1997م وتمخضت عنه حظر مصرفي ضاقت حلقاته أكثر فأكثر منذ العام 2013م بسبب الغرامات الباهظة التي تفرضها الولايات المتحدة على المصارف الخارجية التي تتعامل مع المصارف السودانية.مما فاقم من آثار هذا الحظر إنحسار إحتياطيات النقد الأجنبي إثر إنفصال جنوب السودان في عام 2011م، وماترتب عليه من فقدان حوالي 75% من عائدات النفط، مما أضعف قدرة المصارف على الوفاء بإلتزاماتها الخارجية. إحدى أهم التحديات التي واجهت المصارف السودانية في التعامل بالإعتمادات المستندية هو ضعف رأس مال هذه البنوك ماعدا بنك أمدرمان الوطني وبنك فيصل الإسلامي وبنك الخرطوم مما أدى إلى عدم قبول البنوك الخارجية فتح حسابات للبنوك السودانية لديها حتى الحسابات التي فتحت في فترات سابقة وكانت البنوك السودانية تتعامل بها تم إغلاقها لأسباب واهية.الأفضل حالاً في البلاد البنوك الأجنبية أو البنوك التي لديها إحتياطي نقدي أجنبي جيد مما وفر لها إمكانية التعامل بالإعتمادات المستندية، إلا أن التعامل يتم عن طريق بنك أبو ظبي فقط (بالدرهم الإماراتي) بإعتبار أنها منطقة تجارة حرة.

3-4 تحديات عمليات النقد الأجنبي CONSTRAINTS:

واجهت السودان العديد من التحديات لعمليات النقد الاجنبي شكلت عائقاً للتجارة الخارجية في السودان وهي :

1. تصنيف السودان: إن تصنيف السودان بوصفه دولة نامية ضمن الدول عالية المخاطر Hight Risk Countries يحد كثيراُ من التعامل الخارجي للمصارف السودانية، سواءً من حيث الحجم أو النوع، إذ تحصل بالكاد على تسهيلات محدودة، وبشروط غير ميسرة. ونشير في هذا الخصوص إلى أن الإنفتاح الذي حدث إبان مرحلة النفط، قد كان بسبب قناعة المراسلين وثقتهم في قدرة بنك السودان المركزي على الوفاء بالإلتزامات الخارجية.

2. ضعف رساميل المصارف: إن ضعف رساميل المصارف السودانية، وبعض النظر عن نسبة كفاية رأس المال، يضعها في قائمة المصارف ذات المخاطر العالية. لقد تأكدت هذه الحقيقة، بل وتعمقت بعد إستقلال دولة جنوب السودان، وفقدان السودان لحوالي 75% من عائدات النفط مما أفضى إلى فشل معظم المصارف في الوفاء بإلتزاماتها الخارجية.(عثمان ادم، ص313/312)

3. شح موارد النقد الأجنبي: لاشك في أن شح موارد النقد الأجنبي الناتج عن عجز الميزان التجاري، يحد كثيراً من عمليات النقد الأجنبي، لاسيما أن بنك السودان المركزي لايملك إحتياطيات كافية،

مايتحصل عليه من ودائع من الدول الشقيقة يذهب جله لسداد الإلتزامات المستحقة، وإستيراد السلع الإستراتيجية.

4. عدم إستقرار سعر الصرف: إن إستقرار سعرصرف العملة يعتبر من أهم أهداف السياسة التمويلية والنقدية لبنك السودان المركزي حسب قانونه (المادة 26)، بينما نجد أسواق وأسعار للنقد الأجنبي يهيمن عليها السوق الموازي. إن إصرار بنك السودان المركزي على فرض سعر رسمي إفتراضي وغير حقيقي قد جفف موارد معظم المصارف وأخرجها من سوق النقد الأجنبي ومعاملاته، إذ يؤثر السوق الموازي والصرافات على جل إن لم يكن كل موارد النقد الأجنبي. إن سياسة سعر الصرف المرن المدار لم تعد ذات جدوى في ظل ضمور إحتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي وعدم كفايتها لتمكينه من التحكم في سعر الصرف.من ناحية أخرى، فإن التدهور المستمر لسعر الصرف قد تسبب في الإحجام عن الدخول في إلتزاماتها آجلة بالنقد الأجنبي، سواءً كانت مباشرة أوغير مباشرة. لقد إقتنع بنك السودان المركزي أخيراً، بعدم واقعية سعر الصرف الرسمي، فأصدار في بداية نوفمبر 2016م، منشور حافز مشتروات ومبيعات النقد الأجنبي، وذلك بهدف تجفيف السوق الموازي، وإعادة موارد النقد الأجنبي إلى داخل الجهاز المصرفي.

5. ضعف الإنتشار الخارجي: إن المعادل الموضوعي لضعف الإنتشار الخارجي، هو ضعف التعامل الخارجي. إن بُعد المصارف السودانية عن مفهوم المصرف الشامل الذي يتمدد في الأسواق الإقليمية والعالمية، قد حد كثيراً من عمليات النقد الأجنبي، ناهيك عن ترقيتها وتطويرها. ونشير في هذا الخصوص إلى أنه من المؤكد أن يكتسب بنك الخرطوم ميزة تنافسية حاسمة عبر إنتشاره الخارجي، أسوةً ببنك النيلين الذي سبقه في هذا المجال. وقد تتحول هذه الميزة التنافسية Competitive Advantage إلى قدرة مميزة Distinctive Competency بعد الربط الشبكي الخارجي.

6. التداعيات السالبة للحظر المصرفي: لقد أدى الحظر المصرفي إلى إبطاء وزيادة تكلفة عمليات النقد الأجنبي، غير أنه لم يؤثر بصورة حادة على حجم هذه العمليات فالمصالح لم ولن تغلق دونها الأبواب إذ لابد أن تظل هنالك أبواب مواربة.ونشير في هذا الخصوص إلى أنه ورغم إشتداد الحظر منذ عام 2013م، إلا أن معاملات النقد الأجنبي لم تنحسر إلا بنسبة طفيفة، إذ بلغت جملة الصادرات غير النفطية بنهاية 2015م حوالي 2,542 مليون دولار، مقابل 3,097مليون دولار بنهاية عام 2014م، بينما إرتفعت الواردات إلى 9,509مليون دولار، مقابل 9,211 مليون دولار، ويعزى الإنخفاض في الصادرات إلى إنخفاض أسعارها في السوق العالمية.

من المفارقات أن هذا الحظر قد مثل للمصارف المعفية من حظر الأوفاك non-ofac، والمعفية من حظر الفاتكا non-fatc وفروع المصارف الأجنبية فرصة في مجال المعاملات الخارجية، وخلق لها ميزة تنافسية فربت أرباحها بفضل المنافذ الخارجية التي وجدتها من المراسلين الأجانب ومن مراكزها الرئيسية وفروعها الشقيقة ممايسر نشاطها بالخارج في مجال التحاويل والإعتمادات المستندية .(حامد، 2017، ص314)

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية

5-0 مقدمة:

تناول هذا الفصل الدراسة التطبيقية خمس مباحث، تحدث المبحث الأول عن بنك النيل للتجارة والتنمية متناولاً النشأة، الرؤية، الرسالة، الغايات الإستراتيجية، تطور الهيكل الإداري للبنك، الخطط الإستراتيجية والخدمات الإلكترونية، تناول المبحث الثاني الإقتصاد القياسي والنماذج القياسية متحدثاً عن معادلات النموذج الإقتصادي وتحديد الشكل الرياضي للنموزج ونموزج الدراسة، ناقش المبحث الثالث الإختبارات الأولية لبيانات الدراسة، كما تناول المبحث الرابع نتائج تقدير أثر الإعتمادات المستندية على الميزان التجاري، إحتوى المبحث الخامس على الخاتمة.

5-1 : بنك النيل للتجارة والتنمية

5-1-1 النشأة والنشاط :

تأسيس بنك النيل للتجارة والتنمية في 11 يونيو 1982م تحت مسمى بنك التنمية التعاوني الإسلامي حيث أنشئ بقانون خاص وبأعماله المصرفية في 13 يونيو 1983 م كأول بنك قطاع عام " في حينها" يطبق في معاملاته الشريعة الإسلامية.في مارس 2001م تم تحويل البنك إلى شركة مساهمة عامة وفقاً لقانون الشركات لعام 1925م بتسجيل رقم (16379)، ومن أهم الثمرات التي جناها البنك نتيجة لتحوله إلى شركة مساهمة عامةإمكانية طرح أسهمه في سوق الخرطوم للأوراق المالية مما أتاح للمساهمين تسويق أسهمهم بيعاً وشراءً عن طريق عرضها بالسوق الثانوي بسوق الخرطوم للأوراق المالية.أتاح للبنك قدراً من المرونة الإدارية وذلك بتحرره من الإشراف الإداري للدولة.في فبراير 2013م تم تغيير إسم وشعار البنك إلي إسمه وشعاره الحاليين ، وقد كان الهدف الرئيسي من تغيير الإسم والشعار هو ترسيخ صورة ذهنية إيجابية لبنك تجاري شامل يقوم بخدمة كافة القطاعات الإقتصادية بما فيها القطاع التعاوني.فيما يتعلق بالنشاط يقوم البنك بصفته بنك تجاري شامل بكافة العمليات المصرفية والمتمثلة فيفتح حسابات إيداع وقبول الودائع بأنواعها المختلفة، تمويل كافة القطاعات الإقتصادية بإستخدام مجموعة متنوعة من صيغ التمويل الإسلامية، وتقديم الخدمات المصرفية بشقيها التقليدي والتقني. رأس المال المصرح به 300 مليون جنيه، ورأس المال المدفوع 254 مليون جنيه.

5-1-2 الرؤية Vision:

((أن نكون النموذج الأفضل للمصرف الاسلامي محلياً وإقليمياً لمساهمينا وعملائنا الحاليين والمرتقبين ولعاملينا مع إلتزامنا بمسئولياتنا الإجتماعية)).

5-1-3 الرسالة Mission:

((القيام بدور رائد في الصناعة المصرفية لتحقيق الغايات الكلية لمصرفنا ولأصحاب المصالح ذوي العلاقة، والسعي للحصول على مستويات متقدمة من الرضا بإبتكار وسائل مصرفية متجددة وحلول مهنية راقية ومتميزة)).

5-1-4 القيم Values:

1. الإلتزام بمدى الشريعة الإسلامية السمحاء.
2. الشفافية والنزاهة .
3. الخدمة المميزة والرفيعة للعميل .
4. السرية المطلقة والمحافظة عليها .
5. الجدارة والابتكار والتطوير .
6. العمل بروح الفريق الواحد .
7. تحمل المسئولية وتفويض الصلاحات .
8. التحسين والتطوير المستمر .

5-1-5 الغايات الإستراتيجية Strategic Goals:

1. الحصول على موقع تنافسي متقدم في السوق المصرفي السوداني .
2. رفع الملاءة المالية للبنك .
3. الإلتزام بالمعايير المحلية والإقليمية والعالمية في مجال الضبط المؤسسي والتنظيم والرقابة والشفافية.
4. تأهيل وتطوير العنصر البشري وتحسين مستوى الرضا الوظيفي للعاملين لتعزيز إلتزامهم ولائهم لتحقيق الأهداف الكلية للبنك .
5. مواكبة أحدث وسائل التقنية المصرفية والمنتجات المصرفية المبتكرة بما يفوق طموحات وتوقعات المتعاملين .

6. بناء صورة ذهنية حاضرة ومتفاعلة لبنك تجاري إستثماري وتنموي متميز.

5-1-6 فروع البنك:

43 فرع في ولايات السودان المختلفة، 8 مكاتب صرف ونوافذ مصرفية و50 صرافات آلية، كما يوجد لدى البنك عدد 1139 نقطة بيع منتشرة عبر ولايات السودان المختلفة.

5-1-7 تطور الهيكل الإداري للبنك:

الهيكل الإداري (منذ التأسيس وحتى أبريل 2003م):

تتكون الإدارة التنفيذية من المدير العام، نائب المدير العام، مساعد المدير العام، مدير أول إدارة ومدير إدارة، تتكون الإدارات العامة من خمسة إدارات تدار بواسطة مساعد المدير العام، أما الفروع فتتبع لنائب المدير العام.

الهيكل الإداري (مايو2003-ديسمبر 2007):

بعد تحويل البنك إلى شركة مساهمة عامة ووضع الإستراتيجية الثلاثية الأولى كان لابد من بعض التحولات والتغيرات لمواكبة وضعه الجديد ومن هذه التعيرات إعادة تنظيم الهيكل الإداري وقد قام بهذه المهمة مركز تطوير الإدارة (بيت خبرة سوداني مشهود له بالكفاءة)، حيث تم تعديل هيكل البنك بتقليص الإدارات العامة المساعدة من تسع إلى خمس إدارات، وتم تقسيم هذه الإدارات إلى إدارات فرعية تنطوي تحتها مجموعة من الأقسام.

الهيكل الإداري 2008م :

في ظل المنافسة الكبيرة بين البنوك والتقدم التكنولوجي في الصناعة المصرفية كان لزاماً على البنك بناء هيكل تنظيمي بدرجة عالية من المرونة، حيث تم وضع هيكل جديد خلال العام 2007م وبدأ تطبيقه في يناير 2008م، وفي هذا الهيكل تم تقسيم البنك إلى ثلاث إدارات عامة رئيسية هي: إدارة التخطيط والتطوير، الإستثمار والعلاقات الخارجية والشئون المالية والإدارية هذا بالإضافة إلى ثلاث إدارات فرعية هي:الإدارة القانونية، التفتيش والمراجعة وإدارة المخاطر وهي تتبع إلى المدير العام، هذا إلى جانب إدارات الفروع والتي تتبع لنائب المدير العام.

الهيكل الإداري 2010م:

يتكون الهيكل الإداري من ثلاث إدارات عامة تتبع للمدير العام هي: الإدارة العامة للتخطيط والتطوير،الإدارة العامة للشئون المالية والإدارية والإدارة العامة للإستثمار والعلاقات الخارجية، وتضم

كل إدارة عامة عدد من الأقسام، بالإضافة لهذه الإدارات العامة هناك أربع إدارات فرعية هي: إدارة المخاطر، المراجعة الداخلية والتفتيش والشئون القانونية.

5-1-8 التخطيط الإستراتيجي :

الإستراتيجية الأولى (2004-2006م) :

أعد الإستراتيجية بيت خبرة عالمي (KPMG) مستعيناً بلجنة فنية من البنك، ونتيجةً للتعاون والمشاركة الفاعلة من الجميع فقد جاءت الإستراتيجية من حيث الإعداد نابعة من القاعدة ومعبرة عن آمال وطموحات مجلس الإدارة والعاملين.

الإستراتيجية الثانية (2007-2009م) :

أيضاً أعدها (KPMG) مستعيناًبلجنة فنية مساعدة من بنك النيل، وقد تمثلت أهم غايات هذه الإستراتيجية في زيادة الإيرادات، تقليص المصروفات، زيادة الفعالية الإدارية وترسيخ البنية التحتية.

الإستراتيجية الثالثة (2010-2012م) :

تم إعدادها بالإستعانة بأربعة خبراء (مستشار مصرفي، خبير مالي، خبير موارد بشرية ومستشار تخطيط إستراتيجي)، وقد تمثلت أهم الغايات الإستراتيجية للبنك في :

- زيادة الحصة السوقية للبنك وتحسين موقعه التنافسي .
- رفع الملاءة المالية.
- تحسين الصورة الذهنية للبنك .
- تعظيم المنفعة للجهات ذات العلاقة (مساهمين، مستثمرين، موظفين وعملاء ... الخ).

5-1-9 الخدمات الالكترونية :

يقدم بنك النيل العديد من الخدمات المميزة :

1. نظام تحويل المرتبات :

يوفر بنك النيل نظام متكامل ومؤمن لتطوير أنظمة دفع وتحويل المرتبات للسادة الموظفين والعاملين بالشركة، وعليه يتم فتح حساب (جاري أو رواتب) وفق ماتراه الشركة مناسبا لصرف رواتب منسوبيهم.

- المميزات التي تعود على منسوبي الشركة:

1. تحفيف عبء العمل اللإداري (الوقت/الجهد) عن كاهل الشركة.
2. الحد من جميع المخاطر المتعلقة بتدوال قدر كبير من النقد والتأمين عليه.
3. الدفع الفوري للمرتبات لجميع منسوبي الشركة.

4. دفع المرتبات للعاملين خارج مواقع الشركة الرئيسية.

- المميزات التي تعود على الموظفين :

1. الحصول على رواتبهم ومستحقاتهم في ذات يوم صرف المرتبات بجهات عملهم حتى في حالة عدم تواجد الموظف بمقر عمله.
2. عدم تحمل المخاطر حمل النقود.
3. التعامل بالبطاقة في السحب النقدي والمشتريات.
4. الشراء من المنشآت التجارية والخدمية التي تقبل بطاقات الدفع الإلكترونية والإستفادة من جميع المزايا المقدمة من التجار المتعاقدين مع مصرفنا .
5. التمتع بالخدمات والمنتجات البنكية ومنتجات التمويل مثل منتجات التمويل الأصغر بضمان المرتبات.
6. السحب النقدي من جميع الات الصراف الآلي المنشرة في جميع أنحاء السودان على مدار 24 ساعة يومياً.

2. النيل أونلاين :

يقدم بنك النيل خدمة النيل اونلاين وهي خدمة سهلة الإستخدام ويمكن للعميل الإستفادة منها في المنزل أوفي العمل أوفي أي مكان، كل ماعليه فعله هو الدخول لموقع البنك.

يمكن للعميل من خلال الخدمة ان يقوم بإجراء المعاملات اليومية الروتينية ومعرفة كشف الحساب ، كما بإمكانه إجراء التحاويل، وإعادة شحن رصيد الهاتف والفواتير بالإضافة إلى العديد من المميزات الأخرى.

- الخدمة آمنة ومتوفرة 24ساعة خلال أيام الإسبوع السبعة.
- عملية التسجيل سهلة، بسيطة ومجانية .
- الخدمة متوفرة لجميع عملاء بنك النيل .
- توفر النظام وزمن الإستجابة يكون وفقاً لشروط سوق الإتصالات.
- إستعراض معلومات الحساب.
- مراقبة أرصدة الحسابات.
- مراجعة تاريخ المعاملات.
- مراجعة أسعار العملات اليومية.
- إرسال طلب دفتر شيكات.

- المدفوعات الجامعية.
- تحويل الأموال (بين حسابات العميل).
- شحن الكهرباء .
- التحقق من مواقع الفروع والصرافات الآلية القريبة.

3. حساب الصندوق (الختة) :

يقدم بنك النيل و ضمن حلوله المصرفية الفريدة منتجاً مميزاً متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وهو "حساب الصندوق" والذي يعرف في الخته، حيث يعتمد على فكرة تكافلية وهي أن يقوم المشتركين في الصندوق المعني بدفع مبلغ محدد شهرياً (يحدد حسب عدد المشتركين في الصندوق المعني وحسب قيمة الصندوق نفسه).

يتم تجميع المبالغ من المشتركين بواسطة البنك والذي سيكون أحد المشتركين في الصندوق ومن ثم إعطاء جملة المبلغ لأحد المشتركين كل شهر في كل شهر حتى الدفع لكل أفراد الصندوق .

يتم تقسيم المشتركين إلى مجموعات من 10-12 شخص في الصندوق الواحد بالإضافة للبنك كمشترك في كل الصناديق.

قيمة أقساط الصناديق تكون على النحو التالي :

200 جنيه شهرياً .

500 جنيه شهرياً.

1000 جنيه شهرياً.

2000 جنيه شهرياً.

- المميزات والفوائد :

1. يعتبر البنك ضامن للمشتركين بضمان مرتباتهم في البنك .
2. يلتزم البنك لصاحب الحساب بأن تدفع له قيمة الصندوق عند تاريخ إستحقاقه .
3. يمكن الإشتراك بأي عدد من الفرص (يجب أن تتناسب فرص الإشتراك مع مستوى الدخل).
4. إمكانية الدخول في الصندوق لصالح شخص آخر .
5. يتم ترتيب إستحقاقات المشتركين في الصندوق بعد قفل الصندوق بأسبقية التسجيل في الصندوق.

4. تطبيق موبايل النيل :

موبايل النيل عبارة عن تطبيق خدمات مصرفية عبر الموبايل عملي وجديد كلياً يمكنك من الوصول إلى حسابك والتحقق من الأرصدة ودفع الفواتير وتحويل الأموال وإيجاد فروع بنك النيل ومواقع أجهزة الصراف الآلي القريبة منك. تطبيق مريح وآمن ومتاح على مدار 24 ساعة وطوال أيام الأسبوع.

- الخصائص:

- إستعراض معلومات الحساب.
- مراقبة أرصدة الحسابات.
- مراجعة تاريخ المعاملات.
- مراجعة أسعار العملات اليومية.
- إرسال طلب دفتر شيكات .
- تحويل الأموال.
- دفع الفواتير.
- تغذية رصيد الموبايل.
- شحن الكهرباء.
- التحقق من مواقع الفروع والصرافات الآلية القريبة.

5. حسابات نجم النيل:

حساب نجم النيل – توفير– هو أول حساب من نوعه يطرح في السودان يهدف إلى تلبية إحتياجات فئة القصر بصفة خاصة من خلال حساب توفير مميز يمنح أبنائك فرصة تعلم كيفية إدارة حسابه وطريقة التعامل البنكي وتعلم ميزة التوفير بطريقة سهلة وجذابة وامنة، كما بمقدوره الوصول الى حسابه ومعرفة رصيده من حلال خدمة " موبايل نجم النيل" و "نجم النيل اونلاين " في أي وقت .

ويعتمد حساب نحم النيل – توفير – على مبدأ المضاربة المطلقة المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويتميز حساب نجم النيل بالعدديد من المزايا كالمرونة والأمان والأرباح المنظمة

- المميزات والفوائد:

- إستثمار متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية .
- حساب مرن يقدم عائدات منتظمة .
- يتم إحتساب الأرباح بصفة يومية .

- التمتع بالمزايا الإضافية التي يوفرها برنامج الولاء لعملاء نجم النيل الأطفال .
- الإستفاده من العروض الدورية المميزه والفريده.
- الإشتراك في الفعاليات والحملات الترويجية .
- الحصول على هدية مميزة عبارة عن حصالة في شكل ATM.
- الحصول على بطاقة صراف آلي بسقف يومي من 30 إلى 50 جنيه.

– القواعد والشروط :

- أن لايزيد عمر الطفل عن 17 سنة .
- الحد الأدنى لفتح الحساب 50 جنيه.

6. بطاقة المحفظة الإلكترونية – كاش أمان :

تعتبر كاش أمان إحدى منتجات بنك النيل وهي بطاقة آمنه للدفع المسبق تصدر من بنك النيل وتحت إشراف بنك السودان المركزي، الغرض منها الوصول إلى الشمول المالي وخدمة الإقتصاد الكلي وتوفير خدمات أفضل للمواطنين من خلال خدمات مالية مريحة، سهلة ومتاحة بناءً على الفهم الواعي لإحتياجاتهم والإبتكار المستمر والإستجابة السريعة لمتطلبات السوق، ممايؤدي إلى تغطية واسعة وتقديم خدمات مالية ملائمة ومؤثرة في حياتهم .

لاحاجة بوجودها لحمل النقود، حيث تمنح بطاقة " كاش أمان " حلولاً مبتكره سهله وآمنة لمعظم المعاملات المالية اليومية التي تحتاج لحمل النقود وذلك عبر سداد ما على المستخدم من إلتزامات من خلال الصرافات الآلية ونقاط البيع للبنوك المختلفه المنتشرة في جميع أنحاء السودان .

إستخدامات البطاقة : كاش أمان تستخدم لإيداع أي مبالغ من النقود وإستخدامها في كل المعاملات النقدية، حيث يمكن الشراء عن طريق البطاقة في نقاط البيع أوعن طريق الإنترنت، كما يمكن إعادة شحنها من خلال الصرافات الآلية ونقاط البيع عبر وكلاء يتم نشرهم في مراكز التحصيل وذلك دون الحاجة إلى حساب مصرفي.

– مميزات البطاقة:

- لايشترط الحصول على حساب مصرفي.
- السحب من جميع أجهزة الصراف الآلي.
- إمكانية التحويل من حساب مصرفي إلى حساب كاش أمان.
- إمكانية التحويل من بطاقة كاش أمان إلى حساب مصرفي.
- إمكانية التحويل من وإلى حساب كاش أمان عبر الصرافات الآلية التابعة للمحول القومي EBS.

•إمكانية سحب جزء أو كل الرصيد الموجود في المحفظة نقداً.

•خدمة سداد الفواتير (كهرباء، موبايل، ...).

•سداد الرسوم والمعاملات الحكومية.

•شراء الخدمات.

7. خدمات الدفع عبر الموبايل – تطبيق كاش أمان:

تطبيق كاش أمان عبارة نظام إلكتروني متكامل يمكن العملاء من الإستفادة من جميع خدمات الدفع وذلك عن طريق تسديد وتحويل الأموال بطريقة بسيطة جداً ومريحة وفورية بواسطة الهاتف النقال وهو مجاز من موفر الخدمة (بنك السودان المركزي) وذلك عبر شركة الخدمات المصرفية EBS.

حيث يمكن عبر التطبيق أن يقوم العميل بإدارة حسابه ودفع فواتير الهواتف وشراء الكهرباء، بالإضافة إلى شراء السلع التجارية من المحلات والمراكز.

كما يمكن القيام بالعديد من المعاملات الحكومية بالإضافة إلى دفع الرسوم المدرسية والجامعية وإجراء جميع المعاملات الخاصة بالحساب من تغذية وسحب الأموال الموجودة بالحساب بالإضافة لتحويل الأموال وإستقبال التحاويل وغيرها من الخدمات التي يمكن للعميل الإستفادة منها.

– المميزات:

•الدفع الآمن عبر شبكة الإنترنت – جميع المعاملات والتفاصيل المالية التي تجرى من خلال تطبيق كاش أمان تتبع للسياسات التنظيمية المشغلة الموضوعة من قبل بنك السودان المركزي لضمان أعلى مستوى ممكن من تشفير بيانات العميل الشخصية والمصرفية وكذلك جميع المعاملات التي تتم من خلال التطبيق .

•إمكانية الدفع عبر نظام الOR تسهل هذه الخاصية عملية الدفع لتصبح عملية الدفع فورية .

•سهولة الإستخدام – يتضمن التطبيق واجهات مستخدم سهلة الإستخدام، مما يمكن العملاء بمختلف الفئات من إستخدام الخدمة بصوره سهلة .

•تحديث ملف التعريف الخاص بالعميل – يمكن للعميل تحديث معلوماته الشخصية في أي وقت (تغيير كلمة المرور، تحديث البيانات الشخصية،...الخ) .

•إدراة حساب الموبايل الخاص بالعميل – حيث يمكن للعميل التحقق من رصيده الحالي بالإضافة لآخر خمس عمليات قام بها العميل عن طريق الخدمة.

•برنامج الولاء – يتم مكافئة العملاء بعدد من النقاط مقابل كل عملية عن طريق إلتزام مما يخول لهم ربح العديد من الجوائز بعد تجميع العدد المطلوب من النقاط.

•توفير الوقت – لم يعد العميل بحاجة إلى الوقوف في الصفوف لإكمال عمليات الدفع حيث أنه بإستخدامه لتطبيق كاش أمان، يمكنه إتمام عمليات الدفع الخاصة به في أي وقت ومن أي مكان.

5-1-10 الإعتمادات المستندية ببنك النيل للتنمية والتجارة :

تعد الإعتمادات المستندية من أهم الأقسام بإدارة العلاقات الخارجية ببنك النيل حيث تم تأسيس إدارة العلاقات الخارجية منذ بداية تأسيس بنك النيل وذلك نسبة لأهمية هذه الإدارة ودورها الفعَّال في العمل المصرفي إلا أنه نسبة للحظر الإقتصادي المقام على دولة السودان عانت البلاد عامة والبنوك خاصة من الآثار التي ترتبت على الحظر ومن أهم هذه المعوقات عدم وجود مراسلين خارجين للبنوك لإتمام عمليات الإعتمادات المستندية إلا أن البلاد قبل الحظر الإقتصادي كانت تتعامل بصورة سلسة مع البنوك الاخرى الخارجية .

كانت البنوك السودانية قبل الحظر الاقتصادي تتعامل بكافة أنواع الإعتماد المستندي إلا أن بعض الأنواع إختفت بعد الحظر الإقتصادي من ضمنها الإعتماد المستندي غير المعزز والإعتماد المستندي المؤجل وغيرها نسبة لمايترتب على التعامل من عقوبات على البنوك المتعاملة مع السودان.

5-2 ماهية الإقتصاد القياسي وبناء وتوصيف النموذج:

5-2-1 معادلات النموذج الإقتصادي:

يتكون النموذج الإقتصادي من مجموعه من العلاقات الإقتصادية أوالمعادلات تسمى هذه المعادلات بالمعادلات الهيكلية، وذلك لأنها توضح الهيكل الأساسي للنموذج المراد بنائه، وتتكون المعادلات الهيكلية للنموذج الإقتصادي من المعادلات الآتية:

أ- **المعادلات التعريفية:** وهي متطابقات توضح قيمة المتغير التابع، (الدخل يساوي الإستهلاك + الإدخار) والدخل متغبر تابع مثال لها: $Y = C + S$.

ب- **المعادلات السلوكية:** هي المعادلات التي تعبر عن العلاقات الدالية للمتغيرات الإقتصادية في النموذج، مثال لذلك دالة الإستهلاكالتالية:

$$C = a + bx + u$$

ج- **المعادلات الفنية:** تهتم هذه المعادلات بطبيعة العلاقات بين مستوى الإنتاج من سلعه ما وبين مدخلات الإنتاج وهي توضح الكيفية التي يتحقق بها الإنتاج مثال دالة إنتاج كوب دوجلاس: $Y = A . L^a . K^b$ (ابراهيم ، 2000، ص15)

5-2-2 توصيف النموذج الإقتصادي:

هي أولى خطوات البحث القياسي عند دراسة أي ظاهر اقتصادية، وهي التعبير عن النظرية الإقتصادية بأسلوب رياضي في صورة معادلة أومجموعة من المعادلات ويتضمن بناء النموذج الجيد الخطوات الآتية:

5-2-2-1 تحديد متغيرات النموذج:

نستعين في تحديد متغيرات النموذج بالنظرية الإقتصادية والمعلومات والبيانات المتوفرة عن الظاهرة محل الدراسة والدراسات المتاحة، فعلى سبيل المثال إذا أردنا أن نبحث عن الطلب علي سلعة السيارات فإن النظريةالإقتصادية توضح بأن الطلب يتحدد بسعر السلعة وأسعار السلع الاخرى (البديلة والمكملة) والدخل وبجانب ذلك يمكن معرفة متغيرات تفسيريه أخرى تؤثر في الطلب من خلال المعلومات المتاحة من الدراسات السابقة التي أجريت في مجال الطلب علي السيارات وأثبتت هذه الدراسات أن مستوى الدخل المحقق في فترات سابقه يؤثر علي الطلب في الفترة الحالية وكذلك الإنفاق الحكومي وتوزيع الدخل وغيرها من المتغيرات التفسيرية التي تؤثر علي الظاهرة محل الدراسة في النموذج نتيجة لصعوبة القياس وجمع البيانات وغيرها لذلك يتم الإقتصار فقط علي المتغيرات الأكثر أهميه، وجد أن متغيرات النموذج تنقسم إلى:

أ. متغيرات داخليه:جدول رقم (5-1): بعض الإحصاءات الوصفية للميزان التجاري خلال فترة الدراسة

Mini	Max	Median	Average	TB	OBS
3441.1	3441.1	3441.1	3441.1	3441.1	2008
-2799	-2799	-2799	-2799	-2799	2009
2564.9	2564.9	2564.9	2564.9	2564.9	2010
1470.9	1470.9	1470.9	1470.9	1470.9	2011
-6107.3	-6107.3	-6107.3	-6107.3	-6107.3	2012
-5128.3	-5128.3	-5128.3	-5128.3	-5128.3	2013
-4861.1	-4861.1	-4861.1	-4861.1	-4861.1	2014
-6340.1	-6340.1	-6340.1	-6340.1	-6340.1	2015

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج (Excel 2013).

شكل رقم (5-1): الاتجاه العام لميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة

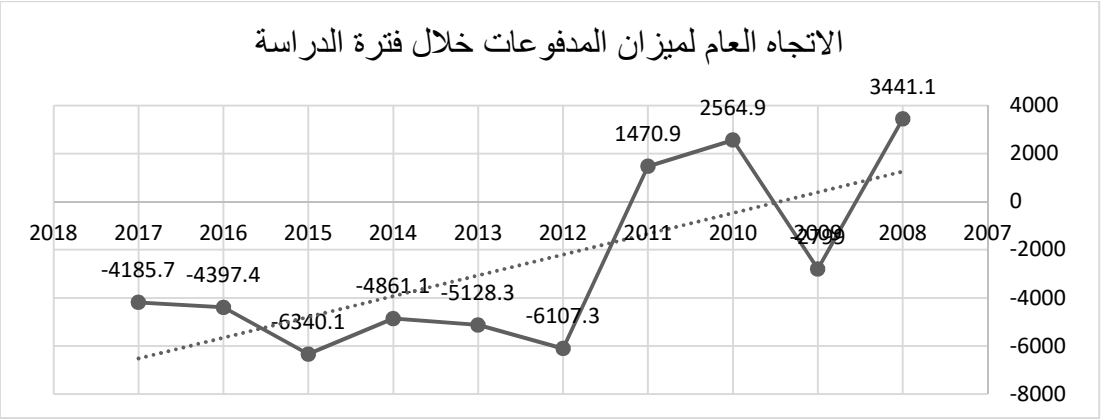

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج (Excel 2013).

يتضح من الشكل (5-1)أن الاتجاه العام لهذه الفترة تميزت باتجاه تنازلي لميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة.

جدول رقم 5-2: إحصاء وصفي للميزان التجاري خلال فترة الدراسة

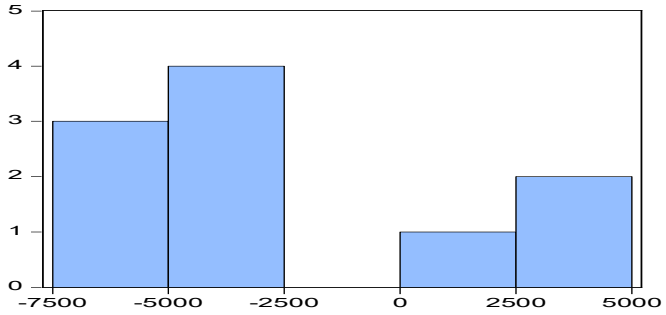

Series: TB	
Sample 2008 2017	
Observations 10	
Mean	-2634.200
Median	-4291.550
Maximum	3441.100
Minimum	-6340.100
Std. Dev.	3701.511
Skewness	0.705244
Kurtosis	1.834727
Jarque-Bera	1.394724
Probability	0.497897

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews v10.

من الجدول رقم(5-2)يتبين ان أعلي اعتمادي مستندي في السلسلة بلغت (3441.1)وأدناها (6340.1-) وبلغ متوسط السلسلة (2634.2 -) والوسيط (4291.55 -)، ويتبين أن قيمة معامل الإلتواء (Skewness = 1.8347) وهي قيمة موجبة تدل على أن توزيع الأخطاء له ذيل طويل بجهة اليمين (التواء موجب)، وتدل إحصائية (Jarque-Bera)علي أن هذه البيانات تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية (5%).

ب.متغيرات خارجية(محددة مسبقاً): وهي متغيرات تتحدد قيمتها بعوامل خارج النموذج وتقسم إلىمتغيرات خارجيه، متغيرات ذات فترة إبطاء: مثل الدخل القومي في الفترةالسابقة، وتتمثل المتغيرات الخارجية في متغير الاعتمادات المستندية.

جدول رقم (5-3): بعض الإحصاءات الوصفية للاعتماد المستندي خلال فترة الدراسة

Mini	Max	Median	Average	DC	OBS
51239279	51239279	51239279	51239279	51239279.42	2008
18880061	18880061	18880061	18880061	18880061.47	2009
1.03E+08	1.03E+08	1.03E+08	1.03E+08	103479175.7	2010
74263390	74263390	74263390	74263390	74263390.03	2011
30724456	30724456	30724456	30724456	30724455.7	2012
2717213	2717213	2717213	2717213	2717213.338	2013
4708173	4708173	4708173	4708173	4708172.913	2014
21552842	21552842	21552842	21552842	21552841.57	2015

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج (Excel 2013).

شكل رقم (5-2): الإتجاه العام للاعتماد المستندي خلال فترة الدراسة

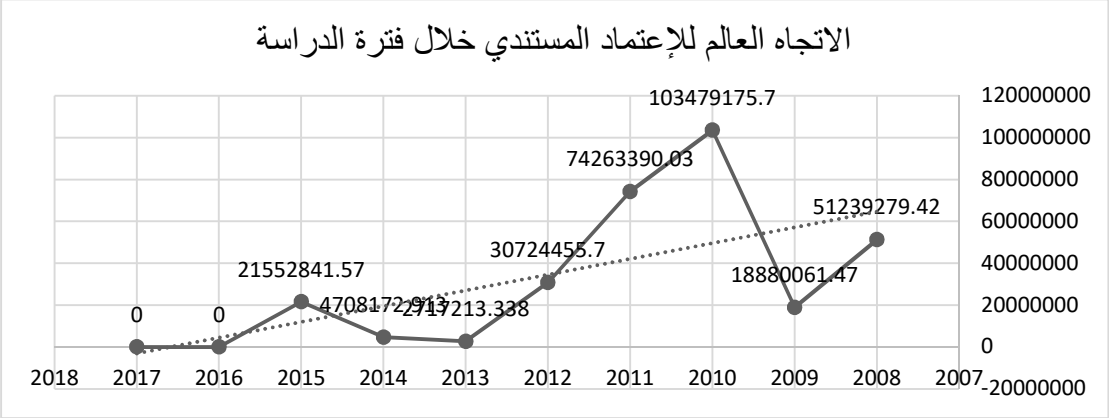

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج (Excel 2013).

يتضح من الشكل 5-2 أن الاتجاه العام لهذه الفترة تميزت باتجاه تنازلي للاعتماد المستندي خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (5-4): إحصاء وصفي للاعتماد المستندي خلال فترة الدراسة

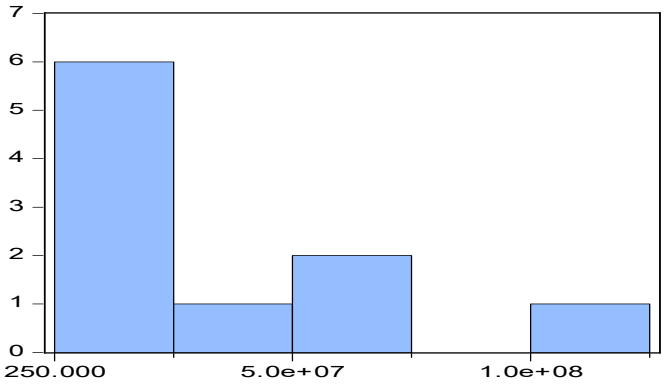

Series: DC	
Sample 2008 2017	
Observations 10	
Mean	30756459
Median	20216452
Maximum	1.03e+08
Minimum	0.000000
Std. Dev.	35250502
Skewness	1.003195
Kurtosis	2.768364
Jarque-Bera	1.699689
Probability	0.427481

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews v10.

من الجدول رقم (5-4) يتبين ان أعلي اعتمادي مستندي في السلسلة بلغت (103479175.7) وبلغ متوسط السلسلة (30756459) والوسيط (20216452)، ويتبين أن قيمة معامل الإلتواء (Skewness = 1.003195) وهي قيمة موجبة تدل على أن توزيع الأخطاء له ذيل طويل بجهة اليمين (التواء موجب)، وتدل إحصائية (Jarque-Bera)علي أن هذه البيانات تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية (5%).

ج. متغيرات عشوائية: هي تلك المتغيرات التي لا تظهر في المعادلة بصوره صريحه وواضحة ولا يمكن قياسها أو التعبير عنها كمياً كأذواق المستهلكين والحروب وغيرها.

5-2-2-2 تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي تحتويها الظاهرة محل الدراسة، عليها فقد تكون (معادله أو عدد من المعادلات)، ودرجة خطية النموذج فقد يكون نموذج (خطي أوغير خطي)، ودرجة تجانس كل معادله فقد تكون (متجانسه أوغير متجانسه من درجه معينه)،فالنظريةالإقتصادية لاتوضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج لذلك فإن الباحثون يلجؤون لبعض الأساليب التي تقيد في تحديد الشكل الرياضي للنموذج ومن أهمها:

أ. أسلوب الانتشار:

حيث يقوم الباحث بجمع بيانات عن المتغيرات المختلفة التي تتضمنها النموذج ثم يقوم برصد هذه البيانات في شكل إنتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور واحد والمتغير المستقل على المحور الآخر ومن خلال معاينة شكل الإنتشار يمكن للباحث إختيار الشكل الرياضي الملائم، ولكن نجد مقدرة هذا الأسلوب محددة بمتغيرين فقط لذلك لا يمكن إستخدام هذا الأسلوب في حالة الإنحدار

الذي يشتمل على أكثر من متغيرين، ويوحي شكل الإنتشار في الشكل رقم (4-3) بين المتغيرين هي علاقة خطية

شكل رقم (5-3) : شكل الإنتشار بين الإعتمادات المستندية و الميزان التجاري

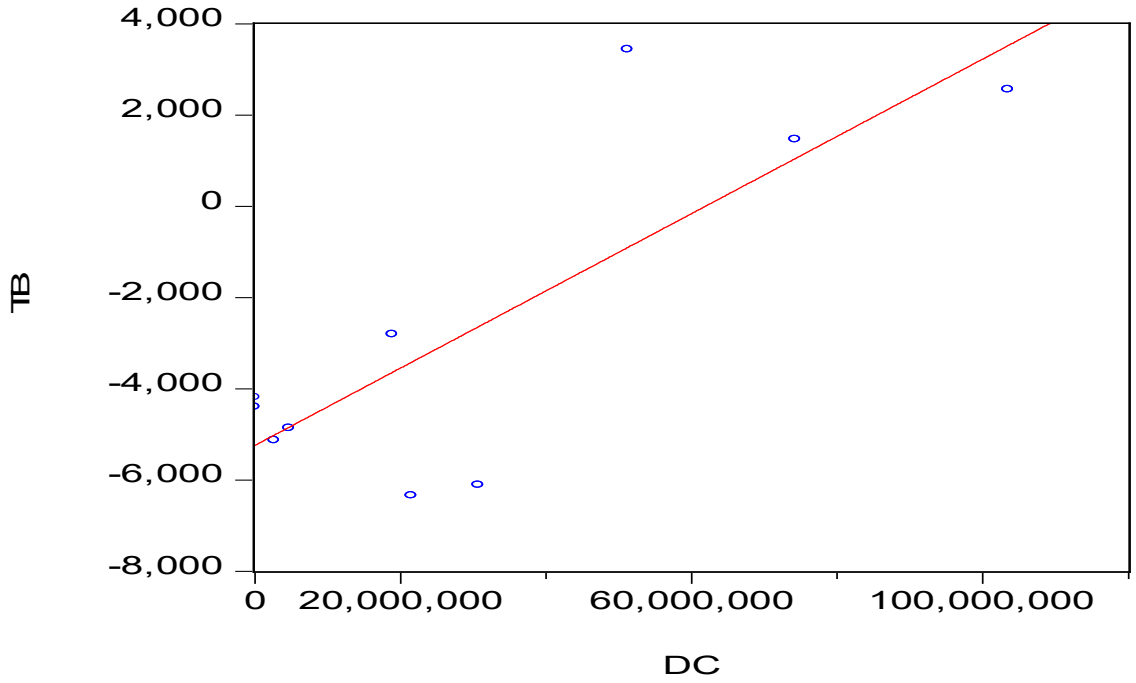

المصدر: من واقع تحليل بيانات الدراسة بإستخدام برنامج Eviews v10.

ب.أسلوب التجريب:

وفقاً لهذا الأسلوب فأن الباحث يقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة ثم يختار الصيغة التي تعطي نتائج أفضل من الناحية الإقتصادية والإحصائية والقياسية ولا شك في ان الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب علية أخطاء فيما يتعلق بقياس وتفسير الظاهرة محل البحث.

ولذلك يجب على الباحث ان يسترشد بالعوامل والقواعد التالية عند تحديده للشكل الرياضي:

- **درجة تعقيد الظاهرة:** كلما كانت الظاهرة معقدة وكانت المتغيرات التي تؤثر فيها متعددة كلما كان من الأفضل إستخدام نموذج ذو معادلات متعددة (نموذج معادلات آنية) حتى يُأخذ هذه العلاقات المتشابكة في الحسبان.
- **الهدف من تقدير النموذج:** فهنالك بعض المتغيرات يمكن إسقاطها لعدم أهميتها بالنسبة لبعض الأهداف في حين يتعين إدراجها في النموذج في حالة بعض الأهداف الأخرى.
- **مدى توفر البيانات:** فقد يضطر الباحث إلى إسقاط بعض العلاقات من النموذج نظراً لعدم توافر بيانات عنها أونتيجة لعدم إمكانية قياسها.

5-2-3 نموذج الدراسة:

تم تصميم النموذج بناءً على النظريةالإقتصادية، عليه فإن متغيرات نموذج الدراسة هي الميزان التجاري دالة في الإعتمادات المستندية، وفقاً للصيغة القياسيةالتالية:

$$TB = \alpha + \beta_1 * DC + \mu$$

حيث أن:

TB:الميزان التجاري.

DC:الإعتماد المستندي.

α : القاطع أو ثابت النموزج.

β_1: الميل الحدي.

5-2-3 خصائص النموذج الإقتصادي القياسي:

نجد أن جودة النموذج القياسي يمكن معرفتها وفقاً للخصائص التالية:

1. المطابقةالنظرية:أي مطابقة للنظريةالإقتصادية بشكل يصف الظواهر الإقتصاديةالتي يهتم بها بصور صحيحه.

2. القدرة على التفسير: أي قدرة النموذج على توضيح المشاهداتالواقعة بشكل متناسق مع السلوك الفعلي للمتغيرات الإقتصادية الذي يحدد العلاقة بين هذه المتغيرات.

3. دقة تقدير المعالم: إذ أن التقديرات يجب أن تكون أفضل تقريب للمعالم الحقيقية وهذه الدقة تأتي من إتساق هذه التقديرات بصفه مرغوبه يحددها الإقتصاد القياسي مثل: عدم التحيز والإتساقوالكفاءة.

4. قدرة النموذج على التنبؤ: إن النموذج يجب أن يكون قادراً على التنبؤ بقيم مقبولة للمتغيرات الداخلية.

5. بساطة النموذج: إذ أن النموذج يجب أن يبرز العلاقات الإقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة وكلما قلّ عدد المعادلات وكان شكلها الرياضي أبسط أُعتُبِر النموذج أفضل من غيره بشرط عدم تأثر الصفات الأخرى التي يتصف بها النموذج.

5-3 الإختبارات الأولية لبيانات الدراسة:

5-3-1 إختبار البيانات:

لابد من إختبار البيانات التي تم التحصل عليها من قبل الباحث قبل البدء في تحليلها والتاكد من إمكانية إجراء التقدير بها ولنتحقق من ذلك نجري عليها هذه الإختبارات

5-3-1-1 مفهوم عدم السكون وإستقرار السلسلة:

بيانات السلاسل الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الإتجاه العام الذي يعكس ظروف معينه تؤثر في جميع المتغيرات إما في نفس الإتجاه أو في إتجاه معاكس، بمعنى آخر فإن وجود إتجاه عام لبيانات أحد متغيرات النموذج يعكس صفة عدم الإستقرار في كل البيانات الموجودة، وبالتالي فإن الإنحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية يكون غالباً زائف كما أن الخواص الإحصائية لتحليل الإنحدار تفقد عند إستخدام سلاسل غير ساكنه، بالإضافة إلى صعوبة الإعتماد على قيمة المتوسط في التنبؤ، لأنه في حالة وجود الإتجاه العام المتزايد فإن الإعتماد على القيمة المتوسطة يعطي قيماً أقل من الواقع، وفي حالة وجود الإتجاه العام المتناقص فإن الإعتماد على القيمة المتوسطة يعطي قيماً أعلى من الواقع .(نعمة، 2002، ص16)

5-3-1-2 إختبارات جذور الوحدة لسكون وإستقرار السلسلة:

1. ديكي فوللر الموسع (ADF) :

يعتبر هذا الإختبار من أكثر الإختبارات إستخداما في التطبيقات العملية، ويستخدم في معظم البرامج الجاهزة ويعزى هذا الإختبار إلى كلٍ من ديكي فوللر(Dickey Fuller) وقد عرف علمياً بإختبار (ADF) . ومضمون هذا الإختبار إذا كان معامل الإنحدارللصيغةالقياسيةالمقترحة يساوي الواحد فإن هذا يؤدي إلى وجود جذر الوحدة الذي يعني عدم إستقرار بيانات السلسلة. (harries and others,1997, pp50)

2. إختبار فيلبس بيرون:

تفادياً لعيوب إختبار ديكي فوللر جاء إختبار فيبلس بيرون والذي يميزه عن ديكي فوللر بأنه يأخذ في الإعتبار التغيرات الهيكليةللسلسةالزمنية، وأيضاً هو أفضل لرفض فرضيه خاطئة بوجود جذور الوحدة، علاوة على ذلك بأخذ الفروق الأولى للسلسلةالزمنية، ولا يحتوي على قيم متباطئة للفروق كما يسمح بوجود متوسط يساوي الصفر وإتجاه خطي للزمن.

عيوب إختبارات جذور الوحدة:

أ- معظم إختبارات جذور الوحدة تركز على فرضية أن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وخاصة إذا كانت للأخطاء ارتباط ذاتي، فيجب الأخذ بإختبار وتعديل (DF) ليصبح إختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) .

ب- تواجه إختبارات جذور الوحدة في حالة السلسلة المعدلة موسمياً، إذ نجد في هذه الحالة أن إستخدام البيانات السنوية فقط وبشكل إجمالي فإن إختبار جذور الوحدة مرتبط بمشاكل ومصاعب عديده حيث أن قبول فرضية العدم لجذور الوحدة لا يعني بالضرورة أن ذلك حقيقه، وهذا يشير إلى الحجه إلى تمييز السلسلة قبل إستخدامه.(عبدالله وأخرون، 1996، ص155)

5-3-1-3 طرق التخلص من عدم استقرار في السلسلة:

للتخلص من عدم السكون في السلسلة الزمنية ينصح بإستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية التالية:

أ- إضافة متغير الزمن إلى التحليل المتعدد العوامل، وذلك لإزالة الإتجاه العام، أوإضافة متغير وهمي موسمي لإزالة الأثر الموسمي .

ب- تحويل البيانات إلى التحويل اللوغاريثمي أو الأسي وتعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق المستخدمة في حالة الإنحدار غير الخطي .

ج- إستخدام طريقة الفروق للسلسلة حيث يتم الحصول على الفروق من الرتبة الأولى أوالثانية وهكذا حتى يتم الحصول على سلسله ساكنه ويقال عليها أنها متكاملة من الدرجة (D).(عطية، 2005، ص649)

د- الجدول التالي يوضح مستوى إستقرار متغيرات الدراسة (الميزان التجاري – الإعتمادات المستندية)، عن طريق إختبار ديكي فوللر الموسع.

جدول رقم (5-5): إستقرار متغيرات الدراسة مع القاطع بإستخدام إختبار Augmented Dickey Fuller (ADF)

متغير الدراسة	المحسوبة	الجدولية	الإحتمالية	نتيجة الإستقرار
الإعتمادات المستندية(DC)	-4.328746	-3.403313	0.0169	عند الفرق الأول
الميزان التجاري (TB)	-3.788169	-3.403313	0.0316	عند الفرق الأول

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v10).

من الجدول رقم (5-5)يوضح أن متغير الميزان التجاري (TB)، ومتغير الإعتمادات المستندية (DC)،إستقرت عند الفرق الأول إذن فهي متكاملة من الدرجة الأولى وكل ذلك عند مستوى المعنوية (5%) لجميع متغيرات النموذج.

5-3-1-4 إختبار التكامل المشترك بين متغيري الدراسة:

1. مفهوم التكامل المشترك:

إستخدم التكامل المشترك كل من انجل جرانجر سنة (1987م) لمعرفة خلو النموذج من العلاقات الزائفة، لأن معلمات النموذج الزائف لا تتصف بالثبات وأن الإحصاءات لا تتبع التوزيع الطبيعي (Johnston and others ,1997, pp266)،

ويعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أوأكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقه تجعل النسبة بين قيمتهما ثابته عبر الزمن، وأن بيانات السلسلةالزمنية للمتغيرات إذا كانت متكاملة من رتبه واحده يقال أنها متساوية التكامل ومن ثم علاقة الإنحدار المقدر بينهما لا تكون زائفه على الرغم من أن السلسلةالزمنية غير ساكنه، ولذلك وحتى يتحقق من ما إذا كان الإنحدار المقدر من بيانات السلسلة الزمنية زائفاً أم لا؟ يتعين على الباحث إختبار التكامل المشترك المتساوي. (عطية، 2005، ص271)

2.إختبارات التكامل المشترك:

أ. إختبار انجل جرانجر Engel-Granger test (1987)

لإجراء هذا الإختبار نتبع الخطوات التالية:

✓ نقوم بتقدير إحدى الصيغ الآتية للتكامل المشترك من المتغيرين

$$Y_t = \beta_1 + \beta_2 Tf + \mu_t$$

$$Y_t = \beta_1 + \beta_2 T + \beta_3 X_t + \mu_t$$

✓ نحصل على تقدير البواقي وفقاً للصيغ المستخدمة

$$e_t = Y_t - \widehat{\beta}_1 - \widehat{\beta}_2 X_t$$

$$e_t = Y_t - \widehat{\beta}_1 - \widehat{\beta}_2 T - \widehat{\beta}_3 X_t$$

✓ نقوم بإختبار سكون السلسلة e_t وذلك بتقدير إحدى الصيغتين الآتيتين

$$\Delta e_t = \lambda e_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta e_t = \lambda e_{t-1} + \sum_{j=1}^{m} \alpha_j \Delta e_{t-j} + \varepsilon_t$$

في حالة رفض فرض العدم $H_0: \lambda = 0$ تكون السلسلة e_t ساكنة وتتصف بيانات السلسلتين X_t،Y_t بخاصية التكامل المشترك بالتالي لا يكون الإنحدار بين السلسلتين زائفاً.(جاسم، 2010، ص3)

ب. إختبار جوهانسون جويللز Johansson and Juilles (1990)

يعتبر إختبار إنجل جرانجر للتكامل المشترك كافيا لو كان عدد المتغيرات موضع الدراسة يقتصر على متغيرين فقط، أما إذا كانت الدراسة تنصب على عدد من المتغيرات فمن المفيد إستخدام تحليل التكامل المشترك لجوهانسون لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك إقترح جوهانسون إختبار الأثر (Trace) لإختبار الفرضية القائلة ان هنالك على الأكثر عددq من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد (r=q) وتحسب نسبة الإمكانية لهذا الإختبار على النحو التالي: (الرشيد، 2005، ص35)

$$-2Q = -T \sum_{I=r+1}^{p} \ln(\lambda_p)$$

حيث λ_p و$r + 1$ هي أصغر قيم المتجهات الذاتية.

ومن أجل تحديد ما إذا كانت المتغيرات في النموذج لها تكامل مشترك يتم إختبار جوهانسون للتكامل المشترك في نظام متجه الإنحدار الذاتي حيث يعرض:

أ. نتائج إختبار (Maximum Eigen Value) القائم على فرض العدم وهو عدم وجود تكامل مشترك، مقابل الفرض البديل وجود تكامل مشترك.

ب. نتائج إختبار الأثر (Trace) لمعرفة عدد المتجهات فإذا كان عدد المتغيرات في النموذج أكبر من $n > 2$ سيكون هناك أكثر من متجه للتكامل المشترك.

- خطوات إختبار جوهانسون:

أ. إختبار درجة تكامل المتغيرات، حيث يتطلب إختبار جوهانسون أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الرتبة، بمعنى أن جميع المتغيرات مستقرة أما الفرق الأول فقط، أو الفرق الثاني فقط.

ب. تحديد عدد المتباطئات المناسبة للنموذج ويمكن ان نستعين في ذلك بإختبار Lag Length Criteria.

ج. إختيار النموذج فيما يتعلق بالعناصر القطعية.

د. تحديد عدد متجهات التكامل المشترك.

3. إختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:

جدول رقم (5-6) : اختبار آنجل جرانجرEngle Granger

متغير الدراسة	المحسوبة	الجدولية	الاحتمالية	نتيجة الاستقرار
سلسلة بواقي تقدير (Residual)	-3.691802	-3.259808	0.0272	يوجد تكامل مشترك

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (6) باستخدام برنامج (Eviews.v9).

تشير نتيجة اختبار استقراريه سلسلة بواقي تقدير المعادلة (Residual) على استقراريه سلسلة البواقي وبالتالي هذه تعتبر دلالة على وجود تكامل مشترك بين متغيري الدراسة، وعلية فأن الانحدار المقدر بينهما لها خاصية التكامل المشترك ومستقر وغير مزيف.

5-4 نتائج تقدير أثر الإعتمادات المستندية على الميزان التجاري:

5-4-1 نتائج تقدير النموذج بإستخدام المربعات الصغرى العادية:

يقصد بتقدير النموذج إيجاد القيم الرقمية لمعاملات المتغيرات المستقلة التي توضح طبيعة وحجم العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام أحد طرق التقدير، وسوف نستخدم طريقة المربعات الصغرى التي تتميز بالخطية والكفاءة والكفاية وعدم التحيز.

جدول رقم (5-7) يوضح نتائج تقدير باستخدام المربعات الصغرى العادية:

المتغيرات Variables	المعالم المقدرة Coefficient	قيمة (t) t statistic	معنوية المعالم Prob.	معامل التحديد R-Squared
C	- 5239.173	- 5.254593	0.0008	0.650588
DC	8.47E-05	3.859485	0.0048	

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (7) باستخدام برنامج (Eviews.v10).

المعادلة المقدرة:

$$\widehat{TB} = -5239.173 + 0.0000847 * DC$$

5-4-2 تقييم نتائج النموذج المقدر:

بعد إكمال عملية تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج من خلال بيانات واقعيه، تأتي مرحلة تقييم المعلمات المقدرة والمقصود بتقييم المعلمات المقدرة هو تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية والقياسية والاحصائية.(عطية، 2005، ص42)

5-4-2-1 التقييم وفق المعيار الإقتصادي:

يعتبر من المعايير المستمدة من النظرية الإقتصادية وأولى المعايير التي يجب أن تستخدم لتقيم النتائج حيث تشير النظرية الإقتصادية إلى إفتراضات محددة عن إشارات المعلمات المراد تقديرها وهذه الإفتراضات المحددة تستخدم للحكم على مدى سلامة التقديرات من الناحية الإقتصادية.

فيما يلي نستعرض التقييم الإقتصادي لنموذج الإنحدار المقدر:

قيمة معلمة الإعتمادات المستندية تساوي (0.0000847)وهي قيمة ضعيفة ويعذى ذلك لأن الجمهور المتعامل مع المصارف في السودان نسبته ضئيلة إضافة إلى أن الدراسة تمت على مصرف تجاري واحد فقط مثلت بياناته متغير الإعتمادات المستندية، كما أن الإشارة موجبة وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين الإعتمادات المستندية والميزان التجاري في السودان، وبالتالي هذه تعتبر دلالة على تطبيق سياسة الإعتمادات المستندية من قبل بنك السودان المركزي قد ساعدت على زيادة الميزان التجاري من خلال تأثيرها على الصادرات والواردات.

5-4-2-2 تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

ويتم ذلك بإختبار معنوية المعالم المقدرة أي مدى تأثيرها على المتغير التابع وإختبار جودة التوفيق، أي قياس المقدرة التفسيرية للنموذج ككل فكلما كانت المعالم المقدرة معنويه وجودة التوفيق عالية دل ذلك على جودة النموذج المقدر، وبتقييم النتائج المقدرة وفقاً للمعيار الإحصائي يتضح ما يلي:

1. جودة توفيق النموذج"R-Squared" :

يستخدم معامل التحديد لقياس القدرة التفسيرية للنموذج يدل معامل التحديد البسيط(0.65)على أن المتغير التفسيري الإعتمادات المستندية مسئولة بنسبة (65%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الميزان التجاري) والباقي (35%) هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى الغير مضمنة في النموذج.

2. إختبار معنوية النموذج "T-Statistic":

قاعدة القرار:

فرض العدم: $H_0: \beta = 0$

الفرض البديل: $H_1: \beta \neq 0$

نقبل فرض العدم إذا كانت القيمة الإحتمالية لإختبار Tأكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (1% - 5%)، وقبول فرض العدم يعني أن المعلمة غير معنوية (ليست هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع).

نرفض فرض العدم إذا كانت القيمة الإحتمالية لإختبار Tأقل من مستوى الدلالة الإحصائية (1% – 5%)، ورفض فرض العدم وقبول الفرض البديل يعنى أن المعلمة معنوية (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع).

جدول رقم (5–8) : نتائج التقييم الاحصائي للمعنوية الجزئية في النموذج بإيجاز

المتغيرات	الفمية الإحتمالية لـ (t)	المعنوية عند (5%)	المعنوية عند (1%)
(C)الثابت	0.0028	معنوي	معنوي
(DC)الاعتمادات المستندية	0.0048	معنوي	معنوي

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews.v10).

5–4–2–3 تقييم معالم النموذج وفقاً للمعيار القياسي:

يهدف الباحث من خلال المعيار القياسي إلى معرفة مدى مطابقة فروض الأساليب القياسية المستخدمة والتي تختلف بإختلاف الطرق القياسية ولذلك يترتب على الباحث قبل إعتماد نتائج التقديرات أن يتأكد من عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج موضع الدراسة، من خلال خلو النموذج من مشاكل القياس وهي:

1. مشكلة إختلاف التباين.
2. مشكلة الإرتباط الذاتي .
3. مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي.

1.إختبار مشكلة إختلاف التباين Heteroskedasticity Test

جدول رقم (5–9) :إختبار مشكلة إختلاف التباين بإستخدام Breusch-Pagan-Godfrey

نوع الاختبار	قيمة الاختبار		القيمة الاحتمالية	
B-P-G	**F-statistic**	0.187898	**Prob. F(1,8)**	0.6761
	Obs*R-squared	0.229483	**Prob. Chi-Square(1)**	0.6319

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (8) باستخدام برنامج (Eviews.v10).

القيمة الإحتمالية لـ (F = 0.6761) و (Chi-Square = 0.6319) في إختبار B-P-Gنجد أنها في المعيارين أكبر من 5% وهذه دلالة على أن بواقي النموذج لا يُعاني من مشكلة إختلاف التباين وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

2. إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي للبواقي Auto-Correlation test

بما أن عدد مشاهدات متغيرات نموذج الدراسة أقل من (14) مشاهدة، فلا يمكننا إذن إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي من خلال إختبار دربن واتسون لأن هذا ينافي شروطها وبالتالي سيتم إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي من خلال إستخدام إختبار LM.

جدول رقم (5-10) : إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي بإستخدام Breusch-Godfrey-LM

القيمة الاحتمالية		قيمة الاختبار		النتيجة
0.9942	**Prob. F(1,7)**	5.65E-05	**F-statistic**	لا تعاني من مشكلة إرتباط ذاتي
0.9928	**Prob. Chi-Square(1)**	8.07E-05	**Obs*R-squared**	

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (9) بإستخدام برنامج (Eviews.v10).

القيمة الإحتمالية لـ (F = 0.9942) و (Chi-Square = 0.9928) في إختبار LMنجد أنها في المعيارين أكبر من (5%) وهذه تعتبر دلالة على أن بواقي النموذج لا يُعاني من مشكلة إرتباط ذاتي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

3. **إختبار التوزيع الطبيعي للبواقيNormality Test** : -

جدول رقم (5-11) : إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج بإستخدام إختبار JB

قيمة إختبار Jarque-Bera	القيمة الإحتمالية لـ Jarque-Bera
0.061083	0.969920

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الملحق رقم (10) بإستخدام برنامج (Eviews.v10).

القيمة الإحتمالية لإختبار Jarque-Bera تساوي (0.97) وهي أكبر من (5%)، وبالتالي هذه تعتبر دلالة على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي وهي صفة جيدة ومرغوبة في النموذج.

الخلاصة: من خلال الإختبارات الإحصائية لنموذج الدراسة إتضح لنا أنها قد إجتازت المعيار الإقتصادي والإحصائي والقياسي، وتدل قيمة معامل التحديد البسيط على أن الإعتمادات المستندية مسئولة عن (65%) من التغيرات التي تحدث في الميزان التجاري.

5-4-3 مناقشة الفرضيات:

الفرضية الأولى : هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإعتمادات المستندية والميزان التجاري:

توصلت نتائج التحليل إلى وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين الإعتمادات المستندية والميزان التجاري، حيث بلغت قيمة معلمة الإعتمادات المستندية (0.0000847) ذات إشارة موجبة وهذه الإشارة الموجبة تعني وجود علاقة طردية بين الإعتمادات المستندية والميزان التجاري في السودان، وبالتالي هذه تعتبر دلالة على أن تطبيق سياسة الإعتمادات المستندية من قبل بنك السودان المركزي قد ساعدت على زيادة الميزان التجاري من خلال دورها في ضمان حقوق المصدر والمورد.

الفرضية الثانية : معظم عمليات التجارة الخارجية تكون للاستيراد في السودان

من خلال الفصل الرابع والذي تحدث عن التجارة الخارجية في السودان توصلت الدراسة الى وجود عجز مستمر في الميزان التجاري ناتج عن ضعف ايرادات الصادرات مما دل على ان معظم عمليات التجارة الخارجية تكون للإستيراد في السودان .

5-5 الخاتمة

5-5-1 نتائج الدراسة:

1. دلت نتائج إختبار انجل جرانجر على وجود تكامل مشترك بين متغيري الدراسة (تمويل التجارة الخرجية ممثلة في الميزان التجاري والاعتمادات المستندية)، وبالتالي وجود علاقة طويلة الأجل بينها، وعليه اصبح نموذج الدراسة المقدرة لها خاصية التكامل المشترك وساكن وغير مزيف.
2. أثبتت نتائج التحليل أن هنالك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين الإعتمادات المستندية والميزان التجاري، حتى عند مستوي المعنوية (1%) إلا أنها علاقة ضعيفة جداً.
3. توصلت نتائج التحليل إلى أن الإعتمادات المستندية مسئولة بنسبة (65%) من التغيرات التي تحدث في الميزان التجاري تمثل هذه النسبة قيمة الإرتباط بين متغيري الدراسة.
4. عدم إتاحة البيانات اللازمة لإجراء الدراسات العلمية على الإعتمادات المستندية ووجود خلل واضح في نظم الأرشفة.

5-5-2 التوصيات:

1. دعم البنك المركزي لإلتزامات البنوك المحلية تجاه البنوك الخارجية وذلك لتعزيز الثقة بين البنوك الخارجية.
2. زيادة حصيلة الصادر وذلك عن طريق منح تسهيلات لتصدير السلع الزراعية والحيوانية الى الخارج.
3. تحسين أساليب ووسائل الأرشفة في البنوك السودانية.
4. عمل دراسة تختص بالتحصيلات المستندية وأثرها على الصادرات السودانية في الفترة من (1990-2015)م.
5. عمل دراسه عن اثر الحظر الاقتصادي علي التجارة الخارجيه في السودان في الفتره من عام (١٩٩٧_٢٠١٩)م.
6. عمل دراسه عن عمل دراسات صادرات النفط ودورها في النمو الاقتصادي للفتره من (١٩٨٠_٢٠١١)م.

قائمة المراجع والمصادر:

اولاً: القران الكريم، الحديث الشريف.

ثانياً: الكتب باللغة العربية:

1. إبراهيم ، أحمد عبدالله، 2000م، مقدمه في الإقتصاد القياسي ، الخطوم: شركة مطابع السودان للعمله.

2. البعلبكي ، منير، 1991، الميزان التجاري، موسوعة المورد، بيروت: موسوعة شبكة المعرفة الريفية.

3. الراوي ،خالد وهيب، 2009م،العمليات المصرفية الخارجية ، عمان: دار المناهج.

4. الرشيد ، طارق محمد،2005م، المرشد في الإقتصاد القياسي التطبيقي،الطبعه الأولى،السودان: دار النشر جي تاون.

5. بسيوني ، أسامة عبد المنعم ،2014م،الإعتمادات المستندية فن الإستيراد والتصدير في البنوك "لموظفي البنوك ، المحاسبين ، المبتدئين"،الطبعة الثانية، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

6. حامد، عثمان ادم حامد، 2017، تحديات المصارف السودانية رؤى وحلول، الطبعة الاولى، الخرطوم: دار مدارك للطباعة والنشر.

7. حشاد ،عبدالمعطي محمد،2002م-1423هـ، المصطلحات المصرفية عربي – إنجليزي مع سرد الفبائي بالألفاظ العربية والإنجليزية، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكتب الحديثة.

8. عادل عبدالله وآخرون ،1996م، أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات، بحوث ومناقشات ندوه عقدت في القاهره سنة 1996 ، المعهد العربي للتخطيط ، دمشق: دار طلاس للنشر.

9. عبدالعزيز،سمير محمد،1997م،الإقتصاد القياسي مدخل في إتخاذ القرارات الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعه والنشر والتوزيع.

10. عطيه ،عبدالقادر محمد عبدالقادر، 2005م،الإقتصاد القياسي بين النظريه والتطبيق، الطبعه الثانيه، الاسكندرية: الدار الجامعيهالإسكندريه للنشر.

11. محمد ،محمد جاسم، 2010م، إستخدام نماذج GARCH للتنبؤ بمؤشر سوق الأوراق المالية السعودية، ورقة علمية في الإدارة والاقتصاد، العراق: جامعة بغداد.

12. نعمة الله بخيت إبراهيم، 2002م، مقدمه في مبادئ الإقتصاد القياسي،الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعه للنشر.

13. عبدالوهاب عثمان شيخ موسى، 2001، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.

ثالثاً: الكتب باللغة الأجنبية:

1. Harris, R. and Sollis, R., 2003. Applied time series modelling and forecasting. Wiley.

2. Johnston, Jack and Di Nardo john,Inc 1997, Econometric Methods, Fourth Edition, Mc craw, Hill Companies.

رابعاً: الرسائل والأوراق الجامعية العلمية:

1. إبراهيم، نزار زين العابدين and مصطفى أحمد حمد منصور، 2009،دور الإعتمادات المستندية في تطوير التجارة الخارجية (Doctoral dissertation، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا).

2. إقبال جعفر أحمد علي، 2015م، أثرمقررات بازل في تمويل التجارة الخارجية في السودان دراسة حالة البنك الإسلامي السوداني للفترة (2012-2008م)، (بحث ماجستير، جامعة شندي).

3. الشيخ احمد ابراهيم احمد، 2015م، الإعتمادات المستندية وأثرها على التجارة الخارجية (دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني 2003-2013م)، (Doctoral dissertation،جامعة أم درمان الإسلامية).

4. سارا عبدالقادر حسن محمد فضل، 2018م، أثر التبادل الإقتصادي الخارجي على الميزان التجاري في السودان في الفترة من (1982-2015)م، (ورقة علمية، جامعة النيلين).

5. سحر عبدالقادر عبدالدائم، 2016م، التمويل المصرفي وأثره على التجارة الخارجية في السودان دراسة تطبيقية ميدانية على بنك أم درمان الوطني – بنك فيصل الإسلامي السوداني، (بحث ماجستير، جامعة شندي).

6. شيماء أزهرى بخيت، 2016. الإعتمادات المستندية كوسيلة للدفع فى التجارة الخارجية ودورها فى ميزان المدفوعات (Doctoral dissertation، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).

7. عطاب عبدالله، 2013م، أهمية تمويل التجارة الخارجية عن طريق الإعتمادات المستندية (دراسةحالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة 944 2011)، بحث غير منشور لنيل الماجستير.

8. علي عامر حسن، 2016م، دور البنوك في تحقيق وظائف الإعتماد المستندي ، العراق،(بحث لنيل الماجستير، جامعة الإسراء).

9. محمدعظيم الفاتح محمد عظيم، 2015،دور الإعتمادات المستندية والتحصيل المستندي في تنشيط التجارة الخارجية (Doctoral dissertation، جامعة السودان اللعلوم والتكنولوجيا).

10. معتصم، حمزة الشيخ الرشيد، 2014،الإعتمادات المستندية ودورها في تقليل مخاطر التجارة الخارجية (Doctoral dissertation، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).

11. منيرعلي محمدهليل/الخشروم and عبدالله حسين،إلتزام البنك مصدر الإعتماد المستندي بمطابقة المستندات المقدمة من المستفيد في ظل الأعراف الموحدة لعام 1993 (Doctoral dissertation).

12. يس سليم الطيب،2007م، دور الإعتمادات المستندية في تسهيل التجارة الخارجية (دراسة حالة مصرف المزارع) (بحث غير منشور لنيل الماجستير ،جامعة أم درمان الإسلامية) ،2007م.

خامساً: التقارير:

1. التقاريرالسنوية بنك السودان المركزي.

2. التقارير السنوية بنك النيل للتنمية والتجارة .

3. التقارير السنوية لوزارة التجارة الخارجية.

4. تقارير الجهاز المركزي للإحصاء.

سادساً: الشبكة العنكبوتية:

1. تجارة_حرة/https://ar.wikipedia.org/wiki، 27/1/2018، 4:15.

2. مجد خضر، 2016، تمويل_التجارة_الخارجية/https://mawdoo3.com، 27/1/2018، 12:30.

3. محمد حرازي،2012،TRADE.COM،27/1/2018، 3:00.

4. https://sites.google.com/site/egyptexportergroup/home/letter-of-credit، 27/1/2019، 3:45.

الملاحق

ملاحق بيانات الدراسة:

ملحق رقم (1): بيانات الدراسة:

المشاهدات OBS	الاعتمادات المستندية DC	الميزان التجاري TB
2008	51239279.42	3441.1
2009	18880061.47	−2799
2010	103479175.7	2564.9
2011	74263390.03	1470.9
2012	30724455.7	−6107.3
2013	2717213.338	−5128.3
2014	4708172.913	−4861.1
2015	21552841.57	−6340.1

المصدر: بنك السودان المركزي.

ملاحق استقرار متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فوللر المدمج

ملحق رقم (2): اختبار استقرار متغير الاعتمادات المستندية عند المستوي

Null Hypothesis: DC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.620493	0.4336
Test critical values:	1% level	-4.420595	
	5% level	-3.259808	
	10% level	-2.771129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9

Dependent Variable: D(DC)
Method: Least Squares
Date: 12/07/18 Time: 19:44
Sample (adjusted): 2009 2017
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DC(-1)	-0.573085	0.353648	-1.620493	0.1492
C	13891247	16937000	0.820172	0.4391

R-squared	0.272803	Mean dependent var	-5693253.
Adjusted R-squared	0.168917	S.D. dependent var	39048446
S.E. of regression	35598024	Akaike info criterion	37.80661
Sum squared resid	8.87E+15	Schwarz criterion	37.85044
Log likelihood	-168.1297	Hannan-Quinn criter.	37.71203
F-statistic	2.625997	Durbin-Watson stat	1.845289
Prob(F-statistic)	0.149158		

ملحق رقم (3): اختبار استقرار متغير الاعتمادات المستندية عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(DC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.328746	0.0169
Test critical values:	1% level	-4.803492	
	5% level	-3.403313	
	10% level	-2.841819	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 7

Dependent Variable: D(DC,2)
Method: Least Squares
Date: 12/07/18 Time: 19:45
Sample (adjusted): 2011 2017
Included observations: 7 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DC(-1))	-1.421464	0.328378	-4.328746	0.0124
D(DC(-1),2)	0.285194	0.203518	1.401318	0.2337
C	-16359764	8153070.	-2.006577	0.1152

R-squared	0.881834	Mean dependent var	-12085588
Adjusted R-squared	0.822752	S.D. dependent var	50723443
S.E. of regression	21355015	Akaike info criterion	36.88900
Sum squared resid	1.82E+15	Schwarz criterion	36.86582
Log likelihood	-126.1115	Hannan-Quinn criter.	36.60248
F-statistic	14.92540	Durbin-Watson stat	1.588220
Prob(F-statistic)	0.013963		

ملحق رقم (4): اختبار استقرار متغير الميزان التجاري عند المستوي

Null Hypothesis: TB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.373358	0.1727
Test critical values:	1% level	-4.420595	
	5% level	-3.259808	
	10% level	-2.771129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 9

Dependent Variable: D(TB)
Method: Least Squares
Date: 12/07/18 Time: 19:43
Sample (adjusted): 2009 2017
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TB(-1)	-0.684890	0.288574	-2.373358	0.0494
C	-2533.493	1273.150	-1.989940	0.0869

R-squared	0.445888	Mean dependent var	-847.4222
Adjusted R-squared	0.366729	S.D. dependent var	3982.921
S.E. of regression	3169.541	Akaike info criterion	19.15369
Sum squared resid	70321935	Schwarz criterion	19.19752
Log likelihood	-84.19161	Hannan-Quinn criter.	19.05911
F-statistic	5.632829	Durbin-Watson stat	1.899140
Prob(F-statistic)	0.049362		

ملحق رقم (5): اختبار استقرار متغير الميزان التجاري عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(TB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.788169	0.0316
Test critical values:	1% level	-4.803492	
	5% level	-3.403313	
	10% level	-2.841819	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 7

Dependent Variable: D(TB,2)
Method: Least Squares
Date: 12/07/18 Time: 19:43
Sample (adjusted): 2011 2017
Included observations: 7 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TB(-1))	-1.891723	0.499377	-3.788169	0.0193
D(TB(-1),2)	0.542427	0.280822	1.931572	0.1256
C	-1802.072	1122.090	-1.605996	0.1835

R-squared	0.824162	Mean dependent var	-736.0286
Adjusted R-squared	0.736243	S.D. dependent var	5345.451
S.E. of regression	2745.276	Akaike info criterion	18.97068
Sum squared resid	30146168	Schwarz criterion	18.94750
Log likelihood	-63.39737	Hannan-Quinn criter.	18.68416
F-statistic	9.374122	Durbin-Watson stat	1.008017
Prob(F-statistic)	0.030919		

ملاحق نتائج التقدير باستخدام المربعات الصغري العادية

ملحق رقم (6): اختبار سلسلة البواقي لاختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار انجل جرانجر

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.691802	0.0272
Test critical values:	1% level	-4.420595	
	5% level	-3.259808	
	10% level	-2.771129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 03/25/19 Time: 06:43
Sample (adjusted): 2009 2017
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-1.014967	0.274925	-3.691802	0.0077
C	-484.0265	593.7381	-0.815219	0.4418

R-squared	0.660678	Mean dependent var	-365.2220
Adjusted R-squared	0.612204	S.D. dependent var	2856.115
S.E. of regression	1778.596	Akaike info criterion	17.99817
Sum squared resid	22143832	Schwarz criterion	18.04199
Log likelihood	-78.99175	Hannan-Quinn criter.	17.90359
F-statistic	13.62940	Durbin-Watson stat	2.415548
Prob(F-statistic)	0.007738		

الملحق رقم (7): نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

Dependent Variable: TB
Method: Least Squares
Date: 12/07/18 Time: 18:26
Sample: 2008 2017
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5239.173	997.0655	-5.254593	0.0008
DC	8.47E-05	2.19E-05	3.859485	0.0048

R-squared	0.650588	Mean dependent var	-2634.200
Adjusted R-squared	0.606912	S.D. dependent var	3701.511
S.E. of regression	2320.727	Akaike info criterion	18.51401
Sum squared resid	43086196	Schwarz criterion	18.57452
Log likelihood	-90.57003	Hannan-Quinn criter.	18.44762
F-statistic	14.89563	Durbin-Watson stat	1.542481
Prob(F-statistic)	0.004812		

الملحق رقم (8): اختبار مشكلة اختلاف التباين باستخدام اختبار BPG

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.187898	Prob. F(1,8)	0.6761
Obs*R-squared	0.229483	Prob. Chi-Square(1)	0.6319
Scaled explained SS	0.154586	Prob. Chi-Square(1)	0.6942

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 12/07/18 Time: 19:54
Sample: 2008 2017
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3437659.	2968158.	1.158179	0.2802
DC	0.028318	0.065328	0.433472	0.6761

R-squared	0.022948	Mean dependent var	4308620.
Adjusted R-squared	-0.099183	S.D. dependent var	6589499.
S.E. of regression	6908558.	Akaike info criterion	34.51128
Sum squared resid	3.82E+14	Schwarz criterion	34.57179
Log likelihood	-170.5564	Hannan-Quinn criter.	34.44489
F-statistic	0.187898	Durbin-Watson stat	1.877965
Prob(F-statistic)	0.676123		

الملحق رقم (9): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	5.65E-05	Prob. F(1,7)	0.9942
Obs*R-squared	8.07E-05	Prob. Chi-Square(1)	0.9928

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 12/07/18 Time: 19:55
Sample: 2008 2017
Included observations: 10
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.380248	1081.608	-0.001276	0.9990
DC	3.48E-08	2.39E-05	0.001456	0.9989
RESID(-1)	-0.002938	0.390837	-0.007516	0.9942

R-squared	0.000008	Mean dependent var	-1.34E-12
Adjusted R-squared	-0.285704	S.D. dependent var	2188.003
S.E. of regression	2480.952	Akaike info criterion	18.71400
Sum squared resid	43085848	Schwarz criterion	18.80477
Log likelihood	-90.56999	Hannan-Quinn criter.	18.61442
F-statistic	2.82E-05	Durbin-Watson stat	1.537289
Prob(F-statistic)	0.999972		

الملحق رقم (10): اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار JB

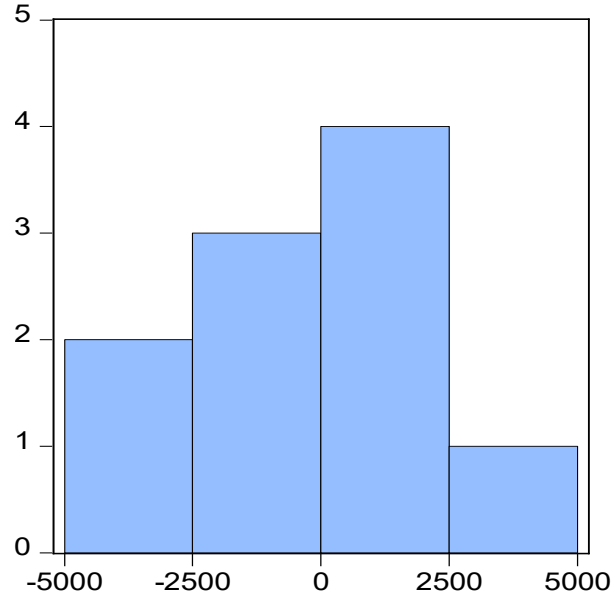

Series: Residuals	
Sample 2008 2017	
Observations 10	
Mean	-1.34e-12
Median	199.7545
Maximum	4340.471
Minimum	-3470.389
Std. Dev.	2188.003
Skewness	0.184089
Kurtosis	3.105091
Jarque-Bera	0.061083
Probability	0.969920

فيما يلي مرفق لكم نسخة من نموجج للتصديق على الاعتماد المستندي ملحق رقم(11) و طلب فتح الاعتمادالمستندي ببنك النيل ملحق رقم(12):

بنك النيل للتجارة والتنمية

فرع الخرطوم

التاريخ : / /
فرع
السيد / المدير العام – المركز الرئيسي،
لعناية الاداره العامة للاستثمار وا لعلاقات الخارجية .
السلام عليكم ورحمه الله وبركاته
استمارة طلب تصديق استيراد
طلب تصديق استيراد رقم (/ 2015).

اولا / معلومات عن مقدم الطلب

ا/ الاسم :
ب/ رقم الحساب : الرقم الائتمانى :
ج/ الكيان القانونى:
د/تاريخ التسجيل/
ه/مجال العمل والخبره/
و/رئيس مجلس الاداره/
ز/المدير العام/
خ/رقم وتاريخ شهاده سجل المصدرين والموردين وفتره سريانها حتى
ح/اصحاب راس المال

الاسم	النسبة %	عدد الاسهم

العنوان
-موقع مقر العمل :
- تلفونات:
- فاكس:
-موبايل/ المدير العام
- البريد الالكترونى
- مواقع سكن المدير العام /
- مواقع سكن رئيس مجلس الاداره

معلومات عن سير الحساب لفتره عام كحد ادنى

- تاريخ فتح الحساب:
- اعلى رصيد:
- ادنى رصيد:
- اجمالى السحوبات :
- اجمالى الايداعات:
- عدد الشيكات المرتده ان وجد وقيمتها:لا يوجد

د/فى حاله خطابات الاعتمادات

1/السلعه:

تفاصيل السلعة / من واقع الفاتورة	المنشاء	ميناء التصدير	مكان السداد

2/نوع المعامله خطاب اعتماد

4/الضمانات المقترحه :

(أ)فى حاله الرهن العقارى

نوع العقار	الموقع	الجهه التى قامت بالتقييم	قيمه العقار	تاريخ التقييم

(ب)فى حاله الرهن الحيازى

نوع المرهون	وصف المرهون	الجهه التى قامت بالتقييم	قيمه المرهون	الالتزامات القائمه عليه

(ج)فى حاله التخزين

مكان التخزين	وصف البضاعه المخزنه	قيمه المخزون الاجماليه

(د)اخرى

محضر اجتماع لجنة الاعتمادات بالفرع :

اجتمعت لجنه الاعتمادات بالفرع لدراسه الطلب المقدم من

عميلنا.....والخاص.....

واوصت اللجنه بالاتى

-1
-2
-3
-4
-5

والله ولى التوفيق

معلومات من البنوك الاخرى

تحليل موقف العميل المالي

البيان	ميزانيه العام2005	ميزانيه العام2006	ميزانيه العام2007
اولا نسبه السيوله النسبه الجاريه (الاصول المتداوله/الخصوم المتداوله)			
النسبه السريعه (الاصول المتداوله-المخزون/الخصوم المتداوله)			
ثانيا نسبه المديونيه ا-نسبه الديون الى الاصول(اجمالى الديون/اجمالى الاصول)			
ب-نسبه الديون الى حقوق الملكيه (اجمالى الديون /حقوق الملكيه)			
ثالثا نسبه الربحيه/هامش الربح الارباح الصافيه/المبيعات			
رابعه نسب النمو معدل النمو للمبيعات ومبيعات العام المبيعات السابقه/المبيعات السابقه			

التجربه السابقه خلال فتره 3 اعوام كحد ادنى

(أ)في مجال التمويل

1/عمليات تمت تصفيتها

رقم العمليه	المبلغ	الهامش المدفوع	تاريخ التغطيه	تاريخ التصفيه المتوقع	تاريخ التصفيه الفعلى	الارباح المتوقعه	الارباح الفعليه	محل العقد	ملاحظات

2/ **عمليات جاريه**

		جمله الاقساط المسدده	تاريخ المتوقع للتصفيه	الموقف الحالى	الارباح المتوقعه	ملاحظات	

فى مجال الاعتمادات

اعتمادات قائمه

رقم الاعتماد	المبلغ	الهامش النقدى	تاريخ الاصدار	تاريخ الاستحقاق	تاريخ السداد الفعلى	الضمان

اعتمادات تمت تصفيتها

رقم الاعتماد	التزام الاعتماد	الهامش النقدى	تاريخ الاصدار	تاريخ الاستحقاق	تاريخ السداد الفعلى	نوع الضمان

ب/صيغه تقديم التمويل

الاســـــــــم	التوقيع
مدير الفرع	
نائب المدير	
رئيس قسم الاعتمادات	

( )

APPLICATION FOR SIGHT DOCUMENTARY CREDIT

TO : ISLAMIC CO-OPERATIVE DEVELOPMENT BANK

A creditors Ref _____ Branch

Exch Control No _____ Date

REVOCABLE / IRREVOCABLE CREDIT NO :-

BENEFICIARY (IES)	ADVISED THROUGH

A CREDITOR (S)	ADVISED BY CABLE TODAY THROUGH

I/We request you to open by airmail / Cab - e* on - my / our be half a Revocable / Irrevocable credit in favour of the beneficiary (is) named above available by his / their draft (s) up to an aggregate amount of say

drawn upon
for not exceeding
to be shipped from
not later than

invoice value of
percent of the (a)
to

Unless previously exhausted this credit shall cease to be available for negotiation of beneficiary's drafts after _____ 20 _____ If the credit is revocable, in your absolute discretion it may be cancelled by you at any time on or before such date

Part shipments allowed * / not allowed

Transhipment allowed * / not allowed

Drafts are to be accompanied by :-
Signed invoices in

Certified True Correct marked import Licences Registration Form No
Full set of clean " on board " shipping co's Bills of Lading to or the blank endorsed marked " notify "

Other documents :-

Special Instructions (if any) :-

We engage on demand to place in your hands , duly indorsed in blank,a policy or certificate of insurance approved by you .

Subject to Uniform Customs and Practice for Documentary Credits (1983 Revision) , international Chamber of Commerce Publication No. 400

In consideration of the opening by you of this credit on my / our behalf , I / we hereby undertake and agree to _____ (Pay) all drafts drawn on my / us in terms thereof , or to reimburse you on your demand for all accept and pay at maturity

drafts drawn on and paid by you , your branches or your correspondents in terms thereof together with commission and all charges where applicable . Where any such drafts as aforesaid are drawn in a currency other than the currency of this country the rate to be applied thereto, unless you shall previously agree to the contrary shall be your selling rate of exchange for the currency concerned on date when such currency is obtained by you for settlement of such drafts in the currency thereof together with commission and all charges.

In the event of the insurance not being arranged to your satisfaction you are authorised in your absolute discretion but without your being under any obligation in the matter, to effect such insurance at my / our expense.

You and your agents are not to be held responsible for the genuineness or correctness of the bills to lading or other documents or any indorsement thereon for any mistake or misrepresentation as to quality, quantity weight, marks, or value of any merchandise comprised therein or for the shippers' or other charges on any such merchandise nor as to the terms, conditions or sufficiency of the Insurance Polices or Certificates.

It is understood and agreed that all risks including exchange risks, arising out of or consequent on the issue of this credit are to be borne by my / us alone and that the bank and / or its agents are not to beheld responsible for any errors or delays on the part of post or telegraph cable companies or any other third party in the transmission or provision of any document, currencies, instruction or correspondence regarding the credit.

I / We hereby authorise you to hold the document called for by the terms of this credit and merchandise to which they relate and the relative insurance as security for all liabilities incurred by you or your correspondents or agents in connection with this credit including expenses and charges of whatever nature incurred in relation to the said merchandise or the obtaining of possession or the disposal thereof (which expenses and charges I / We thereby authorise you to incur and undertake to repay to you) and you may sell the said merchandise either before or after arrival at your discretions and without notice to me / us I/ we further agree to give you any additional security that you may from time to time require to cover my / our liabilities to you hereunder and in the event of your selling the merchandise to pay on demand the amount of any deficiency.

I / We hereby authorise you to debit my/ our account with all sums which may become due to you in respect of this credit, including your commission of _____ percent, and all charges and expenses incurred by you, your offices and / or your correspondents.

To provide you with your margin of security

I/ We enclose a cheque for

_____ SDD _____ to be accounted for to me / us when you are authorised to debit my / our account with

all your claims in respect of the said credit have been satisfied

My /Our liabilities to you are to continue in force and be applicable to all transactions entered in or hereunder, notwithstanding any change in the composition of the firms parties hereto, or in the beneficiary (ies) hereunder, until full and final settlement of the sums due to be beneficiary (ies) under this credit as expressed overleaf.

When this document is signed by or more parties we hereby declare that our liability hereunder is joint and several

STAMP

Signature